جـامعـــة النجاح الوطنية

كليـــة الدراســـات العليـــا

دور استراتيجيات الاتصال في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور حول تسريب الأراضي دراسة وصفية تحليلية لسلطة الأراضي الفلسطينية

إعداد

مي أحمد عبد الرحمن سلطان

إشراف

د. محمد جمال خالد أبو الفحم

قُدِمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات العامة المعاصرة، من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين.

2025

دور استراتيجيات الاتصال في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور حول تسريب الأراضي دراسة وصفية تحليلية لسلطة الأراضي الفلسطينية

إعداد

مي أحمد عبد الرحمن سلطان

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2025/9/21م، وأجيزت:

د. محمد أبو الفحم	
المشرف الرئيسي	
د. ريم قدوري	
الممتحن الخارجي	
د. عامر قاسم	
الممتحن الداخلي	

الإهداء

الحمد الله الذي وهبني نعمةِ الصحةِ والعقل، ووفقني لإتمام هذا البحث.

أُهدي ثَمَرةَ هذا الجهد إلى شُهداءِ فلسطينَ الأبرار، الذين رَوُوا تُرابها بِدمائِهم الطَاهِرة، فِداءً للأَرضِ والحُرية،

إلى فلَسطين، الأَرض والهوية، التي نمنحها أرواحنا فداءً، ونحملها في قلوبنا نبضاً لا ينطفئ،

إلى شَعبِها الصَامد، الذي يَصْنَعُ مِن الأَلم أملاً، ومن الصَبر بُطولة تُكتَب كُلَ يومٍ بِماءِ العزَةِ والكَرامة.

إلى أُستاذي الفاضل الدكتور محمد أبو الفحم، مُشرفي الكريم، الذي كان بنصائحه النيرة وتوجيهاته المُسْتمرة ركيزةً أساسيةً في إنجاز هذا العمل، فلهُ مني كل الشكر والتقدير.

إلى أمي الحبيبة، نَبض قلبي ومَصدر إلهامي، التي منحتني القوة والدعاء والدعم في كُل خُطوة.

إلى والدي الشهيد، الذي غابَ بجسده، لكنه حَاضرٌ في قلبي وروحي، فسرِت على دربه بعزمٍ لا يلين، وأسأل الله أن يدخله واسع رحمته، وأن يجْعلني امتداداً لذكراه الطيبة.

إلى إخوتي وأختي الأعزاء، الذين كانوا دوماً سندي ورفاق دربي في مواجهة التحديات، وَوَقود نجاحي.

وإلى صديقتي العزيزة نداء عرمان، رفيقة الدرب والمواقف، التي كان دعمها نوراً أضاء طريقي.

وأخيراً، إلى كل قارئ لهذا البحث، آملاً أن يجِدْ فيه ما ينفعه، وأن يكون لبنةً في صرح عِلْمنا المُشترك، وخطوةً في طريق المعرفة التي لا تَنْتهي.

مع خالص حبي وتقديري

الباحثة: مي سلطان

الشكر والتقدير

الحمدالله الذي وفقني وأمدني بالقوة والإرادة في لحظات ضعفي، وساعدني في كل خطوةٍ من خطوات إنجاز هذا البحث. بفضل الله تعالى تمكنت من إتمام العمل الذي ما كان لي أن أنجزه لولا عونه ورعايته.

أتوجه بالشكر والتقدير إلى جامعة النجاح الوطنية، إدارةً وأكاديميين وإداريين، على دعمهم المستمر، وعلى توفير البيئةِ التعليميةِ المثالية التي ساعدتني على تطوير مهاراتي العلمية طوال فترة دراستي.

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى الدكتور محمد أبو الفحم، مشرفي الأكاديمي، الذي كان له الدور الأبرز في توجيه مسار هذا البحث منذ البداية وحتى اكتماله. إن إرشاداته الحكيمة ونصائحه القيمة كانت دائماً مصدر إلهامٍ لي، لقد قدم لي الدعم العلمي والإرشاد السديد، وكان مثالاً في التوجيه الأكاديمي والدعم المعنوي. لم يكن هذا العمل ليتحقق بدون توجيهاته القيمة والمستمرة والتي ساعدتني على تجاوز التحديات.

إن تواضعه واهتمامه الدائم ساهم بشكلٍ كبيرٍ في إثراء تجربتي البحثية وجعلها أكثر عمقًا وثراءً

كما لا يمكنني نسيان هيئة الأساتذة الكرام وكلٌ منهم باسمه ولقبه، بالإضافة إلى لجنة الممتحنين، الذين لم يبخلوا على بالنصح والإرشاد. وكذلك أشكر الأساتذة المحكمين على تعاونهم وتوجيهاتهم البنّاءة التي أثرت البحث وأضافت له قيمةً علميةً متميزةً.

وأود أن أتوجه بجزيل الشكر إلى موظفي سلطة الأراضي ودائرة العلاقات العامة على تعاونهم الكريم ومنحي الوقت الكافي لإجراء المقابلات التي كانت جزءاً أساسياً من البحث. إن تفاعلهم الإيجابي كان له أثرٌ بالغٌ في إثراء هذه الدراسة.

وفي الختام أود أن أشكر من أعماق قلبي أحبتي وداعمي من عائلتي وأصدقائي، الذين كانوا مصدر إلهامٍ ودعمٍ كبيرٍ لي طوال هذه الرحلة. كان لهم دورٌ كبيرٌ في تحفيزي وتشجيعي لتحقيق هذا الإنجاز العلمي.

أدعو الله أن يكون هذا العمل إضافةً علميةً مفيدةً، وأن يوفقنا جميعاً لما فيه الخيرُ والصلاح.

الباحثة: مي سلطان

الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

دور استراتيجيات الاتصال في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور حول تسريب الأراضي دراسة وصفية تحليلية لسلطة الأراضي الفلسطينية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالبة: منى أحمد عبد الرحمن سلطان

التوقيع:

التاريخ: ٢٠٢٥/٩/٢١

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير .....د

الإقرار..... هـ

فهرس المحتويات .....و

فهرس الجداول.....ي

فهرس الملاحق .....ك

الملخص..... ل

الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة 1

1.1 مقدمة الدراسة 1

1.2 النماذج الإطارية للدراسة 3

1.2.1 نموذج رولر في الدراسة (Pettigrew Van Roller)..... 4

1.2.2 استراتيجيات الاتصال في نموذج رولر 5

1.2.3 دور نموذج رولر في تشكيل الوعي العام من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات 6

1.2.4 مدى الإفادة من اختيار نموذج رولر في الدراسة الحالية 7

1.3 الإطار النظري: استراتيجيات الاتصال وتشكيل الوعي 8

1.4 مفهوم الوعي والعوامل المؤثرة في تشكيله وإدارته في سياق قضية تسريب الأراضي الفلسطينية....12

1.4.1 أثر استراتيجيات الاتصال في تغيير وتعزيز وعي واتجاهات الجمهور تجاه قضية تسريب الأراضي.....13

1.5 السياق السياسي والقانوني لقضية تسريب الأراضي.....14

1.5.1 قضية الأراضي في السياق الفلسطيني وأسباب حساسيتها السياسية والاجتماعية 14

1.5.2 السياق السياسي والاستعماري لقضية تسريب الأراضي في فلسطين 15

1.6 واقع الأراضي الفلسطينية في ظل اتفاقيات السلام.....17

1.6.1 دور اتفاقية أوسلو في تسريب الأراضي الفلسطينية وأثرها على تشكيل الوعي.....17

1.6.2. القوانين "الإسرائيلية" المتعلقة بالأراضي الفلسطينية 18
1.7. أثر الاحتلال الإسرائيلي على ملكية الأراضي الفلسطينية 19
1.7.1 تأثير "الاحتلال" على ملكية الأراضي في المناطق المصنفة (ج) 20
1.7.2 تأثير "الاحتلال" على ملكية الأراضي في القدس الشرقية 20
1.8 تسريب الأراضي الفلسطينية المحتلة: الأبعاد والتحديات 20
1.8.1 تسريب الأراضي الفلسطينية كقضية سياسية مستمرة 20
1.8.2 أساليب الجمعيات الاستيطانية في تسريب الأراضي 21
1.8.3 دور الجمعيات الاستيطانية في السيطرة على الأراضي 21
1.8.4 الآثار المترتبة على تسريب الأراضي 22
1.8.5 التحديات القانونية والاجتماعية المرتبطة بتسريب الأراضي في ظل الاحتلال الاسرائيلي 23
1.9 دور سلطة الأراضي الفلسطينية في إدارة استراتيجيات الاتصال.....26
1.9.1 الخلفية القانونية والتاريخية لسلطة الأراضي الفلسطينية 26
1.9.2 الاختصاصات التنظيمية والإدارية لسلطة الأراضي الفلسطينية 26
1.9.3 دور العلاقات العامة في تعزيز الوعي الجماهيري 26
1.9.4 آليات تنفيذ استراتيجيات الاتصال للتصدي لتسريب الأراضي 27
1.9.5. أساليب التوعية الجماهيرية 28
1.9.6 التحديات التي تواجه إدارة الاتصال في سلطة الأراضي الفلسطينية 28
1.9.7 إدارة الأزمات ومكافحة الشائعات 29
1.9.8 الرسائل الاتصالية وأثرها في رفع مستوى الوعي بالقضايا العقارية.....29
1.10 الدراسات السابقة.....30
1.10.1 الدراسات العربية 31
1.10.2 الدراسات الأجنبية 41
1.11 مصطلحات الدراسة 51
1.12 مشكلة الدراسة 53

1.13 أسئلة الدراسة 54
1.14 أهداف الدراسة 55
1.15 أهمية الدراسة 56
1.1 حدود الدّراسة 58
الفصل الثاني: المنهجية والإجراءات 61
2.1 تمهيد..... 61
2.2 منهجية الدراسة 62
2.3 مجتمع الدراسة..... 63
2.4 عينة الدراسة..... 63
2.5 أدوات الدراسة 68
2.6 صدق الاستبانة..... 69
2.6.1 ثبات الاستبانة 71
2.7 ثبات المقابلة 74
2.8 خطوات تطبيق وإجراء الدراسة..... 75
2.9 المعالجات الإحصائية..... 76
الفصل الثالث: نتائج الدراسة الميدانية..... 78
تمهيد..... 78
3.1 نتائج التحليل الكمي (أداة الدراسة: الاستبانة) 79
3.1.1 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيس..... 80
3.1.2 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الأول..... 82
3.1.3 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الثاني 83
3.1.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الثالث 84
3.1.5 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الرابع..... 85
3.1.6 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الخامس 86

3.2 نتائج التحليل الكيفي (أداة الدراسة المقابلة) 87
الفصل الرابع: مناقشة النتائج وأهم التوصيات 96
المقدمة. 96
4.1 مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة 96
4.2 مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة النوعية (المقابلات وتحليل المضمون)..... 106
4.3 مناقشة النتائج المتعلقة بالمقابلات مع مسؤولين قانونيين من مؤسسات ودوائر عدة..... 118
4.4 خلاصة نتائج الدراسة..... 124
4.5 التوصيات 125
4.6 توصيات للباحثين في دراسات مستقبلية..... 126
قائمة المصادر والمراجع..... 127
الملاحق 135
Abstract ..... b

فهرس الجداول

جدول 1: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة.....63

جدول 2: معاملات ثبات محاور الاستبانة، بطريقة كرو نباخ ألفا (Cronbach's Alpha) 67

جدول 3: فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها 70

جدول 4: مفتاح تصحيح فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها حسب مقياس ليكرت الخماسي 71

جدول 5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لمجالات: دور استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل وعي الجمهور وتوجيه مواقفهم تجاه قضية تسريب الأراضي الفلسطينية "مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي.. 76

جدول 6: دور الآليات والاستراتيجيات الاتصالية التي تعتمدها سلطة الأراضي في مواجهة التحديات وتحقيق التوعية 131

جدول 7: تأثير العوامل الإعلامية والاجتماعية والقانونية على فاعليتها بالتنفيذ..... 134

جدول 8: فاعلية استراتيجيات الاتصال التي تستخدمها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل التصورات المجتمعية بتعزيز الوعي القانوني والجماعي حول المخاطر المرتبطة بالتسريب..... 136

جدول 9: تأثير التواصل عبر وسائل الاتصال المتعددة في تعزيز التفاعل بين سلطة الأراضي والجمهور في قضية تسريب الأراضي..... 138

جدول 10: تأثير العوامل الديمغرافية (العمر، والجنس، والمستوى التعليمي، وغير ذلك) على الاتجاهات نحو القضية 140

فهرس الملاحق

ملحق (أ): جداول الدراسة 135

ملحق (ب): قائمة بأسماء السادة المحكمين..... 145

ملحق (ج): الاستبانة 146

ملحق (د): المقابلة..... 152

ملحق (ح): ملخص المقابلات مع مسؤولي وموظفي سلطة الأراضي الفلسطينية ودائرة العلاقات العامة..... 155

ملحق (ط): مقابلات برنامج ماستر العلاقات العامة المعاصرة 158

ملحق (ي): أسماء الأشخاص المقابلين من المسؤولين القانونيين في مؤسسات عدة..... 160

ملحق (ك): مقابلة مع المستشار القانوني في جهاز المخابرات– رام الله، الأستاذ. محمود أبو راس"".. 161

ملحق (ل): "مقابلة مع مسؤول في هيئة الجدار والاستيطان– رام الله، الأستاذ. قصي عواد"..... 165

ملحق (م): مقابلة مع قاضي محكمة تسوية نابلس– نابلس، الأستاذ. فؤاد أبوبكر"" 168

ملحق (ن): "مقابلة مع مستشار قانوني مختص بالأراضي– نابلس، لم يذكر اسمه بناءً على رغبته".. 170

دور استراتيجيات الاتصال في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور حول تسريب الأراضي
دراسة وصفية تحليلية لسلطة الأراضي الفلسطينية

إعداد

مي أحمد عبد الرحمن سلطان

إشراف

د. محمد جمال خالد أبو الفحم

الملخص

هدفت الدراسة إلى استكشاف دور استراتيجيات الاتصال في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور الفلسطيني تجاه قضية تسريب الأراضي؛ من خلال دراسة وصفية تحليلية لسلطة الأراضي الفلسطينية. وسعت إلى فهم تأثير أساليب الاتصال التي استخدمتها دائرة العلاقات العامة في رفع مستوى الوعي بالقوانين والسياسات الخاصة المتعلقة بحماية الأراضي، وتأثيرها على مواقفهم ووعيهم بالقضية، وتحديد العوامل التي أثرت على فاعلية هذه الاستراتيجيات، اكتسبت الدراسة أهميتها من خطورة ظاهرة تسريب الأراضي، وما تسببت به من تأثير مباشر على الحقوق العقارية للمواطنين الفلسطينيين. مما استدعى تعزيز الوعي العام وتفعيل دور المؤسسات ذات العلاقة. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وحللت مجموعة من الحملات الإعلامية والقانونية التي نفذتها سلطة الأراضي، بالاستناد إلى نموذج رولر كإطار نظري لفهم العلاقة بين استراتيجيات الاتصال ووعي الجمهور واتجاهاته. تم جمع البيانات من خلال استبيانات وزِعت على عينة من المجتمع المحلي، بالإضافة إلى مقابلات معمقة مع موظفي سلطة الأراضي ودائرة العلاقات العامة، ومسؤولين قانونيين من هيئات عدة. وقد أظهرت النتائج: أن استراتيجيات الاتصال المعتمدة أداة محورية في زيادة الوعي بمخاطر تسريب الأراضي، وساهمت في تغيير التوجهات المجتمعية حول هذه الظاهرة، كما بينت النتائج أن العوامل الإعلامية والاجتماعية والقانونية أثرت بشكلٍ مباشرٍ على قدرتها على تنفيذ حملات اتصال فعّالة، وأكدت النتائج على أهمية التكاملية في وسائل الاتصال والتنوع في

الأساليب الاتصالية، لتعزيز تفاعل الجمهور لحملات التوعية. وخلصت إلى أن الاستراتيجيات الاقناعية الأكثر فاعلية في رفع الوعي من خلال الورش والندوات الميدانية التي اعتمدت الاتصال المباشر. وأوصت الدراسة بتبني سياسات اتصال شاملة وتعزيز الاستراتيجيات التفاعلية التي تراعي خصوصية الجمهور، وتعزيز التعاون مع المؤسسات الإعلامية والمجتمعية، وتطوير برامج توعية تستهدف مختلف الفئات العمرية والمجتمعية لضمان إيصال الرسائل القانونية بفعالية.

الكلمات المفتاحية: استراتيجيات الاتصال، الوعي المجتمعي، تسريب الأراضي، سلطة الأراضي الفلسطينية، التوعية القانونية.

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.1 مقدمة الدراسة

تُعتبر استراتيجيات الاتصال من الأدوات الحيوية في مجال العلاقات العامة التي تستخدمها الحكومات والمؤسسات، حيث تلعب دوراً محورياً في تشكيل الوعي العام وتوجيه اتجاهات الجمهور بشأن القضايا الوطنية والقانونية الهامة. في السياق الفلسطيني، تحتل قضية تسريب الأراضي مكانةً محوريةً في النقاشات العامة نظراً لما لها من تأثيرات على الأمن القومي والهوية الوطنية الفلسطينية. إن تأثير تسريب الأراضي، سواء كان عبر "الاحتلال الإسرائيلي" أو عن طريق وسائل غير قانونية، يعكس أزمةً مستمرةً في القضية الفلسطينية، ويُساهم في خلق تحدياتٍ قانونيةٍ وإنسانيةٍ تستدعي التركيز على كيفية توعية الجمهور بمخاطر هذه الظاهرة. لذا، فإن دور استراتيجيات الاتصال في تشكيل وعي الجمهور تجاه تسريب الأراضي يُصبح أمراً ذا أهميةٍ بالغةٍ، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالأنظمة السياسية والقانونية المُعقَّدة التي تُحيط بالأراضي الفلسطينية (رشاد، 2019).

تسعى سلطة الأراضي الفلسطينية إلى تعزيز الوعي العام حول أهمية الأرض الفلسطينية وسُبل حمايتها من عمليات التسريب غير القانونية، وهي تُدير جهوداً إعلاميةً واتصاليةً واسعة النطاق للوصول إلى الجمهور، عبر وسائل الإعلام المختلفة، من خلال حملات توعية تتناول الأبعاد القانونية والسياسية لهذه القضية. وفي الوقت نفسه، فإن الوضع السياسي القائم في الأراضي الفلسطينية، والمعقَّد من حيث الاحتلال الإسرائيلي واتفاقيات السلام، يُضيف أبعاداً قانونيةً ودوليةً يجب أن تكون جزءاً من استراتيجيات الاتصال المُتبعة في هذا السياق (احمد، 2011).

يُعتبر الوضع السياسي والقانوني في فلسطين من العوامل المؤثرة بشكلٍ كبيرٍ في كيفية بناء استراتيجيات الاتصال المُتعلقة بتسريب الأراضي، حيث أن اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة وتعتبر الأراضي المحتلة غير قابلة للتصرف من قبل الاحتلال، تُشكل قاعدةً قانونيةً هامةً في محاولات سلطة الأراضي الفلسطينية لحماية الأراضي وتعزيز موقفها في مواجهة عمليات التسريب (هند، 1998).

يكمن اختياري لموضوع الدراسة، انطلاقاً من أهمية قضية تسريب الأراضي الفلسطينية، التي تُعد من أخطر التحديات التي تُهدد الهوية والسيادة الوطنية، خاصةً في ظل تصاعد السياسات الاستيطانية للاحتلال الإسرائيلي، وما يُرافقها من محاولاتٍ متكررةٍ للسيطرة على المزيد من الأراضي بوسائلٍ متعددة. وتزداد خطورتها في ظل الظروف السياسية الراهنة والحروب المتكررة التي تستهدف الإنسان والأرض معاً، مما يجعل من حماية الأرض وتعزيز وعي الجمهور بخطر تسريبها ضرورةً وطنيةً عاجلةً، ورغم أهمية هذا الموضوع تفتقر الأدبيات السابقة الى دراسةٍ شاملةٍ تركز على استراتيجيات الاتصال في سياق تسريب الأراضي في فلسطين، حيث تُركز معظم الأبحاث على تأثير الإعلام العام أو السياسي في قضايا مختلفة دون أن تتناول بشكلٍ محددٍ الأبعاد الاستراتيجية في الاتصال والتوعية حول تسريب الأراضي، ولاسيَما في السياق السياسي الذي تشهده الأراضي الفلسطينية. كما أن الدراسات السابقة لم تُركز بالقدر الكافي على دور المؤسسات الفلسطينية الرسمية مثل سلطة الأراضي في توظيف استراتيجيات الاتصال بشكلٍ منهجيٍ وفاعلٍ لتوجيه الرأي العام وحماية الأراضي الفلسطينية، بما يُسهم في دعم صمود المجتمع الفلسطيني وتحصينه أمام هذه المخاطر المتزايدة. كما أن طبيعة عملي الأكاديمي واهتمامي بمجال العلاقات العامة والاتصال دفعاني لاختيار هذا الموضوع، رغبةً في تقديم إطار علمي يمكن أن تستفيد منه المؤسسات الرسمية والمجتمعية في تعزيز استراتيجياتها الاتصالية لحماية الأرض والوعي الوطني(Froser, 2014).

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل استراتيجيات الاتصال المتبعة من قبل سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل وعي الجمهور الفلسطيني حول قضية تسريب الأراضي، كما تسعى الدراسة إلى فهم تأثير الوضع السياسي والقانوني الفلسطيني على هذه الاستراتيجيات، وتحليل مدى توافقها مع القوانين الدولية مثل اتفاقية جنيف الرابعة. وتقديم توصياتٍ عمليةٍ لصُناع القرار في فلسطين لتحسين فعالية هذه الاستراتيجيات بما يتناسب مع التحديات السياسية والقانونية الراهنة. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف فإن الدراسة ستعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم وصف وتحليل استراتيجيات الاتصال المتبعة من قبل سلطة الأراضي الفلسطينية عبر وسائل الإعلام المختلفة. كما سيتم تحليل البيانات المتعلقة بمواقف الجمهور الفلسطيني حيال هذه الحملات باستخدام الاستبيانات. سيتم تحليل النتائج لتحديد مدى تأثير هذه الاستراتيجيات في تشكيل وعي الجمهور تجاه قضية تسريب الأراضي. سيتم أيضاً إجراء مقابلات مع المسؤولين في سلطة الأراضي وخُبراء في مجال الاتصال، بهدف تحليل وتفسير الأسس التي تقوم عليها استراتيجيات الاتصال وأثرها في توجيه الرأي العام (ابواصبع، 2014)

1.2 النماذج الإطارية للدراسة

استخدمت الباحثة نموذج رولر في دراستها لتحليل كيفية تأثير استراتيجيات الاتصال في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور تجاه تسريب الأراضي، مع التركيز على سلطة الأراضي الفلسطينية. اعتمدت الباحثة على هذا النموذج لفهم كيف يمكن لوسائل الإعلام والاتصال أن تؤثر في إدراك الأفراد وتوجهاتهم نحو قضايا معينة، مثل قضية تسريب الأراضي. كما تم تحليل الطرق التي من خلالها تقوم سلطة الأراضي الفلسطينية باستخدام استراتيجيات الاتصال المختلفة لنقل رسائل معينة للجمهور، بهدف تشكيل مواقفهم ووعيهم حول هذا الموضوع. من خلال تطبيق النموذج، سعت الباحثة إلى تحديد العلاقة بين استراتيجيات الاتصال ومدى تأثيرها على تكوين مواقف الجمهور تجاه القضايا المرتبطة بتسريب الأراضي.

1.2.1 نموذج رولر في الدراسة (Pettigrew Van Roller)

نموذج رولر (Roller Model) أحد أبرز النماذج التي قدمتها الباحثة (Pettigrew Van Roller) وهي باحثة في مجال الاتصال وعلم الاجتماع، وقد قدمت العديد من الإسهامات في فهم التواصل الجماهيري والاستراتيجيات الإعلامية، خاصةً في سياق تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام. يُركز النموذج على كيفية تأثير الرسائل الإعلامية في تشكيل مواقف واتجاهات الجمهور من خلال المصادر: تحديد مصادر الرسائل الإعلامية (مثل وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية)، الرسائل: تحليل نوعية الرسائل المقدمة (هل هي سياسية، اجتماعية، أو اقتصادية)، التأثير على المواقف: تقييم مدى تأثير هذه الرسائل على مواقف واتجاهات الجمهور تجاه قضايا معينة، التفاعل بين الرسائل والمواقف: كيف يمكن للرسائل الإعلامية تغيير أو تعزيز مواقف الناس عبر مختلف الاستراتيجيات الإعلامية. ويُساعد على تحليل العلاقة بين استراتيجيات الاتصال وتأثيرها على الجمهور، وخاصةً في المواقف التي تتطلب تغييراً في الرأي العام أو تعديل المواقف الاجتماعية والسياسية. المفاهيم الأساسية في عمل النموذج تتضمن أولاً: التأثير الإعلامي تُركز رولر على كيفية تأثير الرسائل الإعلامية المختلفة على الجمهور، مع الأخذ في الاعتبار السياق السياسي والاجتماعي، ثانياً: التفاعل بين الأطراف، يعرض النموذج كيف تتفاعل وسائل الاعلام والجمهور والسلطات لتشكيل مواقف مشتركة حول القضايا المهمة، ثالثاً استراتيجيات الاتصال، يدرس كيف يتم توجيه الرسائل الإعلامية بشكل استراتيجي لتحقيق أهدافٍ معينةٍ (مثل التأثير في التصورات أو المواقف)، رابعاً التأطير الإعلامي، يبين كيف يمكن أن تؤثر أطر التأطير في تصور الجمهور للقضايا المطروحة (الديب، 2021).

قدمت رولر استراتيجيات أساسية للاتصال لممارسة العلاقات العامة باعتبارها موارد موثوقة وقابلة للتكيف لموظف العلاقات العامة لتُمكنهم من التعرف على المشكلة وتحديد الأساليب لمعالجتها، حيث تتم إدارة اتصالات المؤسسة من خلال استخدام الاستراتيجيات الاتصالية كل على حدة لحل المشكلات، ليطلق على هذه الاستراتيجيات "شبكة الاتصال".

ويستند نموذج رولر على فرضية رئيسة تتمثل في صعوبة استخدام استراتيجية واحدة للاتصال، ولا يوجد استراتيجية مثلى في جميع المواقف، ويمكن استخدام الاستراتيجية الأنسب للموقف الاتصالي. لتبني رؤيتها على ما قدمه جرونج في نماذجه الموقفية التي تُعنى باستخدامها وفقاً للموقف الاتصالي لممارس العلاقات العامة، ويُمكن ممارسة النموذج المتوازن وغير المتوازن في الوقت نفسه (ابراهيم و اسحق ، 2024).

يُركز النموذج على تحليل تأثير وسائل الاعلام واستراتيجيات الاتصال في تشكيل مواقف واتجاهات الجمهور تجاه القضايا المختلفة، ويتضمن استراتيجيات أربع أساسية وهي الإعلام، الإقناع، بناء الإجماع، والحوار، وكلٌ منها تساهم في التأثير على الجمهور بطريقةٍ خاصةٍ.

1.2.2 استراتيجيات الاتصال في نموذج رولر تتمثل فيما يلي (Roller,1992):

1. استراتيجية الإعلام: الهدف الرئيسي من هذه الاستراتيجية هو نقل المعلومات بشكلٍ واضحٍ ودقيقٍ للجمهور عبر وسائل الإعلام المختلفة، يتم ذلك من خلال نشر المحتوى الإعلامي مثل التقارير الإخبارية أو المقالات أو الإعلانات التي تُوضح التفاصيل المُتعلقة بقضية معينة، من خلال هذه الاستراتيجية يتم تعزيز الوعي بالقضية وجعل المعلومات متاحة للجميع.
2. استراتيجية الاقناع: هذه الاستراتيجية تهدف إلى تغيير مواقف الجمهور أو تعزيز موقف معينة عبر رسائل تقنع الأفراد بأهمية القضية أو وجهة نظر معينة. يتم ذلك من خلال استخدام أدوات الاقناع مثل تقديم الأدلة والحقائق، أو عن طريق التأثير العاطفي لجذب اهتمام الجمهور وجعله يتبنى موقفاً محدداً، مثل دعم أو رفض قضية أو فكرة معينة.
3. استراتيجية بناء الاجماع: تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق توافق عام بين مختلف الأطراف حول قضية معينة. يتم من خلال هذه الاستراتيجية العمل على بناء تفاهم مشترك، حيث يتم الاستماع لآراء مختلف الأطراف المعنية بالقضية والبحث عن حلول وسطية تتيح للجميع الوصول إلى اتفاق. في

قضايا مختلفة يمكن تنظيم مناقشات أو جلسات تشارك فيها جميع الأطراف المعنية للتوصل إلى توافق حول الإجراءات المُتخذة.

4. استراتيجية الحوار: تركز هذه الاستراتيجية على التفاعل المباشر بين الأطراف المختلفة عبر المناقشات المفتوحة. الهدف منها هو بناء تواصل فعال وتبادل الأفكار بين الجمهور والمسؤولين أو الخبراء. هذه الاستراتيجية تُتيح للجمهور فرصة طرح أسئلتهم ومناقشة القضية بشكلٍ موسعٍ، مما يُسهم في تعزيز الوعي والتفهم المتبادل. حيث يمكن من خلالها تنظيم منتديات أو لقاءات حوارية بين الأطراف المعنية لمناقشة القضية.

1.2.3 دور نموذج رولر في تشكيل الوعي العام من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات

يعد نموذج رولر أحد أبرز الأطر التحليلية ومن النماذج النظرية المهمة في مجال الاتصال الجماهيري، المستخدمة في فهم تأثير وسائل الاعلام على تشكيل مواقف الأفراد والجماعات تجاه القضايا العامة. يتمثل تأثير هذا النموذج في قدرته على تحليل العلاقة الديناميكية بين الوسيلة، والمحتوى، والجمهور، حيث ينظر إلى وسائل الإعلام كقوة فاعلة قادرة على توجيه التفكير، والتأثير في المواقف، وتحفيز السلوك الجماعي. في السياق الفلسطيني، تبرز أهمية هذا النموذج عند تطبيقه على قضايا حساسة مثل تسريب الأراضي، إذ يمكن من خلاله فهم آليات التأثير الإعلامي في توعية الجمهور وتحفيزهم لاتخاذ مواقف جماعية ضد الظاهرة (CUTLIP, 1952) .

تكمن قوة النموذج في استخدامه لاستراتيجيات متنوعة تعمل على تشكيل الوعي العام من زوايا متعددة، كاستراتيجية الاقناع التي تركز على تقديم المعلومات بطريقة مؤثرة لدعم مواقف محددة، أو استراتيجية بناء الإجماع التي تهدف إلى توحيد المواقف المجتمعية من خلال النقاشات والحجج المشتركة. تكنولوجيا المعلومات عززت من فعالية هذا النموذج بشكل كبير، حيث وفرت أدوات رقمية تسهم في تسريع نشر الرسائل وتوسيع نطاق الوصول إلى الجمهور، ما أتاح فرصاً أكبر للتفاعل المجتمعي والمشاركة في

النقاشات العامة. هذا التفاعل المباشر عبر الوسائط الحديثة مكن الجمهور من التفاعل مع القضايا بشكل أكثر وعياً وفعالية، وساعد الجهات المعنية على إيصال رسائلها الإعلامية بشكلٍ مؤثرٍ وهادف، وبالتالي ساعد النموذج على تحقيق هدفه الأساسي في خلق وعي جماعي متماسك ومستنير (علي فرجاني، 2024)

1.2.4 مدى الإفادة من اختيار نموذج رولر في الدراسة الحالية

تم اختيار نموذج رولر في هذه الدراسة نظراً لملاءمته العالية لطبيعة موضوع تسريب الأراضي، لكونه يوفر إطاراَ تحليلياً مناسباً لفهم كيفية توظيف استراتيجيات الاتصال في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور من قبل الجهات الحكومية في البيئات المعقدة، ويتميز النموذج بتركيزه على استراتيجيات فعَالة تشمل الاعلام والاقناع والحوار وبناء الاجماع، وهي أدوات أساسية تعتمد عليها سلطة الأراضي الفلسطينية في جهودها التوعوية والتواصلية مع الجمهور. إذ تساهم هذه الاستراتيجيات في رفع مستوى الوعي الجماهيري، تعزيز الثقة بالمؤسسات الرسمية، وتوحيد المواقف الشعبية تجاه مخاطر التسريب، كما يُعد النموذج اطاراً مرجعياً يساعد الباحثة في تصميم أدوات جمع البيانات مثل الاستبانة والمقابلات، من خلال استناده إلى عناصر قابلة للقياس والتحليل، مثل مدى تأثير الرسائل الاتصالية، وتفاعل الجمهور معها. وتتجلى أهمية النموذج بوضوح في السياق السياسي والقانوني لقضية تسريب الأراضي، باعتبارها قضية سيادية تمس الحقوق الوطنية الفلسطينية، حيث يُعزز النموذج فهم كيف يمكن للاتصال الرسمي أن يوظف لبناء رأي عام موحد، وتعزيز الانتماء الوطني، وتحصين الوعي الجمعي تجاه محاولات الاحتلال طمس الهوية وشرعنه السيطرة على الأراضي. ومن هنا فإن اعتماد نموذج رولر يعد اختياراً علمياً ومنهجياً يُواكب خصوصية القضية ويخدم أهداف الدراسة بفاعلية.

1.3 الإطار النظري: استراتيجيات الاتصال وتشكيل الوعي

أولاً: تمهيد

تُعد قضية تسريب الأراضي الفلسطينية من القضايا البارزة التي تعكس جوهر الصراع الفلسطيني–"الإسرائيلي"، وتُؤثر بشكل مباشر على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. تهدف الدراسة، إلى فحص تأثير استراتيجيات الاتصال في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور بشأن هذه القضية. من خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة، حيث يتم توجيه الرسائل الإعلامية لتشكيل مواقف فعالةً وتعزيز الوعي بالقضايا المجتمعية، كما يتم دراسة استراتيجيات الاحتلال في تسريب الأراضي، وبيان دور دائرة العلاقات العامة في مواجهة هذه التحديات.

ثانياً: الاستراتيجيات الاتصالية

تشير الاستراتيجيات الاتصالية إلى خطة شاملة تبنى على أسس علمية ومنهجية، وتهدف إلى التأثير في الجمهور من خلال رسائل مدروسة ووسائل اتصالية مختارة بعناية، لتحقيق أهداف توعوية أو سلوكية محددة. وتعتمد هذه الاستراتيجيات في القضايا العامة، حيث تسهم في توجيه الرأي العام وتحفيزه للتفاعل مع قضايا اجتماعية أو وطنية (الجابري، 2020).

كما تُفهم استراتيجيات الاتصال بوصفها عملية تخطيطية تُمكن المؤسسات من التعامل مع الجمهور بكفاءة، من خلال فهم حاجاته ومواقفه، وتطوير رسائل تتماشى مع خصائصه الثقافية والاجتماعية. وتُعد هذه الاستراتيجيات ضرورية لضمان وصول الرسائل الإعلامية بشكلٍ فعَال، وتقييم أثرها في تشكيل اتجاهات الجمهور (سالم م.، 2020)

وترتكز الاستراتيجيات الاتصالية كذلك على اختيار الأنسب من بين البدائل الاتصالية المتاحة، وفق تحليل دقيق للسياق والموقف، بهدف تحقيق تواصل فعَال ومؤثر. ويتطلب ذلك وضوح الهدف الاتصالي، ودقة في اختيار الوسائل، واستمرارية في التقييم والتعديل لتحقيق نتائج ملموسة على مستوى وعي الجمهور (وسام، 2017).

ثالثاً: دور استراتيجيات الاتصال في تشكيل الوعي والاتجاهات الاجتماعية والسياسية في سياق تسريب الأراضي

تستخدم سلطة الأراضي وسائل الإعلام كأداةٍ رئيسيةٍ في إدارة قضية تسريب الأراضي من خلال نقل المعلومات التوعوية والشرح التفصيلي لقوانين وسياسات الأراضي؛ عبر متابعتها للتدفق السريع للمعلومات والبيانات المتعلقة بها، والتواصل الواضح لتعزيز شفافيتها مما يُساهم في بناء الثقة مع الجمهور؛ تعتمد المؤسسة على رؤية المختصين في العلاقات العامة حول سيناريوهات مواجهة القضية، وفعاليات التعامل معها من جانبها، و إبراز أسباب تطورها والتأثيرات التي يُمكن أن تُحدثها؛ بهدف توعية الجمهور بأساليب مواجهتها؛ وتوضيحها للأدوار والوظائف المطلوبة منهم لاحتوائها، عبر إعداد وتنفيذ الرسائل الإعلامية الاتصالية لتوضيح أهمية حماية الأراضي والحقوق القانونية (القرعي و أبوزيد، 2015).

واستمرت المؤسسة في نشر حملاتها التوعوية لعرض التطورات القانونية والتحديات التي تواجهها في مواجهة ظاهرة التسريب؛ من خلال الخدمات التفسيرية والتحليلية ورصد ردود الأفعال الرسمية والشعبية واتجاهاتهم لتجنب تطورها؛ عبر تطويرها استراتيجيات الاتصال؛ ليتم بذلك تحديد النقاط السلبية والإيجابية لها لإعطاء فرصة لتقييم الأداء والتعلم لتُحسن بذلك استجابتها المستقبلية؛ مما يُساهم في إشراك الجمهور وحثهم على التفاعل مع القوانين لتُعزز الشفافية وتضغط على الجهات المعنية لتقديم حلولٍ فعَالةٍ لمُواجهة القضية (سالم ش.، 2020).

رابعاً: أهمية استراتيجيات الاتصال في تحسين الفهم العام والتصدي لتسريب الأراضي

تُعد استراتيجيات الاتصال من الأدوات الرئيسية في إدارة قضية تسريب الأراضي، خاصةً في السياق السياسي الحسَاس للقضيةِ الفلسطينية، حيث عمِدت سلطة الأراضي الفلسطينية على مراقبة البيئة والبحث في الأفكار السائدة والاتجاهات المُتعلقة بالمشكلات أو العناصر التي تُنبئ بوقوع الأزمات، من خلال جمع المعلومات عن القضايا التي يُحتمل أن تسبب مشكلاتٍ أو صعوباتٍ بالنسبة للمؤسسة، بالإضافة إلى تطوير استراتيجية اتصال تستهدف منع حدوثها أو إعادة توجيه القضايا وأطراف الأزمة على النحو الذي يمنع وقوعها (القرعي، 2007).

اعتمدت سلطة الأراضي على وضعها سياساتٍ وقائيةٍ عبر توفير المعلومات الدقيقة والموثوقة للجمهور لمنع قضية تسريب الأراضي، عبر التقليل من الشائعات وتوضيح الحقائق؛ من خلال مناقشة أبعاد المواقف والمُشكلات التي تؤدي إلى احتمالية وقوعها والتنبؤ بها، بخلقها للقنوات الاتصالية بين وسائل الإعلام والجمهور، لما تلعبه من دورٍ حيويٍ في التأثير على الرأي العام وتوجيه الوعي الجماهيري حول القضية، عبر توصيل الحقائق إلى الجمهور، وتصميم رسائلٍ اتصاليةٍ وحملاتٍ توعويةٍ تُوضح بها مواقف الأطراف المعنية منها والجهود المبذولة لاحتوائها وإبرازها للحلول المطروحة، تعتمد استراتيجيات الاتصال على تنسيق الرسائل وتحديد المواضيع المركزية التي ينبغي التركيز عليها مثل الآثار القانونية والإنسانية والاقتصادية لتسريب الأراضي، حيث يسعى القائمون على الاتصال إلى تشكيل اتجاهات الجمهور وتوجيه مواقفهم وتعزيز وعيهم بالقضية من خلالها، مع الحفاظ على رسائلٍ واضحةٍ ومدروسةٍ تُحسن من قدرة المؤسسة على إدارة القضية والتفاعل مع الجمهور المحلي والدولي (ذو الفقار ، 2015).

خامسا: أدوات الاتصال ودورها في إدارة تسريب الأراضي

يتمثل هذا الدور في (Allen M, 1994):

تتبنى سلطة الأراضي الفلسطينية استراتيجيات اتصال تهدف إلى إدارة قضية تسريب الأراضي من خلال استخدام أدوات اتصالية متنوعة وفعالة تستهدف فئات مختلفة من الجمهور. وتشمل هذه الأدوات الوسائل الرقمية، مثل مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الرسمية التي تستخدم لنشر المعلومات بسرعة والتفاعل مع الجمهور بشكل مباشر، خاصة فئة الشباب. إلى جانب لك، تستخدم أدوات غير رقمية مثل الإذاعة، التلفزيون، الصحف الورقية، الملصقات التوعوية، واللقاءات المجتمعية المباشرة، لا سيما في المناطق التي لا تحظى بتغطية رقمية واسعة أو حيث يغلب الطابع التقليدي في تلقي المعلومات. حيث يوظف كل منها ضمن خطة اتصالية واضحة تهدف إلى نقل المعلومات المتعلقة بالقضية بشكل دقيق وشفاف. وتسهم هذه الأدوات في تعزيز وعي الجمهور بخطورة تسريب الأراضي، ودعم القوانين والإجراءات المتبعة في مواجهته، إلى جانب بناء علاقة تفاعلية بين المؤسسة والجمهور تقوم على الحوار والاستماع المتبادل.

كما تركز هذه الاستراتيجيات على تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية تجاه الأرض باعتبارها مكوناً سيادياً، وتعمل على تصحيح المفاهيم السائدة لدى بعض الفئات، وتشجيع السلوكيات الإيجابية مثل المشاركة في الفعاليات التوعوية والمساهمة في طرح حلول مجتمعية. وتعد عملية توفير معلومات دقيقة وموثوقة عنصراً محورياً في تغيير اتجاهات الجمهور وتعزيز ثقته بالمؤسسة. ومن جهة أخرى، يعد التقييم المستمر لحملات الاتصال جزءاً أساسياً من هذه الاستراتيجيات، حيث يتم تحليل نتائج التفاعل المجتمعي ومدى تأثير الرسائل الاتصالية في تحفيز السلوكيات المرغوبة، بما يضمن تطوير الأداء وتحقيق الأهداف المنشودة في التصدي لظاهرة تسريب الأراضي.

1.4 مفهوم الوعي والعوامل المؤثرة في تشكيله وإدارته في سياق قضية تسريب الأراضي الفلسطينية

يعد الوعي أحد المفاهيم الأساسية في فهم كيفية تفاعل الأفراد مع القضايا المجتمعية والوطنية، ويعرف بأنه قدرة الفرد أو الجماعة على إدراك المعلومات والحقائق المحيطة بهم، وفهم أبعادها، وتحليلها بشكل يؤدي إلى اتخاذ مواقف أو قرارات مبنية على المعرفة. في سياق تسريب الأراضي الفلسطينية، يمثل الوعي حجر الأساس في إدارة هذه القضية، إذ أن مدى إدراك الناس لحقوقهم القانونية والآثار المحتملة للتفريط في الأراضي يؤثر بشكل مباشر على مدى تصديهم لهذه الظاهرة ومشاركتهم في الجهود الرامية لمواجهتها (محمد ع.، 2023).

تتعدد العوامل التي تؤثر في تشكيل هذا الوعي، وتشمل الجوانب القانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فالإلمام بالقوانين المتعلقة بملكية الأراضي والعقوبات المرتبطة بالتفريط غير المشروع يمنح الأفراد أدوات للدفاع عن ممتلكاتهم. كما أن إدراك التأثيرات الاجتماعية، مثل التهجير وفقدان الترابط المجتمعي، يساهم في تحفيز الشعور بالمسؤولية الجماعية. إضافة إلى ذلك، يُعد العامل الثقافي من أبرز المحددات، حيث ترتبط الأرض في التصور الجمعي الفلسطيني بالهوية والانتماء، مما يجعل الحفاظ عليها واجباً وطنياً يتجاوز المصالح الفردية (محمد ع،2023).

الوعي لا يتشكل تلقائياً بل يحتاج إلى بيئة داعمة تشمل تعليماً قانوني، وتثقيفاً إعلامياً، وخطاباً عاماً يُعزز الفهم الجماعي للقضية. لذلك، يعد الاتصال أداة حيوية في إدارة الوعي، سواء من خلال نشر المعلومات الدقيقة، أو تفعيل الحوار المجتمعي، أو إبراز المخاطر بعواقبها الواقعية. وفي حال غياب هذه البيئة، تزداد فرص استغلال الأفراد، خاصة في ظل الجهل أو الظروف الاقتصادية الضاغطة، مما يُعرض الأراضي لمزيد من التسريب. وهنا تبرز أهمية تبني استراتيجيات شاملة تستند إلى الفهم العميق للعوامل المؤثرة في الوعي، لضمان مشاركة مجتمعية فاعلة في حماية الأرض وتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني (عبد الله،2023؛ محمد ع،2023).

1.4.1 أثر استراتيجيات الاتصال في تغيير وتعزيز وعي واتجاهات الجمهور تجاه قضية تسريب الأراضي

تلعب استراتيجيات الاتصال دوراً محورياً في توجيه الرأي العام الفلسطيني وتعزيز وعيه تجاه لقضايا الوطنية وعلى رأسها قضية تسريب الأراضي، إذ تسهم بشكل فعال في رفع مستوى الإدراك المجتمعي بخطورة هذه الظاهرة التي تمس السيادة والهوية الوطنية. وينظر إلى الاتصال الفعال على أنه أداة استراتيجية لمواجهة محاولات الاحتلال الإسرائيلي في تفتيت هذا الوعي، حيث يدرك الاحتلال أن ترسيخ الوعي الشعبي يُشكل أساساً للمقاومة المجتمعية ويُعد أحد أبرز عوامل الصمود فيسعى إلى تقويضه من خلال حملات تستهدف تشويه المفاهيم، لإضعاف وزعزعة الثقة بالمؤسسات (عبد الله،2023).

تستخدم الجهات الفلسطينية المعنية، وعلى رأسها سلطة الأراضي، مجموعة متنوعة من الأدوات الاتصالية تشمل الوسائل الإعلامية التقليدية كالبرامج الإذاعية والتلفزيونية، والنشرات التوعوية، إضافة إلى الوسائل الحديثة مثل المنصات الرقمية والتواصل الاجتماعي، والأنشطة المجتمعية المباشرة مثل الندوات واللقاءات التوعوية، لنقل الرسائل الهادفة إلى توعية الجمهور بأبعاد القضية القانونية والتاريخية، والسياسية. بشكل يُسهم في ترسيخ الوعي الفردي والجماعي بحقوق الأرض وسبل حمايتها.

كما تسهم هذه الاستراتيجيات في تعزيز الفهم القانوني لدى الجمهور، وخلق اتجاهات داعمة لأي إجراء يحول دون التفريط بالأراضي، وهو ما ينعكس في سلوكيات عملية مثل المشاركة المجتمعية، والتفاعل مع الحملات التوعوية، والدفاع المدني عن الممتلكات. إلى جانب ذلك فإن عرض تجارب المتضررين من التسريب، وما تحمله من بعد إنساني وعاطفي، يلعب دوراً كبيراً في تعزيز الإحساس بالمسؤولية ويقوي الارتباط بالأرض كرمز للصمود والهوية. (سمير إ.، 2020).

في المقابل، تواجه هذه الجهود تحديات تتمثل في محاولات نشر المعلومات الزائفة والتشويش على الحقائق من خلال وسائل إعلام معادية، وهو ما يفرض على الجهات الفلسطينية تطوير أدواتها الاتصالية باستمرار، من حيث جودة الرسائل وتنوع الوسائط ومهارات التفاعل مع الجمهور. فكلما كانت الاستراتيجية الاتصالية أكثر شمولاً ومرونةً، زادت قدرتها على بناء وعي وطني مستقر ومواجهة محاولات التأثير السلبي التي تهدف إلى إضعاف الانتماء وتقويض الثوابت (سمير،2022؛ عبد الله،2023).

1.5 السياق السياسي والقانوني لقضية تسريب الأراضي

1.5.1 قضية الأراضي في السياق الفلسطيني وأسباب حساسيتها السياسية والاجتماعية

تُعد قضية الأراضي في فلسطين من أكثر القضايا تعقيداً وأهميةً في الصراع الفلسطيني "الإسرائيلي". فالأرض لا تُمثل مجرد مساحةً جغرافيةً، بل هي جزءٌ أساسيٌ من هوية الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره. حيث كانت الأراضي الفلسطينية عُرضةً لمحاولاتٍ مستمرةٍ من "الاحتلال" للسيطرة عليها عبر "سياسات الاستيطان" والمُصادرة والتهجير منذ بداية "الاحتلال الإسرائيلي" عام 1967، هذه السياسات جعلتها موضوعاً رئيسياً في النزاع، إذ تُعتبر السيطرة عليها تهديداً مباشراً للحقوق الفلسطينية في بناء دولةٍ مستقلة. إضافةً إلى ذلك، تُعد ظاهرة تسريب الأراضي، سواء من خلال بيعها لأطراف غير فلسطينية أو تحويلها إلى "ملكيةٍ إسرائيليةٍ"، أحد العوامل التي تُساهم في تفاقُم الأزمة، لما تُسببه من تغيير للواقع الديموغرافي وتهديدٍ لوجود الفلسطينيين في أراضيهم. يَعتبر الفلسطينيون من الناحية الاجتماعية، أن الأرض هي الرابط العميق بين الإنسان ووطنه، فهي مصدر رزقهم وحياتهم اليومية، وافتقادها يعني فُقدان الجذور والهوية. لذلك، فإن قضية الأراضي ليست مجرد قضيةٍ اقتصاديةٍ أو قانونيةٍ، بل هي قضيةٌ وجوديةٌ تُشكل جوهر الهوية الفلسطينية، ومن هنا تكتسب هذه القضية أهميةً استثنائيةً، حيث لا يقتصر تأثيرها على الأبعاد السياسية فحسب، بل يمتد إلى تأثيراتها العميقة في النسيج الاجتماعي والإنساني للشعب الفلسطيني (Massalah, PALESTINE: AFUR THOUSAND YEAR HISTORY, 2020)

1.5.2 السياق السياسي والاستعماري لقضية تسريب الأراضي في فلسطين

"المشروع الصهيوني" ارتكز على عدة ركائز لقيام "الدولة الصهيونية" منها: الأيدولوجية التوراتية، "والحراك الصهيوني" المتواصل لهجرة "الصهاينة" إلى فلسطين، والقومية، ومصادرة الأراضي لبناء "البقع الاستيطانية" على أرض الواقع (أبونفس، 2023).

"سياسات إسرائيل" وممارساتها في الأرض الفلسطينية؛ مصفوفة من السيطرة والهيمنة عليها وعلى الشعب الفلسطيني؛ وأدت في انتهاكها للقانون الدولي، إلى تفتيت الشعب الفلسطيني والأرض المحتلة، في بداية الاحتلال في العام 1967 حزيران/ يونيو، بدءً في مصادرة الأراضي، "وبناء المستوطنات" الغير قانونية، وسلب الممتلكات، للانتهاء بالتمييز الصارخ، باعتمادها مجموعةً مترابطةً من القوانين العسكرية للقضاء على أية معارضةٍ لسياساتها لتوسع عمليات الاستيلاء بجلبها أعداداً هائلةً من اليهود من مختلف أنحاء العالم، ليحلوا مكان السكان العرب الفلسطينيين (فؤاد، 2006).

أ. التاريخ السياسي "للسيطرة الإسرائيلية" على الأراضي الفلسطينية

تعرضت الأراضي الفلسطينية إلى مراحلٍ متتاليةٍ من الهجرات اليهودية، لتحدُث المرحلة الأولى ما بين عامي (1882–1993م)، إذ هاجر نحو عشرة آلاف يهودي من روسيا، وفي الفترة من (1905 إلى 1918م) جاءت المرحلة الثانية، وكان معظم أفرادها من روسيا أيضاً، وقد قُدِر عددهم بما يتراوح بين 35–40 ألف يهودي، وبعد الاحتلال البريطاني لفلسطين نشطت حركات الهجرة بشكلٍ أوسع ليعقُبها مباشرةً صدور وعد بلفور عام (1917م) وتوالت الهجرات اليهودية على فلسطين بدعمٍ قويٍ من حكومة الانتداب البريطاني التي نفذت مخطط التهويد، لتزيد بذلك من ملكياتهم في فلسطين وتُسهل عليهم طُرُق شرائها، وحدثت المرحلة الثالثة ما بين عامي (1919–1923م) بعد حدوث الثورة البلشفية في روسيا، ليصل عدد المهاجرين فيها نحو 35 ألف مهاجر، وتمت المرحلة الرابعة ما بين عام (1924–1932م)، بهجرة نحو 62 ألف مهاجر بسبب قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتحديد قوانين للحد من الهجرة إليها، أما

المرحلة الخامسة فكانت بين عامي (1933–1938م)، حيث بلغ عدد المهاجرين في هذه المرحلة حوالي "174" ألف مهاجر يهودي، ليرتفع عدد السكان إلى 370 ألف يهودي، إلى جانب الهجرات السرية التي قام بها اليهود الشرقيين (السفار ديم) من جهاتٍ مختلفةٍ من اليمن والحبشة وإفريقيا الشمالية وتركيا وإيران وذلك في فترة الأربعينات، بسبب قيام سلطات الانتداب البريطاني بفرض قيودها على الهجرة اليهودية؛ للتقرب من العرب؛ والوقوف بجانبها في الحرب العالمية الثانية، لتصل حصيلة الهجرات اليهودية إلى فلسطين حتى عام 1948م حوالي 650 ألف مهاجرٍ يهودي، وبعد قيام "إسرائيل"؛ شجعت الهجرة اليهودية عبر سنِها للعديد من القوانين مثل قانون العودة عام 1950م، وقانون "الجنسية الإسرائيلي" عام 1952م، فازداد عدد المهاجرين، حيث بلغ في الفترة من (1948–1967م) (12.0075) مهاجراً، كما رافق عمليات الهجرة "توسيع الاستيطان" المدني والقروي، لاستيعاب هذه الهجرة، وقد بلغ مجموع الهجرة اليهودية بين(1948–1967م) حوالي 1300000 يهودي؛ ليشكلوا حجر الأساس "للكيان الإسرائيلي" في فلسطين، وعموماً، أدت الهجرات اليهودية و"الاستيطان" وترحيل العرب إلى إقامة أكبر "غيتو يهودي" غاصبٍ وعنصريٍ في العالم، الكيان الغريب والدخيل، "الاستيطاني والاستعماري"، على الأرض العربية الفلسطينية (Gelvin, 2014).

ب. **استراتيجيات "الاحتلال الإسرائيلي" في السيطرة على ملكية الأراضي الفلسطينية**

سياسة حكومات حزب العمل (المعراخ) النابعة من دوافعٍ أمنيةٍ وأيديولوجيةٍ معاً في العقد الأول للاحتلال بموجب "خطة ألون"، أوصت "ببناء مستوطناتٍ" في مناطقٍ ذات "أهميةٍ أمنيةٍ" والتي فيها كثافةً سكانيةً فلسطينيةً منخفضةً، مثل غور الأردن، أجزاء من جبال الخليل، القدس وضواحيها، مع اعتلاء حزب التكتل (الليكود) للحُكم في عام 1977، بدأت الحكومة "ببناء مستوطنات" في جميع أنحاء الضفة الغربية، خاصةً في المناطق التي يتركز فيها الفلسطينيون، على قمم الجبال وفي المناطق الواقعة غربي خط رام الله – نابلس، العملية السياسية بين "إسرائيل" والفلسطينيين لم تؤثر على "عملية الاستيطان"، حيث استمرت عملية توسيعها حتى في عهد حكومة رابين وبيريس (1992–1996)، والحكومات التي أتت بعدها، حيث قامت

هذه الحكومات ببناء آلاف الوحدات السكنية معللةً ذلك بضرورات للتكاثُر السكاني "للمستوطنين"؛ نتيجةً لهذا ازداد عدد "المستوطنين" الضعف تقريباً في الفترة ما بين (1993–2000) (محمد ا.، 1998).

1.6 واقع الأراضي الفلسطينية في ظل اتفاقيات السلام

1.6.1 دور اتفاقية أوسلو في تسريب الأراضي الفلسطينية وأثرها على تشكيل الوعي

تمكن الطرفين "الإسرائيلي" والفلسطيني في عام 1993 بتوقيع اتفاقية المبادئ في أوسلو بين أحمد قريع وأوري سافير، وبوئيل زينج، ثم قدمت بعد هذه الاتفاقية مرحلة التشريعات أمام "الكنيست الإسرائيلي" والمجلس الوطني للمنظمة، أدت اتفاقية أوسلو الى إعادة تشكيل واقع إدارة الأراضي الفلسطينية من خلال تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق رئيسية هي: المنطقة (أ): التي تشمل المدن الرئيسية في الضفة ما عدا الخليل، وتخضع للإدارة الفلسطينية الكاملة من الناحية المدنية والأمنية لكن بنسبة صغيرة لا تتجاوز 18% (المعشر،2023). أما المنطقة (ب): فتشمل القرى والمناطق المحيطة بالمدن الكبرى وتخضع لإدارة فلسطينية جزئية مع اشراف أمني مشترك بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين"؛ وتمثل حوالي 21% من الضفة الغربية (الرجوب،2009)، في حين أن المنطقة (ج): تشمل المناطق المتبقية من الضفة الغربية، حيث تُسيطر عليها "إسرائيل" بشكلٍ كاملٍ سواء من الناحية الأمنية أو المدنية، وهي تمثل حوالي 61% من مساحة الضفة الغربية، وتشمل غالبية الأراضي المفتوحة والمناطق الاستراتيجية، ويمنع الفلسطينيون عادةً البناء أو استغلال الأراضي فيها إلا بموافقات إسرائيلية صعبة، وتكتسب أهمية خاصة في الدراسة كونها منطقةً حساسةً جداً من الناحية القانونية والسياسية، حيث تشمل أراضٍ زراعية، مستوطنات، وطرق استراتيجية، مما يجعلها محور نزاع كبير في القضية الفلسطينية والأكثر عرضة لعمليات التسريب والاستيطان، الأمر الذي يجعلها بيئةً خصبةً لقياس وعي الجمهور واستجابتهم تجاه مخاطر تسريب الأراضي (ابراهيم ا.، 1996).

هذا التقسيم منح الاحتلال الإسرائيلي سيطرة فعلية على الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية، وسهل عمليات تسريب الأراضي عبر أدوات قانونية وإدارية فرضها الاحتلال. الاتفاقية جاءت في سياق سياسي ضاغط شمل الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"، مقابل وقف الانتفاضة لكنها في الواقع منحت الاحتلال غطاءً شرعياً للتوسع وكرست تجزئة الجغرافيا الفلسطينية، الأمر الذي انعكس بشكلٍ مباشر على تآكل ملكية الأرض وازدياد معدلات المصادرة والاستيطان.

في السياق ذاته ساهمت أوسلو في رفع وعي الجمهور الفلسطيني تجاه قضية تسريب الأراضي، حيث أدت تداعيات الاتفاقية إلى ظهور خطاب تحذيري من مخاطرها في الأوساط الإعلامية والمجتمعية، تصاعد الوعي الشعبي نتيجة إدراك الفلسطينيين لخطورة التحكم الإسرائيلي في مساحات واسعة من الضفة وللآثار السياسية والاجتماعية المترتبة على هذا الواقع الجديد، إلا أن مستويات الوعي تباينت بين الفئات المختلفة، تبعاً لقدرتها على الوصول إلى معلومات ومدى تأثرها بالتوجيه الإعلامي والسياسي المحلي، مما أوجد حالة من اليقظة المتزايدة تجاه ممارسات الاحتلال في ملف الأراضي (عبدالله م.، 2023).

1.6.2. القوانين "الإسرائيلية" المتعلقة بالأراضي الفلسطينية

العديد من القوانين والتشريعات والقرارات العنصرية تستهدف الفلسطينيين عموماً وفلسطينيي 48 وسكان الضفة الغربية تحديداً، بهدف تضييق الخناق والحد من المكتسبات والحريات الفردية والجماعية للفلسطينيين، لتشمل بتعددها مجالات وميادين مختلفة، من" تبييض الاستيطان"، ومحاولة تكميم الأصوات العربية داخل الكنيست، وغيرها من القوانين والقرارات التي تختلف في عناوينها وتتفق في خلفياتها وأهدافها، ومن أبرز هذه القوانين والتشريعات (نورة، 2020):

تشريعات الضم والاستيطان: قانون أملاك الغائبين، التسوية، وشرعنه المستوطنات بعد 1967 سعت "إسرائيل" إلى توظيف منظومة تشريعية واسعة لفرض سيطرتها على الأراضي الفلسطينية، من خلال سن قوانين تهدف إلى شرعنه الاستيطان وتثبيت واقع ديموغرافي جديد، خاصةً في الضفة الغربية والقدس

الشرقية ومن أبرز هذه القوانين ما يعرف بقانون" تسوية أوضاع المستوطنات"، الذي أقر عام 2017، ويتيح للاحتلال مصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة لأغراض استيطانية، حتى وإن ثبتت ملكية الفلسطينيين لها، مع تعويضهم مالياً بدلاً من إعادة الأراضي إليهم. يُعد هذا القانون أداةً لشرعنه البؤر الاستيطانية المُقامة دون ترخيص، ومنع المحاكم الإسرائيلية من البت في إخلائها (رزق، 2023).

وفي السياق ذاته، عملت القوانين" الإسرائيلية" على تعزيز سيطرة الاحتلال على مدينة القدس عبر سياسات تهويد ممنهجة، خاصة بعد ضم شطرها الشرقي في أعقاب عام 1967. فقد تم سن قوانين تمكن الاحتلال من فرض سيادته الإدارية والقانونية على المدينة وتوسيع حدودها لتمتد إلى القرى الفلسطينية المحيطة. كما صدرت أوامر وقوانين، مثل قانون الإدارة والنظام لعام 1948، وتعديلاته في يونيو عام 1967، لدمج المناطق المحتلة ضمن "إسرائيل"، ما أتاح فرض السيادة على الأرض والسكان دون أي التزام بالقانون الدولي (محمد ع.، 2017).

1.7. أثر الاحتلال الإسرائيلي على ملكية الأراضي الفلسطينية

شكل "الاحتلال الإسرائيلي" عاملاً محورياً في تغيير معالم ملكية الأراضي الفلسطينية، من خلال الإجراءات هدفت إلى إحكام السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض، مع تقليص الوجود الفلسطيني فيها. استخدمت سلطات الاحتلال وسائل متعددة لانتزاع الأراضي، منها إعلان أراض بأنها" أراضي دولة"، أو اعتبار بعض المناطق "عسكرية مغلقة"، إضافة إلى تفعيل قوانين تتعلق "بأملاك الغائبين"، هذه السياسات لم تقتصر على المصادرة المباشرة، بل شملت أيضا تقييد البناء والترخيص ومنع التوسع العمراني في المناطق الفلسطينية، مقابل تسهيلات واسعة للبناء الاستيطاني. وبهذا تحولت ملكية الأرض إلى أداة بيد الاحتلال لإعادة رسم الخارطة الجغرافية والديموغرافية، بما يخدم مشروعه الاستيطاني على المدى البعيد.

1.7.1 تأثير "الاحتلال" على ملكية الأراضي في المناطق المصنفة (ج)

رغم الاتفاق على انتقال السيطرة على المنطقة (ج) للسلطة الفلسطينية، استمرت إسرائيل في التوسع فيها بحجج أمنية واستولت على مساحات غنية بالموارد الطبيعية تشكل حوالي61% من مساحة الضفة الغربية هذا التوسع ساهم في فصل هذه المناطق عن باقي المدن الفلسطينية، مما أضر بالتجارة والزراعة والسياحة إلى جانب مصادرة المعالم الأثرية ومصادر المياه (Pappé, 2006). كما هو الحال في سلفيت ومناطق غرب رام الله والقدس (بركات، 2021).

إضافةً إلى التهديدات التي تصل الأراضي لضمها ضمن مشروع القدس الكبرى (المعشر وآخرون، 2024).

1.7.2 تأثير "الاحتلال" على ملكية الأراضي في القدس الشرقية

تعرضت القدس بعد عام 1967 لحملات استيطانية منظمة من قبل "جمعيات إسرائيلية" هدفت لتقليص الوجود الفلسطيني وتعزيز السيطرة اليهودية، حيث جرت أربع "موجات استيطانية" متتالية شملت إزالة أحياء فلسطينية، ومصادرة ممتلكات، واستيطان الأحياء المجاورة للمسجد الأقصى وقد مثلت هذه الموجات استراتيجية ممنهجة لفرض الهيمنة الديموغرافية والسياسية على المدينة المقدسة (رنتيسي، 2024).

1.8 تسريب الأراضي الفلسطينية المحتلة: الأبعاد والتحديات

1.8.1 تسريب الأراضي الفلسطينية كقضية سياسية مستمرة

تنطوي الأزمة على وجود الاحتلال "العسكري الإسرائيلي" الذي امتد على 55 عامًا، وغياب الالتزام بالقانون الدولي، عملت "حكومة إسرائيل" منذ عام 1967 جاهدةً على سرقة الأراضي الفلسطينية ونقلها بشكلٍ غير قانونيٍ لصالحها "لتوسع مستوطناتها"، ونتيجةً لهذه السياسة، طوَرت "خُطة ألون"، "بناء مستوطنات" في مناطق ذات أجزاء من جبال الخليل، القدس وضواحيها في عام 1977، لتُطلق الحكومة

"بناء مستوطنات" في جميع أنحاء الضفة الغربية، خاصةً في المناطق التي يتركز فيها الفلسطينيون، وبلغت ذروتها عام (2023) بأعلى وتيرة توسع منذ عشرين عاماً، بدعم سياسي داخلي وخارجي (سامي عبدالرحمن، 2021)، (Jason, n.d).

1.8.2 أساليب الجمعيات الاستيطانية في تسريب الأراضي

اتبعت "الجمعيات الاستيطانية" آليات متعددة لاختراق المجتمع الفلسطيني بهدف تسريب الأراضي، تمثلت في فرض ضغوط قانونية ومالية كالسجن والضرائب، إضافة إلى أساليب الابتزاز النفسي والجنسي، واستغلال نقاط الضعف النفسية لدى الأفراد المستهدفين، وتوريطهم في قضايا تسهل السيطرة عليهم. كما عملت تلك الجمعيات على جذب الساخطين، وتوفير الحماية الجسدية والقانونية لهم من خلال برامج حماية الشهود، مما يسهل تهريبهم إلى الخارج دون مساءلة (رجوب، 2012).

1.8.3 دور الجمعيات الاستيطانية في السيطرة على الأراضي

تلعب الجمعيات الاستيطانية دوراً مركزياً في عملية السيطرة على الأراضي الفلسطينية، حيث نشطت وبارتباطها الوثيق مع المؤسسات التابعة "للكيان الإسرائيلي"، بالاستحواذ على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية، وبخاصة في القدس الشرقية و أحياء البلدةِ القديمة مثل سلوان والشيخ جراح، وتعد "جمعيتا العاد" و"عطيرت كوهنيم" من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها "حكومة الاحتلال في تنفيذ خطط الاستيطان"، التي تهدف إلى فرض سيطرة دائمة على الأراضي وتسريبها لصالح "المستوطنين"، رغم أن هذه الممارسات تنتهك القوانين والاتفاقيات الدولية، فإن الدعم السياسي الذي حصلت عليه من بعض الأطراف الدولية، خاصةً خلال فترة إدارة الرئيس الأمريكي السابق، ساهم في تسريع وتيرة الاستيطان وتثبيت السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة، بما في ذلك الاعتراف بالقدس وأراضيها "عاصمةً لإسرائيل"، مما زاد من تعقيد الأوضاع القانونية والسياسية في المنطقة (حسن ا.، 2019).

1.8.4 الآثار المترتبة على تسريب الأراضي

أولاً: الآثار الاجتماعية والسياسية لتسريب الأراضي على المجتمع الفلسطيني

ساهمت عمليات تسريب الأراضي الفلسطينية لصالح الاحتلال في إضعاف دور المؤسسات الفلسطينية المختصة بإدارة الأراضي، وعرقلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، كما أدت هذه العمليات إلى تعزيز الهيمنة "الإسرائيلية" لا سيما في مناطق (ج) التي تشهد توسعاً استيطانياً متسارعاً، الأمر الذي يؤثر على حياة الفلسطينيين من حيث فقدان الأراضي والموارد الطبيعية، ويؤدي إلى تغييرات تهدف إلى تقليل الوجود الفلسطيني في مناطق حساسة. كما تؤدي هذه السيطرة المتزايدة إلى تراجع فرص الاستثمار والتنمية المستدامة، مما يزيد من هشاشة النسيج الاجتماعي ويقوض استقرار المجتمع الفلسطيني (Kaplan, 2014).

ثانياً: التأثيرات الجغرافية والديموغرافية

أدت "الممارسات الإسرائيلية" المتمثلة في بناء "المستوطنات" في الأراضي المحتلة إلى تعزيز "الأمن الإسرائيلي"، ليُشكل تهديداً حقيقياً بتدعيم "سيطرة إسرائيل" على الأراضي المُحتلة وضمان قدرتها على توسيع حدودها لتكون في مصلحتها؛ للحصول على الاعتراف بحقها بالسيادة، مما يُشكّل الرغبة في ضمان أن تكون الدولة الفلسطينية غير قادرةٍ على النمو والتطور بجعل أراضيها مقسّمةً "بالمستوطنات"، وفيما يتعلّق" بمستعمرات" القدس الشرقية، فهي مهددة بدعم "مطالبة إسرائيل" غير القانونية، بجعلها جزءاً من عاصمتها من خلال التعديل على التركيبةِ الديموغرافية للمدينة، ليُشكل "الإسرائيليون" غالبية السكان فيها، إضافة إلى جدار الفصل العنصري الذي يُشكل أداةً لتقطيع أوصال الوطن، كل هذه الإجراءات أدت إلى فصل أجزاءٍ كبيرةٍ من الضفة الغربية عن بعضها البعض، لتضعف فرص إقامة دولة فلسطينية موحدة جغرافياً، مع تصاعد سياسة فرض الأمر الواقع على الأرض (Cornelian, 2014).

1.8.5 التحديات القانونية والاجتماعية المرتبطة بتسريب الأراضي في ظل الاحتلال الاسرائيلي

أولاً: التحديات القانونية والمؤسساتية

تمثل الأرض في السياق الفلسطيني عنصراً جوهرياً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهوية الوطنية والتاريخية، حيث تُعد محور الصراع مع "الاحتلال الإسرائيلي"، وأساس صمود الفلسطينيين في وطنهم. يواجه الفلسطينيون تحديات كبيرة في الحفاظ على حقوقهم العقارية نتيجة "السياسات الإسرائيلية" التي تسعى إلى مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات، إلى جانب تداخل القوانين الفلسطينية والإسرائيلية، مما يعقد عملية التسجيل والحماية القانونية للأراضي. وتواجه "سلطة الأراضي" الفلسطينية صعوبات كبيرة تعيق فاعليتها في نشر الوعي بالقضية، من أبرزها صعوبات في تطبيق القوانين والإجراءات لحماية الحقوق العقارية، خاصةً القدس والضفة الغربية، حيث تزداد هشاشة النظام القانوني بسبب القيود "الإسرائيلية"، وهو ما يُضعف القدرة على التصدي لعمليات الاستيلاء والتسريب، وضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، وقصور الموارد البشرية والتقنية اللازمة لتنفيذ حملات إعلامية مستدامة. كما تؤثر محدودية الصلاحيات الإدارية والتنظيمية على قدرتها في الوصول إلى الجمهور والتأثير في مواقفه بشكلٍ فعَال. وتتطلب هذه المعوقات تعزيز التعاون بين الجهات القانونية والمؤسسات الرسمية لوضع آليات فعَّالة لحماية الأراضي، إلى جانب تعزيز وعي المجتمع بحقوقه القانونية وأهمية توثيق الملكيات (علي كمال، 2014).

ثانياً: سياسات الاحتلال في مناطق (ج)

استمر تعطيل "الاحتلال" لتسجيل الأراضي في مناطق (ج) بعد عام 1994، وفي عام 1968، تم إصدار أمرٍ عسكريٍ يحمل رقم 291، لتعطيل جميع أعمال التسوية باعتبار الأرض الفلسطينية محتلةً، رغم بعض المحاولات الفردية من المواطنين لتسجيل أراضيهم، وهدف "الاحتلال" بذلك على بقاء فراغ قانوني في مسألة التسجيل، لكي يبقى بيده أي حلّ مستقبلي يتعلق بهذه الأراضي، ناهيك عن عمليات التهجير والطرد والهدم لمنازل الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم عبر العديد من المضايقات الممثلة في منع

أو قطع المياه والكهرباء عن تلك المناطق، لإجبارهم على الخروج منها وتعزيز سيطرتهم وتطوير مشاريعهم "الاستيطانية" (غسان هـ.، 2014).

إشكاليات التسجيل ونقل الملكية؛ تسجيل الأراضي في المناطق (ج) أساسها الإشكالي يعود إلى عدم وجود وثيقة ملكية "سند الطابو"، إلى جانب تصنيف الأراضي "الأميرية" ولا تحمل سوى إثبات ملكية من دوائر المالية، الأمر الذي أضعفها لدى "الاحتلال الإسرائيلي" بحيث لا يتم تسجيلها أو حتى نقلها للورثة إلا من خلال الذهاب لسُلطات "الاحتلال الإسرائيلي"، الذي يسعى للسيطرة من خلال أسلوب التسويف لجعل الأراضي معلّقةً، بهدف الاستيلاء عليها بحجة أنها إما "أملاك الغائبين" أو "أملاك الدولة" أو "مناطق أمنية" (الحاج، 2014).

لا يقتصر الخطر على منطقة (ج) وإنما يمتد للأراضي المحاذية لها؛ بمنع الاحتلال البناء فيها وفق "القوانين الإسرائيلية"، لتصل السيطرة إلى نحو 10% من المناطق؛ مما يُسهّل عمليًا انتقال ملكية الأراضي المسيطر عليها "للشركات الاستيطانية"، المناطق (ج) لا تقتصر بوجودها على خارج المدن، حيث أن بعض المناطق المصنّفة (ب، ج) توجد أيضاً في قلب المدن الفلسطينية المصنّفة (أ) التي تشكل عصب حياة المدن والقرى الفلسطينية، والتي يُمنع عمل أي تحسينات للبنية التحتية فيها، إلا "بموافقةٍ إسرائيليةٍ" (غسان هياجنة، 2014).

ثالثاً: تسريب الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية

1. الواقع القانوني والانساني

تعود جذور قضية تسريب العقارات في القدس إلى بدايات "التاريخ الاستيطاني"، ما بعد عام 1967، تركز وجود العائلات اليهودية في القدس القديمة إلى جانب التوسع في عدد "المستعمرات" المقامة على أراضٍ مصادرةٍ (حسين، 2021).

عمدت "الجمعيات الاستيطانية" للسيطرة على العقارات والأملاك في القدس، عبر استخدامها أدواتٍ عدةٍ معقدةٍ وسريةٍ في معظمها، ومن أهم أدواتها: بناء الشركات الوهمية؛ السماسرة؛ الإيقاع بالمال؛ التزوير؛ بناء علاقات شخصية؛ التجسس؛ متابعة الصحف وإعلانات البيع العربية؛ أساليب الخداع للإيقاع بالضحايا؛ خلق سلسلة بائعين لتضييع القضية؛ التزوير للوثائق؛ ناهيك عن ضعف دائرة الطابو بعدم وجود قاعدة بيانات شاملة ومحمية للأراضي ساهم في تعزيز التسريب لاعتماد كافة قضايا البيع والشراء على المحاكم التي اعتمدت خليطاً من السجلات (أناؤوط، 2017).

2. التحديات المالية والبعد النفسي

يُعد النقص في الموارد والتمويل أحد أكبر التحديات أمام سلطة الأراضي الفلسطينية في إدارتها للأراضي وحمايتها من التسريب في القدس الشرقية، يُعزى ذلك إلى القيود المالية والمصادر المحدودة التي تمنع تنفيذ مشاريعٍ قانونيةٍ وتنمويةٍ فعّالةٍ لحماية الأراضي، حيث اعتمدت "الجمعيات الصهيونية" أساليباً متعددةً لتشمل الاختراق والسيطرة بالتعاون مع بعض الجهات، من خلال تعرفها إلى السمات الشخصية والنفسية للأفراد النابعة من حاجتهم المادية بنقص مواردهم ووضعهم المتردي اقتصادياً للتضييق عليهم من جهةٍ، واستغلالهم للأطماع المادية للأفراد الآخرين من جهةٍ أخرى، باعتبارها العناصر المؤثرة التي تُنفذ بها عمليات البيع والتسريب ويتم من خلالها إخضاع المُستَهدف، لتتضمن: فرض الضرائب؛ السجن؛ القيود والمخالفات المالية؛ الاستقطاب والإقناع؛ وأسلوب إيقاع الهدف وتوريطه لتستغله الجمعيات وتتمكن من اختراقه؛ ناهيك عن استخدام المال والابتزاز النفسي والجنسي؛ مستغلة غياب الرقابة الحازمة (رجوب، 2012).

1.9 دور سلطة الأراضي الفلسطينية في إدارة استراتيجيات الاتصال

1.9.1 الخلفية القانونية والتاريخية لسلطة الأراضي الفلسطينية

تعد سلطة الأراضي الفلسطينية هيئة رسمية مسؤولة عن إدارة وتنظيم الأراضي الفلسطينية؛ وجاء تأسيسها بصورتها الحالية نتاجاً لمراحلٍ متعددةٍ للأنظمة القانونية التعددية التي حكمت فلسطين على مدار الحقب التاريخية بدأت مع القانون العثماني للأراضي عام 1858، وتطورت تدريجياً حتى تأسيسها بمرسوم رئاسي في العام (2002)، بموجب القرار رقم (10) الصادر عن الرئيس الراحل "ياسر عرفات"، و قد شمل تأسيسها دمج مجموعة من الدوائر الحكومية ذات العلاقة؛ واعتبرت جزءاً من الأمن القومي الفلسطيني، مما جعل تبعيتها مباشرة لرئيس الدولة (Sayegh, 1997).

1.9.2 الاختصاصات التنظيمية والإدارية لسلطة الأراضي الفلسطينية

تضطلع سلطة الأراضي الفلسطينية بدور محوري في توثيق وتنظيم حقوق الملكية، وتسجيل الأراضي، وإفرازها، وحمايتها من التسريب، حيث تنصب كل الجهود على إنقاذها من براثن الاستيطان وتخليصها من الاحتلال؛ "سلطة الأراضي" ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة، وأهليتها القانونية الكاملة، حيث تعمل على تسوية النزاعات العقارية، وإدارة الأراضي الحكومية بما يتماشى مع الخطط التنموية للدولة؛ وتمارس هذه المهام من خلال مكاتبها المنتشرة في جميع محافظات الوطن، بهدف تحقيق الاستخدام المُستدام والعادل للأراضي (كمال، 2014).

1.9.3 دور العلاقات العامة في تعزيز الوعي الجماهيري

تعد دائرة العلاقات العامة في سلطة الأراضي جهة محورية في بناء العلاقة بين المؤسسة والجمهور، إذ تضطلع بدور فاعل في تعزيز الوعي الجماهيري من خلال تطوير وتنفيذ استراتيجيات اتصال مدروسة تركز على الشفافية والمصداقية في نقل المعلومات. وتعمل الدائرة على تكوين صورة مؤسسية إيجابية،

خاصة عند التعامل مع قضايا بالغة الحسَاسية كظاهرة تسريب الأراضي، من خلال التواصل الفعال مع وسائل الإعلام المختلقة، التقليدية منها والرقمية (Hegens, 2014).

كما تسعى العلاقات العامة إلى توعية المواطنين بمخاطر هذه الظاهرة، من خلال إنتاج محتوى توعوي يعكس الإجراءات القانونية التي تعتمدها المؤسسة لحماية الأراضي، وشرح أبعاد هذه القضية بشكل قانوني واجتماعي ووطني. وتركز الدائرة أيضاً على إشراك المواطنين في حملات إعلامية ومجتمعية تهدف إلى رفع مستوى الوعي وتحفيز المشاركة الفاعلة مما يُسهم في تعزيز الثقة المتبادلة وتقوية الانتماء الوطني لدى الجمهور (Hegens, 2014).

1.9.4 آليات تنفيذ استراتيجيات الاتصال للتصدي لتسريب الأراضي

دائرة العلاقات العامة هي الركيزة الأساسية في التواصل بين المؤسسة والجمهور، سواء كان الجمهور داخلياً (موظفين وأفراد مرتبطين بالمؤسسة)، أو خارجياً (الجمهور العام ووسائل الإعلام والهيئات الحكومية)، حيث أن هدفها الرئيس هو تعزيز صورة المؤسسة، وإدارة العلاقات مع مختلف الأطراف ذات الصلة بشكلٍ مستمرٍ، في قضيةٍ حساسةٍ مثل تسريب الأراضي، تتولى دائرة العلاقات العامة دوراً محورياً في تشكيل وعي الجمهور وفقاً (لتوماس هارتمان،2015) من خلال:

توجيه الرسائل الإعلامية المدروسة عبر مختلف قنوات الاتصال مثل البيانات الصحفية، وسائل الإعلام الاجتماعية، والمقابلات الإعلامية، لتوضيح موقف سلطة الأراضي من القضية وتفسير موقفها الرسمي بهدف خلق فهمٍ مشتركٍ للقضية. وتنظيم حملات التوعية المجتمعية لتصحيح المفاهيم الخاطئة المنتشرة بين الجمهور، والتفاعل المباشر مع الجمهور عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإعلامية، بهدف تعزيز الفهم الجماهيري للقوانين والإجراءات العقارية ذات الصلة (Hartman, 2015).

1.9.5. أساليب التوعية الجماهيرية

تعتمد دائرة العلاقات العامة في سلطة الأراضي مجموعةً من الأساليب التوعوية والأدوات لتوجيه المعلومات ونشر الوعي حول المخاطر المرتبطة بتسريب الأراضي وسُبل التعامل معها وفقاً (لريتشارد فاري،2020): أحد الأساليب الرئيسية التي تتبعها هو استخدام الحملات الإعلامية عبر وسائل الإعلام المختلفة والتي تُسهم في إيصال الرسائل التوعوية إلى جمهورٍ واسعٍ، بالتركيز على أبعاد القضية والآثار السلبية، الندوات وورش العمل والنشرات التوعوية، التي يتم فيها التواصل المباشر مع المجتمع المحلي. والتواصل الرقمي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، للوصول إلى فئاتٍ أكبر من المجتمع. كما تسعى إلى التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ فعالياتٍ مشتركةٍ توصل الرسائل التوعوية إلى مختلف شرائح المجتمع لمواجهة التحديات لتسريب الأراضي (Varey, 2020).

1.9.6 التحديات التي تواجه إدارة الاتصال في سلطة الأراضي الفلسطينية

قضية تسريب الأراضي التي تُديرها دائرة العلاقات العامة تُعد قضيةً حساسةً ومثيرةً للجدل وتعمل دائرة العلاقات العامة على مواجهة التحديات بالتخطيط الاستراتيجي والتواصل الفعَّال لضمان تأثيرها الإيجابي على الجمهور والمحافظة على مصداقيتها في أوقات الأزمات وفقاً (Varey, 2020) تشمل التحديات ما يلي:

التباين في مواقف الجمهور تجاه قضايا الأراضي، حيث تخلق قضية تسريب الأراضي مشاعراً قويةً بين الجمهور، بعض الأفراد يرون فيها ظلماً واقعاً عليهم، بينما يعتقد الآخرون أن الإجراءات المُتخذة مبررةٌ، الحفاظ على مصداقية المؤسسة من قبل الدائرة في القضايا الحساسة عبر الشفافية والاعتراف بالأخطاء إذا وُجدت، التواصل الفعال في ظل بيئةٍ اتصالية معقدة، حيث يواجه المتحدثون الرسميون صعوبةً في التواصل بفعَّالية خاصة عندما تكون ردود الفعل عنيفةً أو سلبيةً، وتستدعي التحديات استراتيجياتٍ دقيقة لإدارة الأزمات وتعزيز الشفافية والمهنية في العمل الإعلامي (Varey, 2020).

1.9.7 إدارة الأزمات ومكافحة الشائعات

تواجه سلطة الأراضي الفلسطينية تحديات متكررة تتعلق بالأزمات العقارية وانتشار الشائعات، مما يفرض ضرورة اعتماد نهج فعال في إدارة الأزمات الإعلامية والمجتمعية. وتعتمد المؤسسة في هذا السياق على الاستجابة السريعة والمنظمة للمعلومات المغلوطة أو الأخبار غير الدقيقة، بهدف تقليل آثارها على صورتها المؤسسية (Hill, 2020).

وتتمثل أبرز مهام العلاقات العامة خلال الأزمات في تقديم توضيحات فورية تعتمد على الشفافية والوضوح، مع الحرص على استخدام قنوات الاتصال المناسبة لإيصال الرسائل الصحيحة للجمهور. كما يسهم التواصل الإعلامي المستمر في منع تصاعد الاشاعات، وتوفير بيئة إعلامية داعمة، قائمة على الثقة المتبادلة بين المؤسسة والجمهور. هذا إلى جانب دورها في إعداد خطط احترازية تمكن المؤسسة من التعامل الفوري مع الأزمات، وتحويلها إلى فرص لتعزيز التواصل وبناء المصداقية (Hill, 2020).

1.9.8 الرسائل الاتصالية وأثرها في رفع مستوى الوعي بالقضايا العقارية

تعتمد سلطة الأراضي الفلسطينية في حملاتها التوعوية على رسائل اتصالية مخططة تهدف إلى رفع مستوى الوعي الجماهيري بالقضايا العقارية، من خلال تقديم معلومات قانونية واضحة، وتبسيط مفاهيم حقوق الملكية وتنظيمها. وتبنى هذه الرسائل على أسس مدروسة تضمن سهولة الفهم، وتصاغ بلغة تجمع بين الدقة القانونية وسلاسة التوصيل الجماهيري (شحاته، 2004).

وتحرص المؤسسة على توظيف وسائل الإعلام بمختلف أنواعها لنشر هذه الرسائل، إلى جانب تنظيم ورشات عمل، ومؤتمرات، وندوات توعوية، تركز على أهمية تسجيل وتوثيق الملكيات العقارية، وتعزيز ثقافة قانونية لدى المواطنين تحفزهم على حماية ممتلكاتهم. كما تقدم الإرشادات والمشورة الفنية والقانونية للجمهور، ضمن خطة اتصال شاملة تهدف إلى تحقيق الشفافية والاستقرار، وتدعم الفهم العام لسياسات إدارة الأراضي بما ينسجم مع القوانين الوطنية (أبوعاصي، 2010).

1.9.9 مراجعة الأدبيات والإطار النظري في إدارة قضية تسريب الأراضي:

في الختام يُقدم هذا الإطار النظري الأسس والمفاهيم الأساسية التي تُسهم في فهم دور استراتيجيات الاتصال في إدارة قضية تسريب الأراضي. من خلال دراسة النظريات والنماذج الاتصالية المختلفة مثل نموذج رولر كما تم تسليط الضوء على دور دائرة العلاقات العامة في سلطة الأراضي في توعية الجمهور وتعزيز الوعي حول الأبعاد السياسية والاجتماعية لهذه القضية. يُمثل هذا الإطار النظري مرجعيةً هامةً لفهم تأثير استراتيجيات الاتصال على تشكيل اتجاهات الجمهور، ويُعد قاعدةً معرفيةً قويةً لتحليل النتائج في المراحل اللاحقة من الدراسة.

1.10 الدراسات السابقة

تستعرض الدراسة الحالية مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت دور استراتيجيات الاتصال في قضايا اجتماعية وسياسية متنوعة بين الأعوام (2010–2024). وتم ترتيب هذه الدراسات من الأحدث إلى الأقدم، مع التركيز على أبرز ملامحها وجوانب الاتفاق والاختلاف والفجوة العلمية التي تسعى الدراسة الحالية لمعالجتها. ركزت الدراسات العربية على تأثير الاعلام المحلي والحملات الرسمية في تشكيل مواقف الجمهور، بينما تناولت الدراسات الأجنبية قضايا مثل الحملات السياسية والهوية الثقافية وعلاقتها بالاتصال الاستراتيجي. وتبرز أهمية هذه المراجعة في تسليط الضوء على نقص الدراسات التي تتناول تأثير استراتيجيات الاتصال في تشكيل الوعي حول قضية تسريب الأراضي في السياق الفلسطيني، وفيما يلي نقدم عرضاً لهذه الدراسات.

1.10.1 الدراسات العربية

دراسة ريم عبدالعال جاك (2024)، بعنوان: "استراتيجيات الاتصال في هيئة التوجيه السياسي والوطني ودورها في تعزيز الهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية":

هدفت الدراسة: إلى فحص استراتيجيات الاتصال لدى هيئة التوجيه السياسي والوطني ودورها في تعزيز الهوية الوطنية وذلك لفئة طلاب الجامعات الفلسطينية لما تتطلبه من مشاركة فعالة من الشباب والمجتمع بمؤسساته الحكومية والمدنية، بما تقدمه من توجيه نظري وعملي لتحقيق الأهداف الوطنية، والعمل على التأثير في الرأي العام من خلال نشر القيم والمفاهيم الداعمة للوحدة الوطنية وتعزيز الوعي المجتمعي. يعد تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية أمراً بالغ الأهمية، إذ يمثل جزءاً أساسياً من الهوية الإنسانية والشخصية للفرد، الحفاظ عليها يُعزز الهوية الثقافية والوطنية للشعب الفلسطيني، ويعكس قيمه وتراثه وصموده أمام التحديات. كما يُسهم في تعزيز شعور الانتماء لدى الشباب والأجيال القادمة، ونشر الوعي بالتاريخ والتراث، مما يعزز الولاء للأرض والوطن. ويعمل على تحقيق الوحدة الوطنية، تعزيز الروابط الوطنية، ودعم الاستقلال وإنهاء الاحتلال، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت على عينةٍ من طلاب جامعتي فلسطين التقنية والاستقلال، باستخدام أداتين المقابلة والاستبيان. نتائج الدراسة: أنشطة الهيئة عززت التفاعل مع القضايا الوطنية، لكن هناك حاجة لتكثيف الجهود لتعزيز الروح الوحدوية بين أبناء الشعب، حاجة طلبة الجامعات إلى أنشطة تعمق فهمهم للقضايا السياسية والاجتماعية. توصيات الدراسة: توجيه الجهود نحو استراتيجية الحوار وتنظيم ندوات وورش عمل تشجع على الحوار البناء، بالإضافة إلى تفعيل منصات التواصل الاجتماعي بشكلٍ أكبر وتنظيم حملات إعلامية هادفة.

تتناغم الدراسة مع الدراسة الحالية بدراسة دور استراتيجيات الاتصال في تشكيل الوعي واتجاهات الجمهور، حيث تركز كل منهما على تأثير هذه الاستراتيجيات في توعية الجمهور بالقضايا الوطنية والاجتماعية، واختلفت الدراسة السابقة عن الحالية بتناولها موضوع تعزيز الهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية

بينما الدراسة الحالية تناولت قضية تسريب الأراضي وتأثير استراتيجيات الاتصال عليها، كما تختلفان في المجتمع والعينة، وتتشابهان في المنهج والأداة.

دراسة هالة منصور، (2023)، بعنوان: دور الاعلام في تنمية الوعي السياسي" دراسة ميدانية عن تأثير شبكات التواصل الاجتماعي":

هدفت الدراسة: إلى فهم دور الإعلام في توعية الشباب ضد التيارات المُعادية التي تستهدفهم، من خلال دراسة تأثير استراتيجيات الاتصال الإعلامي على تشكيل الوعي السياسي للشباب واتجاهاتهم نحو القضايا السياسية، كما تسعى الدراسة إلى وضع أساليبٍ محددةٍ لتحصين الشباب وحمايتهم من تأثيرات الأيديولوجيات المتطرفة؛ خاصةً في ظل التطور التكنولوجي ووسائل التواصل الحديثة مثل الشبكات الاجتماعية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت على عينة من طلاب الجامعات باستخدام الاستبيان والمقابلة. تم التركيز على التيارات المُعادية وتأثيرها على القيم والمبادئ كما تم التأكيد على وضع أساليب لتحصين الشباب ضد الهجمات الفكرية المتطرفة، بهدف توجيههم نحو الوعي السياسي وحمايتهم من الأفكار الهدامة. أظهرت نتائج الدراسة: أن الإعلام له دور بارز في رفع الوعي السياسي للشباب ضد التيارات المعادية، الوسائل الرقمية هي الأكثر تأثيراً في توعية الشباب، الإعلام هو المصدر الرئيس للمعلومات، وأن هناك تفاعلاً كبيراً بين الإعلام والسياسة في توعية الشباب مما يخلق بيئةً حواريةً للمشاركة في القضايا الاجتماعية والسياسية.

اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية على هدفٍ مشترك وهو ما تلعبه وسائل الإعلام من تأثير على تشكيل الوعي وتوجيه الاتجاهات لدى الجمهور بالقضايا الهامة سواء كانت قضايا سياسية أو اجتماعية لحماية المجتمع من التهديدات والمخاطر التي يتعرض لها، كما تتشابه بالتركيز على دور الشبكات الاجتماعية باعتبارها أداةً مؤثرةً في تغيير مواقف الجمهور وتحفيزه على التفاعل والمشاركة في القضايا

المُؤثرة على حياتهم؛ وتتشابه مع الدراسة الحالية باستخدامها أداة الاستبانة، واعتمادها المنهج الوصفي التحليلي، بينما تختلف من حيث المجتمع والعينة المستهدفة.

دراسة خطيب، حنين جمال عارف (2022)، بعنوان: "استراتيجيات الاتصال الإقناعية لمنظمة التحرير الفلسطينية في التصدي لأزمة التّطبيع العربي الإسرائيلي":

هدفت الدراسة: الى معرفة استراتيجيات الاتصال الاقناعية التي اعتمدتها منظمة التحرير الفلسطينية في التصدي لأزمة التطبيع (العربي الإسرائيلي)، وفحص تأثير هذه الاستراتيجيات على قرارات الدول العربية بشأن التطبيع مع إسرائيل. كما تهدف الى رصد الاستراتيجيات والاستمالات الاقناعية المستخدمة في الرسائل عبر موقع المنظمة الالكتروني، وتحليل مضمون الرسائل والأسس التي اعتمدتها المنظمة في صياغتها. تتناول الدراسة أيضاً كيفية إدارة المنظمة لأزمة التطبيع وكيفية اتساق الاستراتيجيات المستخدمة للحفاظ على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت على عينة من رؤساء وموظفي الدوائر في منظمة التحرير الفلسطينية، واستخدمت أداة تحليل المضمون والملاحظة والمقابلة، نتائج الدراسة: اعتماد منظمة التحرير الفلسطينية على تنوع استراتيجيات الاتصال الاقناعية في رسائلها، مع التركيز على الهدف التوعوي يليه الهدف المختص بالإقناع، كما اعتمدت المنظمة على القوانين الدولية والقرارات العربية والأممية في صياغة رسائلها، واستخدمت أسلوباً علمياً في إدارة أزمة التطبيع.

تتناغم الدراسة السابقة مع الحالية في تركيزهما على استراتيجيات الاتصال الاقناعية ودورهما في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور، الاختلاف يتمثل في تركيز الدراسة الحالية على تسريب الأراضي في فلسطين، بينما الدراسة السابقة تُركز على أزمة التطبيع العربي الإسرائيلي وأسلوب إدارة منظمة التحرير لهذه القضية، وتتشابه الدراستان في المنهج، بينما تختلفان في العينة والأداة.

دراسة عبد الله، سها (2021)، بعنوان: "جريمة تسريب الأراضي إلى جهات أجنبية":

هدفت الدراسة: إلى البحث في جريمة تسريب الأراضي إلى جهاتٍ أجنبية في التشريعات الفلسطينية، مع التركيز على أساليب الاحتلال في سرقة الممتلكات الفلسطينية وتوسيع الاستيطان، تسعى الدراسة لفضح سياسات الاحتلال التي تهدف إلى إنهاء حقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي لمقارنة التشريعات المحلية والدولية، وتحليل أبعاد جريمة تسريب الأراضي من خلال نصوص قانونية. طُبقت الدراسة على عينة من الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، واستخدمت الاستبيان، نتائج الدراسة: تعريف جريمة تسريب الأراضي للعدو، مناقشة أركان وصور جريمة تسريب الأراضي، التعرف على نشاطات الجمعيات الصهيونية في السيطرة على الأراضي الفلسطينية.

اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية بتقديمها فهماً عميقاً حول تسريب الأراضي للجهات الأجنبية والأبعاد القانونية والتاريخية لها في السياق الفلسطيني، وتختلف عن الدراسة الحالية بعدم تناولها لكيفية تأثير الاستراتيجيات الاتصالية في تشكيل الوعي تجاه هذه القضية وأبعادها، وتختلف بالمنهج والعينة المستخدمة فيها، بينما تتشابه مع الدراسة الحالية باستخدامها للاستبيان لجمع المعلومات.

دراسة حمزة مطور، (2021)، بعنوان: "التنظيم القانوني لجريمة اقتطاع جزء من الأراضي الفلسطينية ومنحها للعدو في التشريع الفلسطيني: دراسة مقارنة"

هدفت الدراسة: إلى فهم التنظيم القانوني لجريمة اقتطاع جزء من الأراضي الفلسطينية ومنحها للعدو في التشريع الفلسطيني وتحليله مع مقارنة القوانين الفلسطينية بالقوانين الدولية والإسرائيلية في هذا المجال بهدف فهم كيفية تعامل النظام القانوني الفلسطيني مع هذه الجريمة؛ وتحديد مدى فاعلية التشريعات الفلسطينية في حماية الأراضي من الاحتلال والسيطرة الأجنبية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وطُبقت على عينة من النصوص القانونية الفلسطينية المتعلقة بالأراضي والقوانين الدولية مثل

"اتفاقية جنيف" والقوانين الإسرائيلية المُختصة بالاستيلاء على الأراضي، واستخدمت أداة تحليل المحتوى للنصوص والتشريعات القانونية والأسلوب المقارن للتشريعات الفلسطينية والإسرائيلية والدولية، نتائج الدراسة: التشريعات الفلسطينية غير كافية لمواجهة جريمة اقتطاع الأراضي، القوانين الفلسطينية بحاجة إلى التطوير والتحديث، رغم أن القوانين الدولية واتفاقيات جنيف توفر الحماية للأراضي المُحتلة إلا أنها لا تنفذ بشكلٍ فعالٍ بسبب القيود السياسية والنفوذ الإسرائيلي، قوانين إسرائيل تتحايل على القوانين الدولية وتفرض إجراءاتٍ تستهدف تهويد الأراضي الفلسطينية.

تتشابه الدراستين بتناولهما لقضية الأراضي الفلسطينية والتشريعات والسياسات المتعلقة بها وتأثيرها؛ وتوعية الجمهور حول قضايا الأراضي سواء بالتشريعات القانونية التي استخدمتها الدراسة السابقة أو باستراتيجيات الاتصال التي استخدمتها الدراسة الحالية، وتختلف الدراستين من حيث المنهجية باستخدام الدراسة السابقة للتحليل القانوني المقارن للتشريعات، بينما الدراسة الحالية ركزت على دور الإعلام والاستراتيجيات الاتصالية في تشكيل وعي الجمهور وتوجيه مواقفهم حول قضية تسريب الأراضي، كما تختلفان بالعينة والأداة المستخدمين.

دراسة عجوة، إبراهيم (2021)، بعنوان: "استراتيجيات الاتصال الحكومي المستخدمة في التسويق للمشروعات القومية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها بمعارف واتجاهات الجمهور المصري"

هدفت الدراسة: إلى رصد استراتيجيات الاتصال الحكومي التي تستخدمها المؤسسات الحكومية للتسويق للمشروعات القومية عبر صفحاتها على فيس بوك ودراسة تأثير هذه الاستراتيجيات على معارف واتجاهات الجمهور. اعتمدت الدراسة على نموذج رولر لاستراتيجيات الاتصال الموقفية ونظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، استخدمت الدراسة المنهج المسحي حيث تم مسح وتحليل محتوى الصفحات الحكومية ودراسة ميدانية، طبقت على عينة من 308 لمتابعي هذه الصفحات. نتائج الدراسة: أن معظم المنشورات القومية اعتمدت على استراتيجية الإعلام التي كانت رسمية وطويلة، مع استخدام محدود لاستراتيجية الإقناع لشرح

أهمية المشروعات، بينما كان استخدام استراتيجية بناء الإجماع ضعيفاً واستخدام استراتيجية الحوار نادراً. كما تبين أن أبرز المشروعات التي يتابعها الجمهور هي مشروع العاصمة الإدارية الجديدة، يليه تطوير شبكات الطرق، بينما حل مشروع المليون ونصف فدان في المرتبة الأخيرة. فيما يتعلق بمستوى المعارف أظهرت الدراسة أن الجمهور يمتلك معرفةً متزايدةً حول المشروعات القومية، رغم وجود نسبة من الجمهور التي تملك معرفة متوسطة. كما كانت الاتجاهات نحو هذه المشروعات إيجابيةً بشكل عام، ووجدت الدراسة علاقة ارتباطية بين الاعتماد على الصفحات الرسمية للحصول على المعلومات وبين مستوى معارف واتجاهات الجمهور.

تتناغم الدراسة السابقة مع الحالية بالتركيز على استراتيجيات الاتصال وتأثيرها على تشكيل الوعي العام واتجاهات الجمهور نحو قضية معينة، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنقل الرسائل للجمهور، واستخدامهما لنموذج رولر، وتختلف الدراسة السابقة عن الحالية بتركيزها على التسويق للمشروعات القومية بينما تركز الدارسة الحالية على قضية تسريب الأراضي، كما تختلفان في السياق السياسي والجغرافي، وأيضاً في المنهج والأداة والعينة.

دراسة: محمد، احمد الياس الخضر، (2018)، بعنوان: "العلاقات العامة وإدارة اتصالات الأزمة: دراسة وصفية تحليلية لاستراتيجيات الاتصال في تشكيل وعي الجمهور"

هدفت الدراسة: إلى استكشاف العلاقة بين العلاقات العامة وإدارة اتصالات الأزمة، مع التركيز على دور استراتيجيات الاتصال في تشكيل وعي الجمهور. تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية: الأول تناول مفهوم العلاقات العامة ومبادئها، متضمناً تعريفاتها وأهدافها ووظائفها، الثاني: تناول مفهوم الأزمة وخصائصها، إضافةً إلى إدارة الأزمة ومراحلها ومتطلبات النجاح. أما المحور الثالث فقد ركز على كيفية دمج العلاقات العامة مع إدارة اتصالات الأزمة، وتحديد الجمهور، واستراتيجية الاتصال، وتنفيذ الحملة الإعلامية، مع تسليط الضوء على مرحلة استعادة النشاط والتعلم. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطُبقت على عينة من طلاب كلية الفنون، واستخدمت الاستبانة، نتائج الدراسة: العلاقات العامة

تشمل ثلاثة أبعاد أساسية: العلمي، الإداري، والاتصالي، تهدف العلاقات العامة في جميع المنظمات إلى تحقيق التوافق والانسجام بين المنظمة وبيئتها الداخلية والخارجية، تشمل وظائف العلاقات العامة البحث، التخطيط، التنفيذ، الاتصال، التنسيق، الخدمة الإدارية، وخدمة المجتمع المحلي. توصيات الدراسة: ضرورة إنشاء قسم خاص بإدارة اتصالات الأزمة داخل أجهزة العلاقات العامة في المنظمات والمؤسسات المختلفة.

اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية بتركيزها على أهمية العلاقات العامة في إطار إدارة اتصالات الأزمات والاستراتيجيات الاتصالية ودورها في تشكيل الوعي بما يتقاطع مع الدراسة الحالية التي تستخدم نفس الهدف، وتختلف عن الدراسة الحالية التي تتسم بالخصوصية بالتركيز على تسريب الأراضي كقضيةٍ محوريةٍ، وتتشابه معها بالمنهج والأداة المستخدمين، وتختلف بالعينة المستهدفة.

دراسة حسن نعيرات، (2017)، بعنوان: "دور وسائل الإعلام في الحفاظ على التراث والهوية الفلسطينية"

هدفت الدراسة: إلى التعرف على دور وسائل الإعلام، في عملية بلورة وتشكيل الوعي لدى المجتمع الفلسطيني، وكيفية إسهامها في إيصال رسالة الشعب الفلسطيني إلى العالم؛ حول انتهاكات الاحتلال خاصة محاولاته لطمس الهوية وتهويد التراث الفلسطيني. كما سعت لتوضيح دور التراث في الحفاظ على الهوية الوطنية، حيث يُعد عنصراً مهماً لتوحيد الشعب الفلسطيني في الشتات. أبرزت الدراسة تأثير وسائل الإعلام في تعزيز الوعي الاجتماعي وحماية التراث، في مواجهة الإعلام الإسرائيلي الذي يسعى إلى تحريف التراث الفلسطيني. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت على وسائل الإعلام الفلسطينية، إضافةً على تحليل محتوى الإعلام الفلسطيني عبر التلفزيون والصحف والانترنت. نتائج الدراسة: وسائل الإعلام تُساهم في إثارة اهتمام الجمهور بالقضايا الوطنية وتعزيز الثقافة، وسائل الاعلام تلعب دوراً محورياً في تعزيز الهوية والتراث الفلسطيني، أكدت الدراسة على أهمية الإعلام في مواجهة محاولات الاحتلال

لطمس الهوية والتراث الفلسطيني، ضرورة تحسين استراتيجيات الإعلام لتعزيز الهوية الفلسطينية بشكلٍ أكبر.

تشترك الدراستين في التركيز على دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي العام، حيث تدرس الدراسة السابقة تأثير الإعلام في الحفاظ على الهوية والتراث الفلسطيني، بينما تركز الدراسة الحالية على كيفية تشكيل الوعي تجاه قضية تسريب الأراضي، ومع ذلك تختلف الدراسة السابقة بتركيزها على موضوع الهوية والتراث بينما الدراسة الحالية تركز على قضيةٍ سياسيةٍ معاصرةٍ تتعلق بالأراضي، وتشابهت الدراستين بالمنهج، واختلفت الدراستين بالعينة والأداة المستخدمين.

دراسة العكروف، علي، (2017)، بعنوان:" تأثير الخصائص الاجتماعية والديموغرافية على بعض الممارسات الثقافية والاجتماعية المرتبطة باستخدام الإعلام الرقمي"

هدفت الدراسة إلى استكشاف أثر الخصائص الاجتماعية والديموغرافية (مثل العمر، الجنس، المستوى التعليمي، والمهنة) على سلوكيات الأفراد وممارستهم الثقافية والاجتماعية المرتبطة باستخدام الاعلام الرقمي. للكشف عن كيف تؤثر هذه العوامل في طبيعة الاستخدام، مثل نوعية المواقع التي يتردد عليها الأفراد، دوافع الاستخدام، وعدد ساعات التفاعل اليومي مع المحتوى الرقمي، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت على عينة من 1000 فرد من مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية، واستخدمت الاستبانة، نتائج الدراسة: الفئات الشابة والأفراد ذوي التعليم العالي يتفاعلون أكثر مع الاعلام الرقمي، في حين أن الفئة الأكبر سناً كانت أقل تفاعلاً، كما تبين أن الذكور يستخدمون الاعلام الرقمي بشكل أكبر من الإناث، مع وجود فارق كبير بين الفئات الاجتماعية في استخدام الاعلام الرقمي، توصيات الدراسة: تخصيص المحتوى الإعلامي ليتناسب مع الخصائص الديموغرافية للأفراد، وتطوير استراتيجيات تواصل تلائم جميع الفئات العمرية والتعليمية لضمان أكبر قدر من التفاعل، أهمية التوجه

نحو الشباب باعتبارهم الأكثر تفاعلاً مع الاعلام الرقمي، وتوفير منصات تشبع اهتماماتهم الثقافية والاجتماعية.

تتناغم الدراسة السابقة مع الحالية في دراسة واستكشاف تأثير العوامل الديموغرافية على سلوك الجمهور، وتختلفان في موضوع التوعية حيث تركز الدراسة السابقة على تأثير العوامل الديموغرافية على استخدام الاعلام الرقمي، بينما الدراسة الحالية تركز على تأثير هذه العوامل على استجابة الجمهور لاستراتيجيات التوعية المتعلقة بتسريب الأراضي، كما تتشابهان بشكل جزئي في المنهج والأداة، وتختلفان بالعينة المستهدفة.

دراسة محمد محمد الراجي، (2015)، بعنوان: "دور وسائل الإعلام الجديد في تشكيل الرأي العام دراسة حالة على الرأي العام النوعي المغربي"

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة دور الإعلام الجديد في تشكيل الرأي العام على النُخبة الجامعية المغربية، وتحليل دور وسائل الاعلام في تشكيل الرأي العام المغربي في سياق القضايا السياسية والاجتماعية، وتوجيهه حول القضايا المختلفة، وتبحث في طرق التأطير الإعلامي، وتحليل الرسائل الإعلامية المتبادلة من وسائل الإعلام المغربية في نقل المعلومات بطرق تؤثر على الرأي العام بشكلٍ إيجابيٍ، استخدمت الدراسة المنهج المسحي التحليلي وطُبقت على عينة من طلاب الجامعات المغربية، واستخدمت الملاحظة والمقابلة والاستبيان، نتائج الدراسة: مازالت وسائل الإعلام التقليدية تملك تأثيراً على اتجاهات النُخبة الجامعية خاصةً في المواضيع الاجتماعية والسياسية، وسائل الإعلام الرقمية أكثر تأثيراً على سلوك الطلاب والأساتذة، باعتمادهم بشكلٍ أكبر على الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للحصول على المعلومات والنقاشات، التحول في السلوك الاتصالي للنُخبة الجامعية نحو استخدام وسائل الإعلام الرقمية بشكلٍ أكبر مما أثر على نوعية التواصل وتبادل المعلومات، وسائل الإعلام سواء التقليدية أو الرقمية، لها دورٌ كبيرٌ في توجيه الآراء الشخصية.

تتناغم الدراستين في تركيزهما على تأثير وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات وآراء الجمهور، وتختلف الدراستين بتركيز الدراسة الحالية على تحليل تأثير استراتيجيات الاتصال على وعي الجمهور بخصوص تسريب الأراضي بينما تناولت الدراسة السابقة تأثير الإعلام على الرأي العام بشكلٍ عامٍ في المغرب، استهدفت الدراسة السابقة النُخبة الجامعية المغربية واعتمدت المنهج المسحي التحليلي، بينما الدراسة الحالية استهدفت الجمهور الفلسطيني، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وتتشابهان باستخدامهما الاستبيان والمقابلات.

دراسة موسى حلس، ناصر مهدي (2010)، بعنوان: "دور وسائل الاعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني (دراسة ميدانية على عينة من طلاب كلية الآداب جامعة الأزهر)"

هدفت الدراسة: إلى فهم دور وسائل الاعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى طلبة الجامعات، حيث تطورت وسائل الاتصال بشكلٍ هائلٍ في السنوات الأخيرة بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي، وأصبحت تلعب دوراً مهماً في جذب اهتمام الجمهور بالقضايا المختلفة. فهي تعتبر مصدراً رئيسياً للمعلومات في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية، ولديها لقدرة على تشكيل الوعي الاجتماعي غير المباشر. كما أن الشباب العربي هم الأكثر تأثراً بوسائل الإعلام، خاصة الفضائيات، التي أصبحت المصدر الرئيسي للمعلومات والتعلم، وبالتالي تسهم في تشكيل الوعي الاجتماعي في عصر العولمة الإعلامية، استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي وطبقت على عينة من طلاب الجامعات الفلسطينية، واستخدمت أداة الاستمارة. نتائج الدراسة: وسائل الإعلام لعبت دوراً مهماً في تشكيل الوعي الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، خاصةً فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية مثل الفقر والبطالة. كما أن الأوضاع الاقتصادية والشخصية للشباب تؤثر في ادراكهم للقضايا الأساسية، وتساهم وسائل الاعلام في نقل التراث والثقافة الفلسطينية. مشاكل الشباب والمراهقين تُعد من أبرز القضايا التي تجذب انتباه الشباب في وسائل الاعلام، مما يعكس أهمية هذه الوسائل في معالجة قضاياهم الاجتماعية والنفسية.

تتناغم الدراسة السابقة مع الحالية في تركيزهما على دور وسائل الاعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي وتأثيرها على الجمهور، سواء كان ذلك في قضايا اجتماعية او سياسية. أما أوجه الاختلاف فتتمثل في تركيز الدراسة السابقة على القضايا الاقتصادية والاجتماعية مثل الفقر والبطالة بينما لدراسة الحالية تركز على تسريب الأراضي، بالإضافة إلى اختلافهما بالمنهج والعينة والأداة المستخدمين.

1.10.2 الدراسات الأجنبية:

دراسة بيكو بارو جو buikeo parau go (2023)، بعنوان: The role of the media in shaping public opinion about the land diversion in East Jerusalem"

"دور الإعلام في تشكيل الرأي العام حول تسريب الأراضي في القدس الشرقية"

هدفت الدراسة: إلى تحليل دور الإعلام في تشكيل الرأي العام حول تسريب الأراضي في القدس الشرقية، من خلال الإجابة على سؤالين مركزيين. الأول يتعلق بتدابير الضم الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية والضفة الغربية، وهل هي قانونية وفقاً للقانون الدولي. الثاني يتناول العواقب القانونية لتلك التدابير على الدول والأمم المتحدة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطُبقت على عينة من سكان القدس الشرقية، واستخدمت الاستبانة والمقابلات. نتائج الدراسة: الإعلام يلعب دوراً كبيراً في تشكيل الرأي العام حول تسريب الأراضي، من خلال زيادة الوعي بالقضية الفلسطينية، كما أن الاستراتيجيات الإعلامية تؤثر في تسليط الضوء على القضايا القانونية والسياسية المُرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي. يُساهم الإعلام في توجيه الرأي العام نحو مقاومة تسريب الأراضي ودعم حقوق الفلسطينيين، كما تم التأكيد على "انتهاك إسرائيل" للقانون الدولي، خاصةً فيما يتعلق بحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة وحق تقرير المصير، توصيات الدراسة: ضرورة تقديم تعويضاتٍ كاملةٍ ومتناسبةٍ للفلسطينيين المُتضررين من سرقة الأراضي والممتلكات، وهدم المنازل، ونهب الموارد الطبيعية، والحرمان من حق العودة، وغيرها من الجرائم المرتكبة ضمن سياق الاستعمار والضم غير القانوني.

تتناغم هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من خلال موضوعها الاحتلال الإسرائيلي وسرقته للأرض الفلسطينية ودور الإعلام واستراتيجيات الاتصال الإعلامي في تشكيل الرأي العام حول القضايا السياسية الحساسة، وتختلف عن الدراسة الحالية بتركيزها على تسريب الأراضي في القدس الشرقية فقط؛ بينما الدراسة الحالية ركزت على تسريب الأراضي بشكلٍ أوسعٍ وأعمق وتناولت آثاره على الحقوق القانونية والسيادة الفلسطينية، وتتشابه الدراستين بالمنهج والأداة، رغم الاختلاف في العينة والمجتمع المبحوثين.

دراسة: ديبورا تراوتمان غاجاردو Deborah Trautmann Guajardo (2023)، بعنوان: " The use of strategic communication in political campaigns"

"استخدام الاتصال الاستراتيجي في الحملات السياسية"

هدفت الدراسة: إلى استكشاف دور الاتصال الاستراتيجي في السياسة من خلال الحملات السياسية على منصات التواصل الاجتماعي، وتحليل تأثيرها في توجيه الرأي العام وتحقيق أهدافٍ سياسيةٍ. تركزت الدراسة على الحملات الرئاسية لعام 2023، مستعرضةً الأدوات الإعلامية التي يستخدمها السياسيون للتأثير على مواقف الجمهور واتجاهاتهم، استخدمت الدراسة المنهج النوعي والكمي حيث تم تحليل محتوى المشاركات على حسابات انستغرام التي شملت الفيديوهات والصور، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع عينة من السياسيين، واستخدمت المقابلة، نتائج الدراسة: استراتيجيات الاتصال الإعلامي تلعب دوراً مهماً في تشكيل الرأي العام وتوجيه المواقف السياسية، كما تبين أن الرسائل الإعلامية تُساهم في تغيير مواقف الجمهور وزيادة الوعي والتحفيز السياسي. التوصيات: استخدام وسائل الإعلام الرقمية بشكلٍ أكبر للتواصل مع الجمهور، وتقييم فعالية الحملات الإعلامية وتعديل الاستراتيجيات بناءً على النتائج الميدانية، بالإضافة إلى تعزيز التعليم والتوعية السياسية.

تتناغم الدراسة السابقة مع الحالية بالتركيز على دور الإعلام في تشكيل الرأي العام وتوجيه المواقف السياسية وكيف يمكن لاستراتيجيات الاتصال الإعلامي المساهمة في زيادة الوعي، بينما تختلف الدراستين عن بعضهما بتركيز الدراسة السابقة على تأثير الإعلام في الحملات السياسية بينما تُركز الدراسة الحالية على تأثير الإعلام في تشكيل وعي الجمهور حول تسريب الأراضي، وتختلف الدراسة السابقة عن الحالية بالمنهج والعينة، وتتشابه بشكلٍ جزئي بالأداة المستخدمة لجمع المعلومات.

دراسة ايمانويل ويولى Emmanuel Oyewole (2023)، بعنوان: "The role of public relations in crisis management communication strategies and confidence building in organizations"

"دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات استراتيجيات الاتصال وبناء الثقة في المنظمات"

هدفت الدراسة: إلى استكشاف دور العلاقات العامة في تطوير استراتيجيات الاتصال لإدارة الأزمات التنظيمية داخل المنظمات، وتحليل تأثير هذه الاستراتيجيات في تعزيز ثقة الجمهور، تم التركيز على كيفية إدارة الأزمات من خلال التواصل الفعَال وبناء صورةٍ إيجابيةٍ مستدامةٍ. تم تقسيم إدارة الأزمات إلى ثلاث مراحل: ما قبل الأزمة، أثناء الأزمة، وما بعد الأزمة؛ استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطُبقت على عينة من موظفي شركات تم إنهاء أعمالها بسبب الأزمات، واستخدمت الاستبيان والمقابلات. نتائج الدراسة: الاستراتيجيات الاتصالية تُعزز استمرارية المنظمات وتُساعد في التعامل مع الأزمات بشكلٍ فعَالٍ، كما تبين أن الأزمات تُهدد المنظمات، والتعامل الصحيح معها يقلل من مخاطر التصعيد والاضطرابات، ويُحافظ على الثقة في صورة المنظمة وأصحابها.

اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية بالتركيز على دور استراتيجيات الاتصال المستخدمة في المنظمات في إدارة الأزمات، وتختلف عن الدراسة الحالية بتركيزها على الأزمات للمنظمات بشكلٍ عامٍ، بينما تُركز الدراسة الحالية على دور سلطة الأراضي كدراسة حالة في التوعية حول أزمة تسريب الأراضي بشكلٍ خاص، وتشابهت باستخدامها المنهج والأدوات، واختلفت بالعينة المُستهدفة.

دراسة ريفيلهاك، مود Reveilhac, Maud (2022)، بعنوان: The effects of political strategies and communication methods on the online visibility of political candidates"

"تأثيرات الاستراتيجيات السياسية وأساليب الاتصال على رؤية المرشحين السياسيين عبر الإنترنت"

هدفت الدراسة: إلى تحليل الاستراتيجيات السياسية وأهميتها في قضايا الملكية والتعدي على ممتلكات الغير والتطرف، بالإضافة الى أساليب التواصل والتعبئة وتأثيرها على قدرات المرشحين السياسيين، حيث تم التركيز على وسائل الاعلام التقليدية، مثل المقالات الإخبارية ونسب المتابعين المرتبطين بها. كما ركزت الدراسة على تحليل تغريدات المرشحين السياسيين السويسريين خلال الحملة الانتخابية الوطنية لعام 2019. دمجت الدراسة بين تغريدات المرشحين والمقالات الصحفية بهدف فهم تأثير استراتيجيات الاتصال المختلفة على الاهتمام العام والإعلامي. حاولت الدراسة تحديد العلاقة بين أساليب التواصل والتأثير الإعلامي على الرأي العام. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وطبقت على عينة من تغريدات المرشحين السياسيين السويسريين ومقالات الصحف، واستخدمت أداة تحليل المحتوى.

نتائج الدراسة: أظهرت الدراسة أن الاستراتيجيات السياسية المُتبعة من قبل المرشحين تؤثر بشكلٍ كبيرٍ على كيفية رؤيتهم عبر الانترنت، حيث يُعزز استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مثل تويتر، من تفاعلهم مع الناخبين واهتمام وسائل الاعلام، التواصل الفعال والتغطية الإعلامية المتكاملة بين وسائل الاعلام التقليدية والرقمية يزيد من ظهور المرشح ويُشكل الرأي العام بشكلٍ إيجابيٍ.

تتشابه الدراستان في التركيز على استراتيجيات الاتصال وتأثيرها في تشكيل الرأي العام عبر وسائل الاعلام، كلاهما يهتم بالتفاعل الإعلامي وتأثيره على الجمهور، سواء كان في قضايا سياسية أو محلية. لكنهما يختلفان في الموضوع، حيث تُركز الدراسة الحالية على قضية تسريب الأراضي وتأثير استراتيجيات الاتصال على الوعي العام حولها، بينما تركز الدراسة السابقة على تأثير استراتيجيات الحملات الانتخابية في رؤية المرشحين السياسيين عبر الانترنت، كما تتشابهان في المنهج وتختلفان في العينة والأداة.

دراسة أفاتار راما أديتيا Avatar Rama Adetya (2022)، بعنوان: "The role of the media in the formation of cultural identity among the public"

"دور وسائل الإعلام في تشكيل الهوية الثقافية لدى الجمهور"

هدفت الدراسة: إلى فهم دور الإعلام في تشكيل الهوية الثقافية للناس. والتحقيق في ديناميات التفاعل بين وسائل الإعلام والهوية الثقافية، بالإضافة الى التحديات المعاصرة، لتوضح تطور وسائل الإعلام مع مرور الوقت، من عصر الصحف والإذاعة إلى التيار العصري الرقمي، الذي يُظهر كيفية تأثير وسائل الإعلام على فهم الناس وتوجهاتهم نحو القضايا المهمة، وأهمية التنظيم الحكومي واستخدامه لوسائل الإعلام لضمان ثقافةٍ عادلةٍ ودقيقةٍ، وتم تسليط الضوء على أهمية الفهم الشامل في الاستجابة للتحديات والفرص، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت على عينة من الجمهور المحلي، واستخدمت الاستبيان لجمع معلومات من الجمهور والمقابلات مع الصحفيين والمسؤولين الإعلاميين. نتائج الدراسة: وسائل الاعلام تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل الوعي الثقافي لدى الجمهور حول القضايا المختلفة، الرسائل الإعلامية المُرتبطة بالحقوق القانونية تُساهم في تغيير مواقف الجمهور، وسائل الإعلام تُعزز الهوية الثقافية للمجتمعات من خلال طريقة عرض القضايا مما يُؤثر بالطريقة التي ينظر بها الجمهور إلى حقوقهم وتوجهاتهم السياسية والحكومية.

تتناغم الدراستين بتناولهما لتأثير وسائل الإعلام في تشكيل الوعي لدى الجمهور، تركز الدراسة السابقة على دور وسائل الإعلام في تشكيل الهوية الثقافية بينما تُركز الدراسة الحالية على تأثير استراتيجيات الاتصال في تشكيل الاتجاهات حول قضية تسريب الأراضي، وتختلف الدراستين في العينة، وتتشابهان في المنهج، وبشكلٍ جزئيٍ في الأداة.

دراسة كاثرين هابر Kathren Haber (2022)، بعنوان: "The role of the media in the construction of public doctrine and social change"

"دور وسائل الإعلام في بناء العقيدة العامة والتغيير الاجتماعي"

هدفت الدراسة: إلى استكشاف دور وسائل الإعلام في إخبار الجمهور بما يحدث في العالم، خصوصاً في المجالات التي لا يمتلك الجمهور المعرفة فيها، وفهم تأثير وسائل الإعلام في بناء المعتقدات والمواقف العامة وعلاقتها بالتغيير الاجتماعي، تُركز الدراسة على كيفية استخدام وسائل الإعلام كأداةٍ مؤثرةٍ على العقائد العامة للأفراد والجماعات. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وطبقت على عينةٍ من الجمهور المحلي فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والإدارية، والمتخصصين في الإعلام والصحفيين الذين يعملون على التغطية الإعلامية للقضايا المهمة، واستخدمت المقابلة، نتائج الدراسة: اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام في الحالات التي لا يمتلكون فيها المعرفة، الدور الكبير لوسائل الإعلام في بناء المعتقدات والمواقف العامة وعلاقتها بالتغيير الاجتماعي، ارتباط معتقدات الجمهور بالتغيير في السلوكيات الفردية وتأثيرها على التغيير الاجتماعي الأوسع، وسائل الاعلام تحفز المشاركة المجتمعية لاتخاذ القرارات السياسية، مصداقية وسائل الإعلام تؤثر على كيفية استقبال الجمهور للرسائل، تأثير وسائل الإعلام يختلف باختلاف نوع الوسيلة ليُحدث تغييراتٍ في الرأي العام.

تشترك الدراستان في التركيز على وسائل الإعلام وتأثيرها في تشكيل الرأي العام وتوجيهه، من خلال دراسة كيفية تأثير الإعلام في بناء الوعي وتشكيل الاتجاهات في سياقات معينة، بينما تختلفان بتركيز الدراسة السابقة على دور وسائل الإعلام في بناء عقيدةٍ عامةٍ والتغيير الاجتماعي على نطاقٍ واسعٍ من خلال القيم والمعتقدات؛ بينما تركز الدراسة الحالية على دور استراتيجيات الاتصال بقضيةٍ محددةٍ وهي تسريب الأراضي، وتختلف الدراستين بالمنهج والعينة والأداة المستخدمين.

دراسة: أبا عيسى أوالو Abba Issa Auwalu (2021)، بعنوان: "Strategic communication in politics and governance: the role of communication strategies in shaping public awareness and attitudes on political issues"

" التواصل الاستراتيجي في السياسة والحوكمة: دور استراتيجيات الاتصال في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور حول القضايا السياسية"

هدفت الدراسة: إلى استكشاف دور استراتيجيات الاتصال في السياسة والحوكمة في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور حول القضايا السياسية وتأثيرها على تفاعلهم مع السياسات الحكومية. أكدت الدراسة أن استراتيجيات الاتصال الفعَالة تُعتبر قوةً مهمةً في البلدان المتقدمة لتعزيز الحوار والرؤية المشتركة للتنمية؛ بينما تسببت استراتيجيات الاتصال غير الفعَالة في تعميق الانقسامات العرقية والدينية في بعض المجتمعات؛ استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطُبقت على عينة من المجتمع النيجيري، واستخدمت الاستبانة نتائج الدراسة: التواصُل الفعَال يُعزز الوعي بين المواطنين ويمكنهم من محاسبة الحكومات وتقليل الفساد، كما أكدت الدراسة أهمية إنشاء منتدياتٍ للنقاش المدني كجزءٍ من الحُكم الهادف للتغيير. توصيات الدراسة: يجب تحديد الأهداف الوطنية بوضوح وتوجيه استراتيجيات الاتصال إلى الجهات المعنية لتحقيق الفعالية، يجب دمج الاتصال الاستراتيجي مع القُوى الأُخرى لدعم الحكومة وأولويات الأمن القومي.

اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية على هدفٍ مشتركٍ وهو الاتصال الاستراتيجي ودوره في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور، وتختلف بتركيز الدراسة السابقة على تشكيل وعي واتجاهات الجمهور حول القضايا السياسية بشكلٍ عام بينما تُركز الدراسة الحالية على قضية تسريب الأراضي بشكلٍ خاصٍ؛ وتشابهت مع الدراسة الحالية باستخدامها المنهج والأداة، واختلفت من حيث مجتمع وعينة الدراسة.

دراسة ميلاني جاك Mélanie Jacques (2012)، بعنوان: "Strategic communication and information in the context of the policy of settlements and the separation wall in the Occupied Palestinian Territories"

"الاتصال الاستراتيجي والاعلام في سياق سياسة المستوطنات والجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة"

هدفت الدراسة: إلى دراسة تأثير الإعلام على تشكيل وعي المجتمع الفلسطيني والعالمي حول تأثيرات المستوطنات والجدار العازل على حقوق المدنيين الفلسطينيين. كما تناولت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في نقل السكان وهدم المنازل ومُصادرة الأراضي، وهي من أكثر القضايا إثارةً للجدل. حيث نتج عن الحروب والسياسات الإسرائيلية تهجير الفلسطينيين من أراضيهم منذ عام 1948، وزادت هذه الإجراءات بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، عبر بناء الجدار العازل والعديد من المستوطنات. هذه السياسات أدت إلى قيود على حرية الحركة وزيادة الحواجز والمستوطنات الإسرائيلية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت على عينةٍ من النصوص والتشريعات القانونية، واستخدمت تحليل المضمون. نتائج الدراسة: استراتيجيات الاتصال الإعلامية تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل وعي الجمهور وتعزيز مواقفه ضد السياسات الإسرائيلية. كما أظهرت أن الإعلام الرسمي والتواصل الاستراتيجي يؤثران بشكلٍ كبيرٍ في تقوية المواقف الرافضة لهذه السياسات.

تتناغم الدراسة مع الدراسة الحالية من خلال موضوعها سرقة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي ودور الإعلام والاستراتيجيات الاتصالية في توعية الجمهور حول سياساته، واختلفت الدراسة السابقة عن الحالية بتركيزها على قضايا وأزمات سياسية كبيرة تتمثل في المستوطنات والجدار العازل في حين تُعنى الدراسة الحالية بقضية تسريب الأراضي، وتختلفان أيضاً في المنهج والمجتمع والعينة والأداة.

1.10.3 التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال عرض الباحثة للدراسات السابقة اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فيما يلي:

أظهرت الدراسات السابقة حول استراتيجيات الاتصال في سياقات وطنية وإعلامية مختلفة توافقا مع الدراسة الحالية من حيث التركيز على " دور هذه الاستراتيجيات في تشكيل الرأي العام وخدمة القضايا الوطنية. مثلا تناولت دراسة ريم عبدالعال جاك تعزيز الهوية الوطنية، فيما ركزت دراسة خطيب، حنين جمال عارف، على مواجهة التطبيع العربي الإسرائيلي وكلاهما يبرزان أهمية الاتصال في تشكيل وعي الجمهور، كما هو الحال في الدراسة الحالية حول تسريب الأراضي.

أما الدراسات ذات الطابع القانوني كدراسة سهى عبد الله وحمزة مطور، فتميزت بتركيزها على الجوانب القانونية التي تركز على جريمة تسريب الأراضي الى جهات اجنبية، والتنظيم القانوني لجريمة اقتطاع الأراضي الفلسطينية وضمها للعدو. لكنها تختلف عن الدراسة الحالية التي تركز على الوعي الجماهيري، مع الاستفادة منهما في تأطير السياق القانوني الداعم للتحليل الاتصالي. وتنسجم دراسة (العكروف،علي) مع الدراسة الحالية في ربط الخصائص الديموغرافية بسلوك الجمهور الإعلامي، مما يعزز فهم تباين الوعي تبعا للخلفيات الاجتماعية.

أما دراسات عجوة إبراهيم والخضر الياس فتناولت الاتصال الحكومي في إدارة الأزمات الإعلامية والمشروعات القومية، وتشترك مع الدراسة الحالية في تحليل تأثير الاتصال على الجمهور وان اختلفت السياقات.

على الصعيد الدولي تبرز دراسة بيكو باروجو التي تناولت تسريب الأراضي في القدس الشرقية في سياق إعلامي، كتقاطع مباشر مع الدراسة الحالية، بينما تركز دراسات ديبورا تراوتمان غاجاردو ودراسة ايمانويل ويلوى على الاتصال في الحملات السياسية وإدارة الأزمات، ما يوفر أطرا مقارنة مفيدة دون التطرق المباشر لقضية تسريب الأراضي. وبالمثل تسلط دراسات مثل كاثرين هابر ودراسة انا تارواما اديتيا

وأباعيسى أوالو الضوء على تشكيل الهوية والثقة من خلال الاتصال، وهي مفاهيم تتقاطع مع هدف الدراسة في تعزيز الوعي الوطني.

وفي الختام، رغم تنوع موضوعات الدراسات السابقة، تتوافق جميعها في تأكيد أهمية استراتيجيات الاتصال في التأثير على الجمهور وتوجيه الراي العام حول القضايا الوطنية والاجتماعية تشكيل الوعي العام. بينما تنفرد الدراسة الحالية بتركيزها على تسريب الأراضي الفلسطينية كقضية حساسة لها تبعات كبيرة على الواقع الفلسطيني وتفعيل الاتصال كأداة استراتيجية لفهم الوعي والاتجاهات.

1.10.4 أقرب دراسة للدراسة الحالية

دراسة بيكو بارو جو والتي ركزت على فهم دور العلاقات العامة وكيفية تأثير وسائل الاعلام في تشكيل الرأي العام بشأن قضية تسريب الأراضي في القدس الشرقية، من خلال توضيح "انتهاكات إسرائيل" للقواعد القطعية للقانون الدولي، والاستيلاء على الأراضي بالقوة، ومنع الفلسطينيين من الحق في تقرير المصير؛ اعتمدت الدراسة على تحليل دور الاعلام في توجيه مواقف الجمهور المحلي والدولي، واستخدام استراتيجيات الاتصال الإعلامي للتأثير على الرأي العام وتشكيل الوعي السياسي في سياق صراع طويل الأمد، كما سلطت الضوء على الأبعاد القانونية والسياسية للقضية، ومناقشة أركانها وصورها، والتعرف على نشاطات "الاحتلال الإسرائيلي"، بهدف الحفاظ على الأرض من خلال ابراز الحق الفلسطيني، والاهتمام بالبعد القانوني والإعلامي معاً.

1.10.5 الفجوة العلمية التي ستُعالجها الدراسة الحالية

تتمثل الفجوة البحثية في التركيز على تأثير استراتيجيات الاتصال لتي تعتمدها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل الوعي واتجاهات الرأي العام حول قضية تسريب الأراضي في فلسطين. ورغم وجود دراسات تناولت دور الاعلام في تشكيل الرأي العام في قضايا مشابهة، كتسريب الأراضي في القدس الشرقية أو سياسات المستوطنات، إلا أن أغلبها يركز على سياقات دولية أو يتناول قضايا الأراضي من منظر عام

دون تحليل خاص لاستراتيجيات الاتصال الحكومية الفلسطينية. كما تفتقر الأدبيات إلى دراساتٍ ميدانيةٍ تكشف تفاعل الجمهور مع الرسائل الإعلامية الرسمية، ودور الوسائل الرقمية والتقليدية في نشر الوعي؛ إلى جانب ضعف استكشاف أثر الخلفيات الاجتماعية والثقافية على توجهات الجمهور. ويظل تأثير "السياسة الإسرائيلية" الثقافية في تشويه الذاكرة الجمعية الفلسطينية وتأثيره على فعالية استراتيجيات لاتصال غير مفهوماً بشكل كاف. من هنا، تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة بتحليل تأثير استراتيجيات الاتصال الحكومية الفلسطينية في تشكيل الوعي السياسي والاتجاهات تجاه قضية تسريب الأراضي، مع طرح تساؤلات حول مدى قدرة هذه الاستراتيجيات على تعزيز الوحدة الوطنية وبناء الثقة في المؤسسات الفلسطينية (نوفل، 2015).

1.11 مصطلحات الدراسة

- استراتيجيات الاتصال: تعني الخُطط والسياسات المصممة لتوجيه الاتصال المؤسسي وتنسيق الإجراءات بهدف تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة (أحمد ع.، 2007).
- استراتيجيات الاتصال (إجرائياً): الإجراءات والقرارات المتكاملة التي تتخذها سلطة الأراضي الفلسطينية لضمان التواصل الفعال مع الجمهور وتحقيق الأهداف المؤسسية على المدى الطويل.
- دائرة العلاقات العامة في المؤسسة الحكومية: قسم مُكَلَّف بتعزيز العلاقة بين المؤسسة والجمهور من خلال توفير المعلومات وتعزيز الشفافية والاتصال وفقاً للقوانين (أحمد ا.، 2013).
- دائرة العلاقات العامة في المؤسسات الحكومية (إجرائياً): الوحدة المعنية في إدارة التواصل بين السلطة والجمهور، وتعمل على تعزيز الشفافية وبناء الثقة وتحسين الصورة للسلطة من خلال التواصل الفعال مع المواطنين ووسائل الاعلام والجهات المعنية، واستجابتها وتعاملها السريع مع الأزمات والمشكلات وإدارتها بشكلٍ فعالٍ لزيادة الوعي حول مخاطر تسريب الأراضي وحقوق الملكية.

- التوعية القانونية: عملية تهدف الى إيصال المعلومات القانونية للجمهور بشكل مبسط وواضح، من أجل تعزيز فهم الأفراد للقوانين والحقوق والواجبات، وتمكينهم من التعامل مع القضايا القانونية بطريقة صحيحة، بما يساهم في تحقيق العدالة والامتثال للقوانين (مصطفى ا.، 2016).
- التوعية القانونية (إجرائياً): الأنشطة والرسائل الاتصالية التي تنفذها سلطة الأراضي الفلسطينية مثل حملات التوعية عبر الاعلام، والندوات، والنشرات القانونية، بهدف تعريف الجمهور وتثقيفه بالقوانين والسياسات والإجراءات المتعلقة بالمخاطر القانونية المرتبطة بتسريب الأراضي، بهدف رفع الوعي القانوني لدى الجمهور الفلسطيني، وتحفيزهم على التفاعل معها، وفهمها، وتطبيقها ضمن السلوك اليومي والمواقف العامة، وتعزيز مواقفهم الرافضة للتسريب.
- وعي الجمهور: مدى فهم الأفراد وإدراكهم للواقع من حولهم، وفهمهم للمعلومات والمعاني التي تؤثر على مواقفهم وسلوكهم للقضايا ذات الصلة (أحمد ا.، 2013).
- وعي الجمهور (إجرائياً): جُهد منظم لصقل الفكر وتعزيز القيم المجتمعية والمُشاركة الجماعية للدفاع عن الأرض، عبر إدراك الجمهور الفلسطيني للمخاطر المترتبة على تسريب الأراضي، بناء على المعرفة بالحقوق القانونية التي يتلقاها من سلطة الأراضي مما يحفزه على التخطيط والرقابة، للمساهمة في حماية الموارد من الاستغلال والتسريب.
- اتجاهات الجمهور: هي تنظيمات نفسية مكتسبة تعبر عن ميل الأفراد إيجابا أو سلبا نحو أشخاص أو موضوعات أو قضايا معينة، وهي تتأثر بالمعتقدات والقيم والخبرة السابقة، وتعد مؤشرا على استعداد الفرد للاستجابة (EAGLY, 1993) .
- اتجاهات الجمهور (إجرائيا): المواقف والانفعالات الإيجابية أو السلبية التي يبديها أفراد المجتمع الفلسطيني تجاه ظاهرة تسريب الأراضي، كما تتجلى من خلال استجاباتهم للرسائل الاتصالية الصادرة عن سلطة الأراضي الفلسطينية.

- تسـريب الأراضـي الفلسـطينية: الاسـتيلاء عليهـا بطـرقٍ غيـر قانونيـةٍ ومنحهـا لغيـر أصـحابها (أحمد ا.، 2013).
- تسريب الأراضي الفلسطينية (إجرائياً): نقل ملكية أو استخدام الأراضي بطرقٍ غير قانونيةٍ، ويتضمن إجراءات مثل تزوير الوثائق، الضغط على السكان، "توسيع المستوطنات"، استغلال النظام القانوني للإخلاء، الاستيلاء العسكري، واستغلال الفقر، بهدف تغيير المعالم الجغرافية والديموغرافية في المناطق المحتلة.
- سلطة الأراضي الفلسطينية: مؤسسة حكومية مركزية مسؤولة عن إدارة جميع شؤون الأراضي والعقارات في فلسطين، بما في ذلك الإشراف على عمليات التوثيق والتسجيل، تنظيم استخدامات الأراضي، الحفاظ على الأملاك العامة، ومنع التعدي أو التسريب، وذلك ضمن الإطار القانوني للدولة (محمود ا.، 2014)
- سلطة الأراضي الفلسطينية (إجرائياً): هيئة حكومية مسؤولة عن تنظيم وإدارة الأراضي، تشمل مهامها توزيع الأراضي ووضع سياسات عمرانية، والإشراف على التسجيل العقاري وتنفيذ القوانين وتسهيل الإجراءات لتسجيل الأراضي، تهدف الى رفع وعي الجمهور بمخاطر تسريب الأراضي، من خلال استراتيجيات الاتصال التي تنفذها عبر دائرة العلاقات العامة، خصوصا في ظل التحديات السياسية والقانونية التي تواجهها الأراضي الفلسطينية.

1.12 مشكلة الدراسة:

تُعد سياسة السيطرة والهيمنة التي تُمارسها "إسرائيل" تجاه الأراضي الفلسطينية واقعاً مستمراً، حيث تُمارس سلسلةً من أعمال التخويف والسيطرة والاحتلال. في هذا السياق، تبرز مشكلة الدراسة في فهم دور استراتيجيات الاتصال التي تتبناها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور تجاه قضية تسريب الأراضي الفلسطينية. إذ تتزايد التحديات التي تواجه الأراضي الفلسطينية بسبب محاولات تسريب وتهويد الأراضي، مما يتطلب استراتيجيات اتصالية فعَالة لتعزيز الوعي العام وحشد الدعم لمواجهة

هذه المخاطر. لذا تسعى الدراسة إلى تحليل أثر استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي في تعزيز الوعي واتجاهات الجمهور، ودورها في تحفيز المشاركة المجتمعية لمواجهة خطر تسريب الأراضي، مع التركيز على استخدام التكنولوجيا والتواصل الشفاف لبناء الثقة وتعزيز المشاركة الفاعلة. (Shlaim, 2000).

تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في تحليل دور استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور تجاه قضية تسريب الأراضي الفلسطينية، واستكشاف كيفية تأثير هذه الاستراتيجيات في تعزيز الوعي الجماهيري حول خطورة الظاهرة. وتسعى الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس: ما هو دور استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل وعي الجمهور وتوجيه مواقفهم تجاه قضية تسريب الأراضي الفلسطينية؟ وعليه صيغت الأسئلة الفرعية التالية:

1.13 أسئلة الدراسة:

1. ما هي الأسس والاستراتيجيات الاتصالية التي تعتمدها سلطة الأراضي الفلسطينية لزيادة الوعي بمخاطر تسريب الأراضي؟
2. ماهي العوامل الإعلامية والاجتماعية والقانونية التي قد تؤثر على تنفيذ استراتيجيات الاتصال من قبل سلطة الأراضي الفلسطينية لحماية الأراضي من التسريب؟
3. ما هي فعالية استراتيجيات الاتصال التي تستخدمها سلطة الأراضي الفلسطينية في تغيير التصورات المجتمعية حول المخاطر القانونية المرتبطة بتسريب الأراضي؟
4. ما تأثير استخدام التواصل الفعّال عبر وسائل الاتصال المتعددة مثل (الإعلام التقليدي، وسائل التواصل الاجتماعي)، في تعزيز التفاعل بين سلطة الأراضي الفلسطينية والجمهور في قضية تسريب الأراضي؟

5. ما تأثير العوامل الديموغرافية (مثل العمر، الجنس، المستوى التعليمي) على استجابة الفلسطينيين لاستراتيجيات التوعية بمخاطر تسريب الأراضي؟

1.14 أهداف الدراسة

1. الهدف الرئيس:

تهدف الدارسة إلى استكشاف دور استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور حول قضية تسريب الأراضي، وتحليل تأثير هذه الاستراتيجيات في توعية الجمهور وتحفيزه على اتخاذ مواقف داعمة للحفاظ على الأراضي الفلسطينية.

2. الأهداف الفرعية:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل دور دائرة العلاقات العامة في سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل وعي الجمهور وتحفيزه على تبني مواقف داعمه لحماية الأراضي من مخاطر التسريب.
2. تقييم فاعلية استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي الفلسطينية في رفع مستوى وعي الجمهور بمخاطر تسريب الأراضي وأهمية الحفاظ عليها.
3. قياس أثر استراتيجيات الاتصال على اتجاهات وسلوكيات الجمهور تجاه قضايا تسريب الأراضي، ومدى إسهامها في دعم التغيير الإيجابي والمشاركة المجتمعية الفاعلة.
4. دراسة تأثير السياقين السياسي والقانوني المحيطين بالقضية على فعالية الحملات والرسائل الاتصالية الهادفة إلى التوعية بمخاطر تسريب الأراضي.
5. استكشاف آليات توظيف وسائل التكنولوجيا الحديثة في تعزيز كفاءة وفاعلية استراتيجيات الاتصال، وتوسيع دائرة التفاعل والمشاركة المجتمعية.

6. تقييم دور الاتصال في بناء الثقة المتبادلة بين سلطة الأراضي والجمهور، وتعزيز العلاقة التفاعلية من خلال التواصل الفعّال والمستمر.

1.15 أهمية الدراسة

1. الأهمية العلمية (النظرية):

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من سعيها إلى تعزيز الفهم النظري لدور استراتيجيات الاتصال في تشكيل وعي الجمهور الفلسطيني تجاه قضية تسريب الأراضي "للاحتلال الإسرائيلي"، باعتبارها قضية وطنية محورية تمس السيادة والحقوق. وتُسهم الدراسة في إثراء الحقل المعرفي من خلال تحليل فاعلية هذه الاستراتيجيات في التأثير على سلوك الجمهور وتوجيه اتجاهاته نحو مواقف مستندة إلى الوعي والمسؤولية الوطنية. وتبرز القيمة العلمية للدراسة في توظيفها لنموذج "رولر"، كإطار نظري حديث يتيح تحليل الظاهرة من منظورٍ شاملٍ، يربط بين عناصر الاتصال ومُحددات الوعي الاجتماعي. ومن خلال هذا النموذج، تقُدم الدراسة معالجةً علميةً تُساعد في تفسير كيفية تشكل المواقف العامة، بما يُسهم في تطوير أدوات تواصل أكثر فاعلية في القضايا الحساسة والمعقدة. كما تسعى الدراسة إلى تقديم مرجعية علمية يمكن أن يستفيد منها الباحثون وصانعو القرار، خاصةً فيما يتعلق بالجوانب القانونية المتصلة بقضية الأراضي، مما يدعم جهود صياغة سياساتٍ مستنيرةٍ تستند إلى أسس تواصلية استراتيجية. وتُعد هذه الدراسة خطوة تأسيسية لدراسات لاحقة قد تُعنى بتحليل دور الاتصال في إدارة القضايا الوطنية في السياق الفلسطيني. وترتبط هذه الأهمية بشكل مباشر بأهداف الدراسة من خلال سعيها لتحليل الأسس النظرية لاستراتيجيات الاتصال، وتقييم قدرتها على التأثير في وعي الجمهور الفلسطيني، خصوصاً في المناطق المهددة بالاستيطان مثل المناطق المصنفة "ج".

2. الأهمية التطبيقية (العملية):

تتجلى الأهمية التطبيقية للدراسة في تركيزها على تحليل مدى تأثير استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي الفلسطينية في التأثير على اتجاهات الرأي العام تجاه تسريب الأراضي، وهي قضية تشكل تحدياً مركزياً أمام جهود التنمية الوطنية ومُواجهة التوسع الاستيطاني، خاصةً في المناطق المصنفة "ج"، التي تُعد الأكثر استهدافاً من قبل الاحتلال. وتسعى الدراسة إلى تقييم قدرة هذه الاستراتيجيات على تعزيز قنوات الاتصال بين المؤسسة والجمهور، وبناء جسور من الفهم المشترك من خلال الحملات الإعلامية والتوعوية، بما يُسهم في رفع مستوى الوعي العام بمخاطر تسريب الأراضي وآثاره. كما تسلط الضوء على أهمية الشراكة المجتمعية في هذا الإطار، من خلال توطيد التعاون بين سلطة الأراضي من جهة ومؤسسات المجتمع المدني، والقوى السياسية، والقطاع الخاص من جهةٍ أخرى، بهدف بناء خططٍ مشتركةٍ للتصدي لممارسات الاحتلال الرامية إلى عرقلة عمليات تسجيل الأراضي وسلب الحقوق الفلسطينية. وتكمن القيمة العملية المتوقعة في قدرة الدراسة على تقديم توصيات قابلة للتطبيق تساعد صناع القرار في تحسين السياسات الاتصالية ذات العلاقة، وتطوير أدوات وخطط اتصال فعّالة تدعم الجهود الرسمية والشعبية لمواجهة محاولات السيطرة على الأراضي. كما توفر الدراسة مؤشرات يمكن الاستناد إليها في تصميم استراتيجيات تواصل أكثر كفاءةً لمواجهة التحديات الميدانية وحماية الحقوق الوطنية. وتخدم هذه الأهمية أهداف الدراسة العملية من خلال التركيز على أدوات واستراتيجيات اتصال قابلةٍ للتنفيذ، تُسهم في تعزيز الوعي في المناطق المستهدفة، وترفع من كفاءة الأداء المؤسسي لسلطة الأراضي لمواجهة التسريب.

1.1 حدود الدّراسة

حددت هذه الدّراسة بالحدود التالية:

1. الحدود الموضوعية

تتمحور الدراسة حول تحليل العلاقة بين استراتيجيات الاتصال التي تتبعها سلطة الأراضي، وتأثيرها على تشكيل وعي واتجاهات الجمهور تجاه قضية تسريب الأراضي. ستُركز الدراسة على دراسة المتغيرات المستقلة (استراتيجيات الاتصال) والتابعة (تشكيل وعي واتجاهات الجمهور) مع محاولة فهم الأثر السببي لهذه الاستراتيجيات على المتغيرات التابعة. سيتم تحديد العوامل المؤثرة على فعالية استراتيجيات الاتصال في التأثير على الرأي العام، بهدف توضيح كيف تساهم هذه الاستراتيجيات في تشكيل مواقف ووعي الجمهور بشأن تسريب الأراضي (تقي، 2022).

2. الحدود المكانية

تم إجراء الدراسة في مكاتب سلطة الأراضي الفلسطينية الرئيسية المتواجدة في نابلس ورام الله؛ حيث تمثل هاتين المدينتين المركزين الرئيسيين للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. وتعدان نقطة الانطلاق المركزية لاتخاذ القرارات بشأن إدارة الأراضي وتنظيمها، ويُعزز هذ الاختيار ما تُشير إليه البيانات الرسمية الصادرة عن سلطة الأراضي الفلسطينية، برئاسة الوزير علاء التميمي، والتي تُوضح تركيز العمليات الإدارية والرقابية في هذه المحافظات مقارنةً ببقية المناطق، مما يجعلها أكثر تمثيلاً للواقع الفلسطيني فيما يتعلق بظاهرة تسريب الأراضي، ويتم التوسع ليشمل مكاتب جنين، بيت لحم، الخليل، ودورا، لتغطية مناطق مختلفة من الضفة الغربية وتحليل تأثير استراتيجيات الاتصال في ظل التنوع الجغرافي والظروف الإدارية والقانونية. تم اختيار هذه المكاتب لتقديم صورةٍ شاملة حول كيفية إدارة الأراضي وأثر السياسات على وعي الجمهور بقضية تسريب الأراضي (السديمي، 2022).

3. الحدود الزمانية

سيتم إجراء الدراسة في الفترة الواقعة بين عام (2019 وحتى 2025 م) وهي الفترة التي شهدت فيها الأراضي الفلسطينية تزايداً ملحوظاً في تسريبها " للجانب الإسرائيلي"، بحيث استمر فيها "الاحتلال الإسرائيلي" في توسعه وتعزيزه "للاستيطان" والسيطرة على الأراضي، وازدياد الضغط والتهجير للفلسطينيين خاصةً في مناطق (ج) والقدس الشرقية؛ تزامن مع تسارع وتيرة "الاستيطان الإسرائيلي" بعد خطة الضم التي طرحت عام 2020 ضمن ما عرف بصفقة القرن، وما تبعها من "قراراتٍ إسرائيليةٍ" لتعزيز السيطرة على الأرض، وفقاً لتقارير من المنظمات الحكومية من بينها هيئة الجدار والاستيطان، والمنظمات غير الحكومية ممثلةً بمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة(بتسيلم)، والدراسات الإقليمية لمراكز دراسات عدة مثل مركز القدس للمساعدة القانونية بحيث قدموا بياناتٍ رقميةٍ موثوقة حول التزايد الكبير لتسريب الأراضي في هذه الفترة؛ كما تميزت هذه السنوات بزيادة تغطية الإعلام المحلي والدولي لملفات الأراضي، وظهور حملاتٍ وطنيةٍ ومجتمعيةٍ لمواجهة هذه المخاطر، إضافةً إلى ذلك، شهدت انتقالاً ملحوظاً في أدوات الاتصال، حيث برز الإعلام الرقمي وشبكات التواصل كأداة رئيسية للتأثير على الوعي. لذلك فإن هذه الفترة تمثل إطاراً زمانياً مناسباً يعكس أهميتها البحثية، لدراسة فاعلية استراتيجيات الاتصال في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور تجاه تسريب الأراضي، ضمن سياق سياسي وإعلامي متغير (مطر، 2015).

4. الحدود البشرية

تستند الدراسة على فئتين رئيسيتين، وثالثة فرعية داعمة. الأولى: الجمهور الفلسطيني في الأراضي المحتلة، بما في ذلك مناطق "ج"، لقياس مدى تأثره بهذه الاستراتيجيات في وعيه واتجاهاته تجاه قضايا تسريب الأراضي.

الثانية: موظفو سلطة الأراضي الفلسطينية ودائرة العلاقات العامة التابعة لها في عدة محافظات، لبحث دورهم في تنفيذ استراتيجيات الاتصال المتعلقة بالأراضي. أما الفئة الثالثة: فهي داعمة، تضم قضاه ومحامين ومسؤولين قانونيين، بهدف فهم الأثر القانوني للاتصال على حماية الأراضي ومنع تسريبها (السديمي، 2022).

الفصل الثاني

المنهجية والإجراءات

2.1 تمهيد

يتناول هذا الفصل الإطار المنهجي الذي بنيت عليه الدراسة، حيث يركز على الإجراءات العلمية التي تم اتباعها للوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة. ويشكل هذا الجزء من الدراسة عنصراً جوهرياً في تفسير آليات جمع البيانات وتحليلها بما يخدم أهداف البحث ويعكس الواقع المرتبط بقضية تسريب الأراضي.

يتم في هذا الفصل توضيح نوع المنهج المستخدم، وأسباب اختياره بما يتناسب مع طبيعة الموضوع، بالإضافة إلى شرح خطوات اختيار مجتمع الدراسة والعينة، والمعايير التي تم اعتمادها لضمان تمثيل الفئات الأكثر ارتباطاً بالقضية. كما يستعرض وصف الأدوات المستخدمة في جمع البيانات، مثل الاستبانة التي استهدفت الجمهور، والمقابلات التي أجريت مع المسؤولين والموظفين في سلطة الأراضي، وبخاصة في المجالات الاتصالية والتوعوية.

كذلك تهدف منهجية الدراسة إلى تقديم رؤية علمية دقيقة تُساعد في فهم العلاقة بين استراتيجيات الاتصال وتأثيرها على الرأي العام في هذا السياق الحساس. كما سنتطرق إلى عرض الخطوات التي تم اتخاذها للتحقق من صلاحية أدوات الدراسة، من حيث الصدق الذي يعبر عن مدى قدرتها على قياس ما صممت من أجله، وذلك من خلال مراجعتها من قبل مختصين ذوي خبرة. وعرض الإجراءات المُتبعة التي جرى اعتمادها لضمان الثبات، أي استقرار الأداة في حال إعادة استخدامها ضمن ظروف مشابهة، انتهاءً بتقديم شرحٍ شاملٍ وموثوقٍ للأساليب المُتبعة مما أدى إلى دقة البيانات وموثوقيتها وساعد في تحقيق نتائج دقيقة عكست الواقع الميداني للقضية، حيث تعرض آليات التحليل الإحصائي والمعالجة المنهجية للبيانات التي تم جمعها، بهدف تقديم نتائج دقيقة تسهم في تفسير العلاقة بين استراتيجيات الاتصال ووعي واتجاهات الجمهور، بما يحقق أهداف الدراسة ويوفر أساساً علمياً لفهم أعمق لأبعاد قضية تسريب الأراضي.

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة، مجتمع وأداة الدراسة، ونوع العينة وحجمها، بالإضافة إلى طرق جمع المعلومات، وإجراءات الدراسة، وصدق وثبات الأداة، وأخيراً المعالجة الإحصائية.

2.2 منهجية الدراسة

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بشقيه الكمي والنوعي، نظراً لمُلاءمته لتحليل الظواهر الاجتماعية والإعلامية المركبة، مثل تأثير استراتيجيات الاتصال في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور تجاه تسريب الأراضي. يساعد هذا المنهج على جمع البيانات الميدانية من جهة، وتحليلها من جهة أخرى، بما يتيح الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية، مع ربطها بالسياق العام المرتبط بسلطة الأراضي الفلسطينية كنموذج تطبيقي للدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام عدد من أدوات جمع البيانات. تمثلت الأداة الكمية في استبانة أعدت استناداً إلى الإطار النظري والدراسات السابقة، وجهت إلى عينة من المواطنين الفلسطينيين في مناطق متعددة من الضفة الغربية، بما فيها المناطق المصنفة (ج). أما على المستوى النوعي، قد تم إجراء مقابلات معمقة مع مجموعة من المسؤولين والموظفين في "سلطة الأراضي الفلسطينية" ودائرة العلاقات العامة، إضافة إلى مقابلة مختصين قانونيين من قضاة، ومحامين، وخبراء في شؤون الأراضي، وذلك بهدف تحليل أعمق للأبعاد القانونية والإعلامية المرتبطة بالقضية.

وتم الاستعانة بمصادر ثانوية بالاعتماد على مراجعة الدراسات العلمية السابقة ذات الصلة بموضوع تسريب الأراضي وحقوق الملكية. وقد تم تحليل البيانات الكمية باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاكتشاف الاتجاهات والأنماط، بينما تم تطبيق التحليل النوعي على مضمون المقابلات لاستخلاص مضامين ودلالات تسهم في فهم مدى تأثير استراتيجيات الاتصال على وعي الجمهور واتجاهاته. تم اختيار الدراسة الوصفية التحليلية لسلطة الأراضي الفلسطينية لدورها المركزي في إدارة وتنظيم شؤون الأراضي، وتماسها المباشر مع قضايا التسريب والملكية، الى جانب مسؤوليتها عن تنفيذ استراتيجيات

الاتصال والتوعية القانونية للجمهور. جاء الاختيار لتحليل استراتيجيات الاتصال المطبقة من قبلها وتقييم فعاليتها في تعزيز الوعي وتأثيرها على الجمهور المُستهدف. من خلال دمج الأدوات البحثية المختلفة، تهدف الدراسة إلى تقديم فهم شامل وموضوعي حول تأثير استراتيجيات الاتصال في تعزيز وعي الجمهور وتصحيح المفاهيم المُرتبطة بتسريب الأراضي (الرفاعي ح.، 2017).

2.3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من فئتين أساسيتين، تم تحديدهما بناءً على طبيعة موضوع الدراسة وأهدافها. الفئة الأولى تكونت من الجمهور الفلسطيني في المناطق المحتلة في محافظات الضفة الغربية، أما الفئة الثانية تمثلت في موظفين ومسؤولين سلطة الأراضي الفلسطينية ودائرة العلاقات العامة فيها في الضفة الغربية.

2.4 عينة الدراسة

انطلقت عملية اختيار العينة في الدراسة من أسسٍ منهجيةٍ هدفت إلى ضمان تمثيل موضوعي وواقعي لجميع الأطراف ذات العلاقة بملف تسريب الأراضي الفلسطينية. جرى تصميمها لتشمل فئاتٍ عدة، الجمهور الفلسطيني في المناطق المستهدفة، وموظفي ومسؤولي سلطة الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى مختصين ومسؤولين قانونيين من مؤسسات ذات صلة بملف الأراضي، جاء هذا التنوع استناداً إلى مبرراتٍ علميةٍ واضحةٍ؛ أهمها شمولية التمثيل مما يتيح بناء صورة متكاملة عن موضوع البحث، إذ يُعبر الجمهور عن مستوى الوعي والاتجاهات الشعبية، وجرى اختيار عينة من سكان مناطق(ج) كونه الأكثر عرضة لمخاطر تسريب الأراضي والسيطرة الإسرائيلية المباشرة، مما يجعلها مرآة دقيقة لقياس وعي واتجاهات الجمهور تجاه هذه القضية. وتمثل هذه العينة مصدراً غنياً وموثوقاً للبيانات لارتباطهم المباشر بإجراءات حماية الأرض، حيث تم الوصول إليهم من خلال عملي في سلطة الأراضي وتواصلهم المستمر مع دوائر الطابو ضمن مشروع تسوية الأراضي والمياه. هذا الأسلوب عزز من مصداقية المعلومات، إذ تم جمعها من أفراد يعيشون تجربةً واقعيةً يوميةً مع قضايا الأرض، مما يمنح الدراسة قوة تفسيرية أكبر ونتائج أكثر

ارتباطاً بالسياق الفلسطيني الفعلي. بينما يوضح موظفو سلطة الأراضي آليات تطبيق استراتيجيات الاتصال، ويقدم القانونيون دور محوري في توضيح الجوانب القانونية المرتبطة بتسريب الأراضي، ولقدرتهم على تفسير الثغرات التي يستغلها الاحتلال، واقتراح السبل الوقائية والتشريعية، ووجودهم أتاح للدراسة زاوية تحليل أعمق ومصداقية أعلى تجمع بين البعدين القانوني والمجتمعي. إن هذا التنوع منح الدراسة قوةً في تمثيل الواقع وصلاحيةً عاليةً في تفسير النتائج، كما عزز من صدق البيانات ودقتها بجمع المعلومات من عدة مصادر مما يُسهم في تقليل التحيز وضمان الدقة في المخرجات، والارتباط المباشر بالقضية أعطى قيم تفسيريةً عاليةً، والتداخل القوي بين الأبعاد الاجتماعية والرسمية والقانونية مكن من بناء قاعدة بيانات قويةٍ ومتوازنةٍ، مما جعلها أكثر قابليةً لتعميم النتائج والفهم العميق لفاعلية استراتيجيات الاتصال في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور تجاه تسريب الأراضي.

أولاً: العينة المتاحة: التي تعد من العينات غير الاحتمالية، ويُختار أفرادها بناءً على سهولة الوصول إليهم وتوفرهم للباحث في الوقت والمكان المحددين، تستخدم في الدراسات التي تواجه قيوداً زمنية أو ميدانية (سالم، محمد عبد الحميد2010)، وقد اختيرت عينة مكونة من (200) مشارك باستخدام بأسلوب العينة المتاحة "المتيسرة"، مع مراعاة التنوع في الخلفيات الاجتماعية والمناطق الجغرافية، لاسيما في المناطق المصنفة (ج)، التي تُعد من أكثر المناطق تأثراً بممارسات تسريب الأراضي؛ وتُعد العينة مناسبةً في ضوء الظروف السياسية والميدانية الصعبة التي تُعيق الوصول إلى مجتمع الدراسة كاملاً، وخاصةً في ظل الحواجز العسكرية وتقييد الحركة فيها، ورغم أنها لا تمنح تمثيلاً إحصائياً كاملاً لجميع خصائص المجتمع الأصلي، إلاَ أن تنوع المشاركين من حيث العمر، الجنس، مكان السكن، المستوى التعليمي، منح الدراسة قدراً معقولاً من التمثيل يُعزز صلاحية النتائج. ويُعد هذا العدد كافياً من الناحية الإحصائية لإجراء التحليلات باستخدام البرامج الإحصائية، ويحقق الحد الأدنى المقبول في الدراسات الوصفية التحليلية المشابهة، هذا الحجم يوازن بين القدرة على تمثيل المجتمع الفلسطيني في المناطق المحتلة بماقيها مناطق (ج)، وبين الإمكانات الزمنية واللوجستية المتاحة للباحث، حيث تم اختيار المشاركين في هذه الفئة وفق

معايير تضمن وجود معرفة أو تفاعل مباشر أو غير مباشر مع حملات التوعية التي تنفذها سلطة الأراضي، وذلك بهدف استقصاء مدى تأثير هذه الاستراتيجيات في تشكيل وعيهم واتجاهاتهم حيال القضية، لأن الهدف الوصول إلى استنتاجاتٍ وصفيةٍ تحليليةٍ مدعمةٍ بالبيانات، وليس التعميم الإحصائي، مما عزز من صلاحية النتائج وقوتها التفسيرية رغم الصعوبات والقيود التي واجهتها الباحثة.

ثانياً: العينة القصدية: اختيار الباحث أفراداً تتوفر فيهم خصائص محددة ترتبط بموضوع الدراسة، ويعتقد أنهم يمثلون أفضل مصدر للمعلومات المطلوبة، ويتم الاختيار بناء على خبرة الباحث وتقديره، (سالم، محمد عبد الحميد،2010)، ضمت العينة مجموعة من العاملين (مسؤولين وموظفين) في سلطة الأراضي الفلسطينية، ممن يشاركون بشكل مباشر في تصميم وتنفيذ الخطط الاتصالية والتوعوية. تم اختيار (12) موظفاً ومسؤولاً بطريقة العينة القصدية من عدد من مكاتب سلطة الأراضي المنتشرة في محافظات الضفة الغربية، (نابلس، وجنين، ورام الله، وبيت لحم، والخليل، ودورا الخليل) مع التركيز على أولئك العاملين في دائرة العلاقات العامة بوصفها الجهة المختصة بإدارة الاتصال المؤسسي وتنفيذ الحملات التوعوية ذات الصلة بمهام سلطة الأراضي الفلسطينية وسياساتها الاتصالية. (أحمد ع.، 2022).

ولإثراء الدراسة من الزاوية القانونية، تم إشراك عينة مساعدة من قضاة ومحامين وخبراء قانونيين يعملون في مؤسسات ذات علاقة بالأراضي وملفاتها، مثل النيابة العامة، وهيئة تسوية الأراضي والمياه، وهيئة الجدار والاستيطان تم اختيار هذه الفئة بناءً على خبرتهم وتخصصهم في الشأن القانوني للأراضي، بهدف تقديم رؤىً تحليلية تعزز من فهم الأبعاد القانونية المؤثرة على وعي الجمهور وتوجهاته تجاه عمليات التسريب (الأباصيري، 2021).

يهدف هذا التوزيع المتعدد للعينة إلى تحقيق شمولية في تناول الموضوع من زوايا متعددة، بما يشمل الجانب المجتمعي، المؤسسي، والقانوني، الأمر الذي يُسهم في توفير تحليل متكامل لأثر استراتيجيات

الاتصال على كل من صناع القرار والجمهور المستهدف. وفيما يلي وصف لخصائص عينة الدراسة من الجمهور المحلي حسب متغيراتها الديمغرافية:

خصائص عينة الدراسة

يوضح الجدول الآتي خصائص عينة الدراسة:

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائص عينة الدراسة

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
النوع الاجتماعي	ذكر	104	52
	أنثى	96	48
العمر	أقل من 20 سنة	20	10
	20 أقل من 30	56	28
	30- أقل من 40	56	28
	40- أقل من 50	41	20.5
	50 سنة فأكثر	27	13.5
مكان السكن	مدينة	99	49.5
	قرية	71	35.5
	غير ذلك	30	15.0
المنطقة السكنية	أ	61	30.5
	ب	62	31
	ج	77	38.5
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	39	19.5
	بكالوريوس	108	54
	ماجستير	36	18
	دكتوراة	17	8.5
مؤسسة العمل	مدينة	98	49
	قرية	63	31.5
	مخيم	39	19.5
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	51	25.5
	أقل من10 سنوات	61	30.5
	أقل من 15 سنة	46	23
	15 سنة فأكثر	32	16
	غير ذلك	10	5
المجموع		200	100.0

يتضح من الجدول السابق رقم (1) والمتعلق بخصائص عينة الدراسة وتوزيعها حسب متغيراتها المستقلة، المستويات الخاصة بكل متغير من متغيرات الدراسة، وتكرار كل مستوى ونسبته المئوية من النسبة الكلية للعينة، ويوضح أن اختيار العينة قد ركز على الفئات الأساسية المرتبطة بموضوع البحث، وتشير البيانات إلى أن:

- متغير الجنس كانت نسبة الإناث أعلى من الذكور في الاستجابة مع الدراسة، مما تدلل بأن عملية التوعية والاهتمام كانت مرتفعة، مما يبين كيف يمكن إحداث تأثير وتوعية بالاتجاهين مع تكثيف الجهود المبذولة لتعزيز الوعي الوطني تجاه تسريب الأراضي.
- أما فيما يتعلق بمتغير الفئة العمرية كانت الاستجابة بالدرجة الأولى متساوية بواقع 28% لكلاً من 20 إلى أقل من 30، والفئة من 30 إلى اقل من 40 سنة، مما تؤكد خصائص العينة أن إمكانية تحقيق تأثير بالوعي الوطني يمكن أن تحقق أثر إيجابي بموضوع ظاهرة تسريب الأراضي، ويمكن الاستفادة من الفئة العمرية بتوظيفها ضمن آليات عمل تشاركية تزيد وتُساهم في عملية تعزيز الوعي الوطني تجاه ظاهرة تسريب الأراضي.
- أما فيما يتعلق بمتغير مكان السكن كانت النسبة الأكبر للاستجابة (المدن)، مما يعني بأن غالبية المدن تقع ضمن مناطق أ، ب، تحت سيطرة الحكومة الفلسطينية إدارياً وأمنياً، حيث بلغت النسبة بواقع 49.5% وهي النسبة الأكبر، مما تدلل النتائج بأن الجهد الذي سوف يُبذل لتعزيز وتشكيل الوعي الوطني على القرى والمخيمات والتي غالبيتها تحت مناطق (ج) ، والسيطرة الأمنية في تلك المناطق "لحكومة الاحتلال الإسرائيلي"، وهنا يمكن تكثيف حملات التوعية وخطورة ظاهرة تسريب الأراضي لأنها تقع بالقرب من مناطق الاحتلال، بالإضافة إلى كيفية تشكيل وتعزيز الوعي ضمن خطورة الظاهرة وأثرها على القضية الفلسطينية.
- أما فيما يتعلق بالمنطقة السكنية كانت الاستجابة الأكبر في المناطق (ج)، والنسبة متقاربة لحد التشابه والتطابق في منطقتي أ، ب متساوية، وهنا تدلل النتائج أن مسالة الوعي يجب أن تركز على كافة المناطق للحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، حيث تُمثل الأرض أهميةً قصوى في مسألة الصراع

الفلسطيني الإسرائيلي، ويمكن البناء على نتائج الدراسة باستكمال دراسات تشمل وتستهدف كل المجتمع الفلسطيني تحديداً ساكني مناطق (ج) نظراً للاستهداف المباشر من قبل الاحتلال والمستوطنين وتجار تسريب الأراضي للحفاظ عليها وحمايتها.

- أما فيما يتعلق بالمؤهل العلمي كانت النسبة الأكبر من الحاصلين على درجة البكالوريوس بواقع 54% وهي المرتبة الأولى، أما المرتبة الثانية كانت دبلوم فأقل بواقع 19.5%، أما المرتبة الثالثة فكانت لدرجة الماجستير بواقع 18%، مما تدلل النتائج بأن تعزيز الجهد المبذول من قبل جهات الاختصاص والمتعلقة بمسألة تعزيز الوعي يجب أن تركز على الفئة الأقل تعليم، بالإضافة للاهتمام بباقي الشرائح لتحصين الوعي الوطني نظراً لحساسية وأهمية قضية تسريب الأراضي خصوصاً في عرض مبالغ مالية خالية من قبل السماسرة والتجار الذين يستهدفوا الفئات التي تحتاج للمال ويمكن التحايل عليها.

2.5 أدوات الدراسة

اعتمدت الباحثة في دراستها على أداتين رئيسيتين لجمع البيانات هما: الاستبانة والمقابلة المعمقة، وذلك بهدف تحقيق فهم شامل (لدور استراتيجيات الاتصال التي تتبعها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور تجاه قضية تسريب الأراضي الفلسطينية")

أولاً: الاستبانة

قامت الباحثة بإعداد استبانة موجهة لعينة من الجمهور الفلسطيني، بهدف قياس آرائهم ومواقفهم تجاه فعالية استراتيجيات الاتصال المتبعة من قبل سلطة الأراضي الفلسطينية. وقد تضمنت الاستبانة خمسة مجالات بالإضافة إلى البيانات الديمغرافية، تمثلت في الآتي: (دور الآليات والاستراتيجيات الاتصالية المعتمدة من قبل سلطة الأراضي في مواجهة التحديات وتحقيق التوعية، والاستراتيجيات المستخدمة للتوعية بمخاطر تسريب الأراضي وتأثير العوامل الإعلامية والاجتماعية والقانونية على فعاليتها، وفعالية

استراتيجيات الاتصال التي تستخدمها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل التصورات المجتمعية بتعزيز الوعي القانوني والجماعي حول المخاطر المرتبطة بالتسريب، ودور وسائل الإعلام التقليدية والحديثة في تعزيز التفاعل المجتمعي مع القضية، واستجابة الجمهور الفلسطيني للتوعية، وتأثير الخصائص الديمغرافية مثل(العمر، والجنس، والمستوى التعليمي، وغير ذلك) على اتجاهاتهم. وقد تم بناء الاستبانة بناء على مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة، وبتوجيه من المختصين في مجال الاتصال والعلاقات العامة.

ونظراً لتعقيدات الواقع السياسي في فلسطين وما يفرضه الاحتلال الإسرائيلي من إغلاقاتٍ متكررةٍ وحواجز عسكرية وأحداثٍ ميدانيةٍ كبرى ما بعد أحداث السابع من أكتوبر 2023، " كان من الضروري الاعتماد على طريقتين لتوزيع الاستبانة: الطريقة اليدوية المباشرة والطريقة الالكترونية. هذا التنوع في أدوات التوزيع ساهم في ضمان وصول الاستبانة إلى أكبر عددٍ ممكنٍ من أفراد العينة، وتجاوز العوائق الميدانية التي قد تحد من التواصل المباشر مع المشاركين. كما أن الجمع بين الطريقتين عزز مصداقية البيانات وساعد في الحصول على استجابات أكثر شمولاً وتمثيلاً للواقع، بما يضمن دقة النتائج وموثوقيتها في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني.

2.6 صدق الاستبانة

تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال اتباع خطوات منهجية تضمن توافق فقراتها مع الأهداف والمجالات المحددة. أجريت تجربة أولية على عينة صغيرة من أفراد مجتمع الدراسة بهدف اختبار وضوح الفقرات وسهولة فهمها، والتأكد من شمولها لجميع المحاور المتعلقة بموضوع البحث، وقد أدخلت التعديلات اللازمة استناداً إلى نتائج هذه المرحلة التجريبية. وقد تم عرض أداة الدراسة (الاستبانة) على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الإعلام والاتصال، حيث قدموا ملاحظاتهم العلمية التي أخذت بعين الاعتبار في تعديل الصياغات وضبط فقرات الاستبانة بما يتوافق مع المعايير المنهجية؛ وذلك

للتحقق من صدقها الظاهري والتأكد من وضوح الفقرات ومناسبتها لأهداف الدراسة، وبناءً على ذلك تم تعديل بعض الفقرات لتصبح أكثر وضوحاً ودقةً، الأمر الذي عزز صدق المحتوى للأداة.

حيث تكونت النسخة النهائية من أداة الدراسة من خمس مجالات رئيسية، تضم (40) فقرة، وقد تم ارفاقها في الملحق.

وقد تكونت أداة الدراسة الاستبانة من قسمين:

القسم الأول: يتضمن البيانات الأولية عن المستجيب.

القسم الثاني: واشتمل على (40) فقرة موزعة على خمس مجالات كما هو موضح في الجدول (2):

جدول (2)

فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها

الرقم	المجال	عدد الفقرات
1	دور الآليات والاستراتيجيات الاتصالية التي تعتمدها سلطة الأراضي في مواجهة التحديات وتحقيق التوعية.	10
2	استراتيجيات الاتصال المتبعة من قبل سلطة الأراضي الفلسطينية للتوعية بمخاطر تسريب الأراضي.	8
3	تأثير العوامل الإعلامية والاجتماعية والقانونية على فعاليتها بالتنفيذ.	8
4	فعاليات استراتيجيات الاتصال التي تستخدمها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل التصورات المجتمعية بتعزيز الوعي القانوني والجماعي حول المخاطر المرتبطة بالتسريب.	7
5	تأثير العوامل الديمغرافية (العمر، والجنس، والمستوى التعليمي، وغير ذلك) على الاتجاهات نحو القضية.	7
	المجموع	40

وقد أعطيت درجات الفقرات ال 50 من خلال مقياس ليكرت الخماسي كما يبين الجدول رقم (3)

جدول (3)

مفتاح تصحيح فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها حسب مقياس ليكرت الخماسي

الدرجة	الاستجابة				
	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
	5	4	3	2	1

يبين الجدول السابق رقم (3) إلى أن **مفتاح تصحيح فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها حسب** مقياس ليكرت الخماسي، حيث يبين الجدول الاستجابة على كل مجال ودرجتها

2.6.1 ثبات الاستبانة

لضمان ثبات أداة الدراسة تم تنفيذ إجراء بحثي يركز على اتساق الأداة واستقرار نتائجها عبر السياقات المختلفة. حيث تم حساب معامل الثبات باستخدام معادلة "ألفا كرو نباخ"Cronbach's Alpha، حيث بلغت القيمة نسبةً مرتفعةً لتدل على درجةٍ عاليةٍ من الثبات والاتساق بين الفقرات. وبهذا يمكن الاعتماد على هذه الأداة كأداة قياس موثوقة في تحقيق أهداف الدراسة. حيث أظهرت النتائج معاملات ثبات مرتفعة لجميع المحاور، والجدول (4) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

جدول (4)

معاملات ثبات محاور الاستبانة، بطريقة كرو نباخ ألفا (Cronbach's Alpha)

المحاور	المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات
المحور الأول	دور الآليات والاستراتيجيات الاتصالية التي تعتمدها سلطة الأراضي في مواجهة التحديات وتحقيق التوعية.	10	0.842
المحور الثاني	استراتيجيات الاتصال المتبعة من قبل سلطة الأراضي الفلسطينية للتوعية بمخاطر تسريب الأراضي.	8	0.927
المحور الثالث	تأثير العوامل الإعلامية والاجتماعية والقانونية على فعاليتها بالتنفيذ.	8	0.926
المحور الرابع	فعاليات استراتيجيات الاتصال التي تستخدمها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل التصورات المجتمعية بتعزيز الوعي القانوني والجماعي حول المخاطر المرتبطة بالتسريب.	7	0.906
المحور الخامس	تأثير العوامل الديمغرافية (العمر، والجنس، والمستوى التعليمي، وغير ذلك) على الاتجاهات نحو القضية.	7	0.920
	الثبات الكلي للأداة	40	0.958

يتضح من الجدول السابق رقم (4) أن معاملات الثبات لمجالات الاستبانة تراوحت بين (0.842-0.926) للمجال الأول (دور الاليات والاستراتيجيات الاتصالية التي تعتمدها سلطة الأراضي في مواجهة التحديات وتحقيق التوعية) والثاني (استراتيجيات الاتصال المتبعة من قبل سلطة الأراضي الفلسطينية للتوعية بمخاطر تسريب الأراضي)، في حين بلغ الثبات الكلي (0.958)، وهي معاملات ثبات عالية وتفي بأغراض البحث العلمي.

ثانياً: المقابلة المعمقة

تم استخدام المقابلات المعمقة كأداة نوعية مكملة للاستبانة، يعرف (أنور،1990) المقابلة بأنها أسلوب بحثي يعتمد على التواصل المباشر بين الباحث والمُستجيب، حيث يتم طرح أسئلة على المستجيبين بهدف الحصول على معلوماتٍ دقيقةٍ ومفصلةٍ حول موضوع البحث. تُعد المقابلة أداةً فعالةً لأنها تُتيح للباحث

فرصة الحصول على معلوماتٍ دقيقةٍ ومفصلةٍ حول الموضوع، بالإضافة إلى إمكانية التفاعل مع المستجيبين وطرح أسئلة توضيحية عند الحاجة. استهدفت المقابلة فئة من المسؤولين والخبراء في المؤسسة وفي مؤسسات أخرى ذات العلاقة. حيث أجريت المقابلات مع عدد من الشخصيات المختصة، من بينهم قاض في هيئة تسوية الأراضي، ومستشارون قانونيون في النيابة العامة وسلطة الأراضي، ومسؤولون في هيئة الجدار والاستيطان ودائرة العلاقات العامة في سلطة الأراضي، كما هو موضح في الملحق.

اختيرت العينة بطريقة قصدية، استناداً إلى تخصص وخبرة المشاركين في مجالاتهم، لضمان الحصول على بيانات دقيقة وعميقة تدعم أهداف الدراسة. وهدفت هذه المقابلات إلى استكشاف تأثير استراتيجيات الاتصال على وعي الجمهور، ومعرفة وجهات نظر المسؤولين والمتخصصين حول فعاليتها والتحديات التي تواجههم في إيصال الرسائل التوعوية.

تهدف المقابلة على توفير رؤىً دقيقة وعميقة حول استراتيجيات سلطة الأراضي الفلسطينية بتناولها الجوانب القانونية والإدارية المتعلقة بالأراضي، بالإضافة إلى تقييم فعالية استراتيجيات الاتصال المُتبعة، والصعوبات المواجهة، مما يساعد في فهم آراء المسؤولين والمتخصصين حول فعالية الاستراتيجيات وأثرها في التوعية بشكل مباشر (خليل، 2020)، تم تطوير أداة المقابلة للإجابة عن 6 أسئلة، كأداة لجمع المعلومات وذلك وفقًا للخطوات الآتية:

1. مراجعة الأدبيات النظرية المتعلقة باستراتيجيات الاتصال.
2. مراجعة الأبحاث والدراسات التي بحثت في استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي الفلسطينية وتحليلها.
3. إجراء مناقشات مع مختصين وخبراء في مجال الدراسة.

وقد تكونت أداة الدراسة "المقابلة" من قسمين:

القسم الأول: يتضمن البيانات الأولية عن المستجيب.

القسم الثاني: واشتمل على (6) أسئلة مختلفة وفقاً للمستجيب.

تحليل المضمون:

تم الاعتماد على أسلوب تحليل المضمون النوعي لترميز وتصنيف إجابات المقابلات التي أجريت مع الموظفين والمسؤولين في سلطة الأراضي والمسؤولين القانونيين وقد جرى تحديد فئاتٍ تحليليةٍ مرتبطة بمحاور الدراسة وأسئلتها الرئيسة، ثم تصنيف الإجابات ضمن موضوعات رئيسية وفرعية تعكس طبيعة الوعي والاتجاهات تجاه ظاهرة تسريب الأراضي. وتم التأكد من صدق المقابلات بعرضها على مجموعة من المحكمين من المتخصصين في الإعلام والاتصال للتأكد من وضوح الأسئلة وملائمتها، مما عزز من موثوقية النتائج الكيفية المستخلصة من المقابلات.

2.7 ثبات المقابلة

لضمان ثبات أداة المقابلة وتحليل المضمون في هذه الدراسة، حرصت الباحثة على إعداد دليل مقابلة موحد تم استخدامه مع جميع أفراد العينة، بحيث طرحت نفس الأسئلة وبالطريقة ذاتها بما يضمن اتساق الإجابات وقابليتها للمقارنة. حيث تم اتباع مجموعة إجراءاتٍ منهجيةٍ للتحليل النوعي الوصفي لإجابات المبحوثين عززت موثوقية النتائج، بما يُتيح فهم المعاني والدلالات التي تحملها النصوص بعيداً عن الاقتصار على الجوانب الكمية. تم إعداد شبكة ترميز مرنة تستوعب تنوع الإجابات، مع وضع معاييرٍ واضحةٍ لتصنيف الأفكار الرئيسة والفرعية. ولضمان الاتساق في عملية التحليل، تمت مراجعة النصوص أكثر من مرة للتأكد من استقرار التصنيف وعدم التناقض في تفسير المضامين. إضافةً إلى ذلك، استعانت الباحثة بمحللين آخرين لمقارنة النتائج والتحقق من درجة الاتفاق بينهم مما ساهم في تقليل أثر التحيز الشخصي ورفع مستوى الاتساق. وقد أسهمت هذه الإجراءات مجتمعة في ضمان ثبات عملية التحليل، وإضفاء قدرٍ أكبر من الموضوعية على النتائج النهائية، بما يعكس مصداقية أداة المقابلة وصلاحيتها للاستخدام العلمي.

2.8 خطوات تطبيق وإجراء الدراسة

تم تنفيذ الدراسة وفق تسلسل منهجي منظم ينسجم مع أهداف البحث وإجراءاته العلمية، وذلك من خلال الخطوات الآتية:

1. تحديد موضوع الدراسة وصياغة إشكاليتها بما ينسجم مع أهداف البحث حول تسريب الأراضي ودور الاتصال.
2. مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة لرصد الفجوة البحثية وتوجيه الإطار النظري للدراسة.
3. اختيار المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لتحليل العلاقة بين المتغيرات المدروسة.
4. تحديد مجتمع الدراسة من موظفي سلطة الأراضي والجمهور في المناطق المتأثرة بالاحتلال، خاصة مناطق "ج".
5. تحديد أفراد عينة الدراسة، وفق أسلوب العينة المتاحة والقصدية، مع مراعاة تنوعها الجغرافي والوظيفي لتمثيل فئات متعددة من موظفي سلطة الأراضي الفلسطينية والمناطق المستهدفة من الاحتلال، بما يشمل مناطق "ج".
6. التواصل مع المؤسسات الرسمية ذات العلاقة بشؤون الأراضي لتسهيل تنفيذ أدوات الدراسة.
7. إعداد وتطوير أدوات الدراسة (الاستبانة، والمقابلة) بصورتها النهائية بعد مراجعتها من قبل المحكمين والمشرف الأكاديمي، والتأكد من صدقها وثباتها.
8. قامت الباحثة بتوزيع أداة الدراسة باستخدام أسلوب مزدوج: الكترونياً من خلال البريد الالكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي، ويدوياً عبر التواصل المباشر مع أفراد العينة المستهدفة من الاحتلال في مناطق عدة بما فيها مناطق "ج" وفي مواقع العمل والميدان، وقد تم استرجاع (200) استبانة صالحة للتحليل، مثلت عينة مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة.
9. تنفيذ مقابلات شبه موجهة مع عينة قصدية من (12) موظفا ومسؤولا من مكاتب سلطة الأراضي الفلسطينية في (نابلس، وجنين، ورام الله، وبيت لحم، والخليل، ودورا الخليل)، بالإضافة إلى مقابلة (4) من المختصين القانونيين العاملين في مؤسسات معنية بشؤون الأراضي.

10. إدخال بيانات الاستبانة إلى الحاسوب باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتجهيزها للتحليل الإحصائي.

11. تحليل البيانات واستخلاص النتائج، ثم مناقشتها في ضوء الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة بناء على ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات.

2.9 المعالجات الإحصائية

تمت معالجة بيانات الدراسة باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، واتبعت الباحثة عدداً من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات وأهداف الدراسة، ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة:

1. التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، بهدف وصف خصائص العينة وتقدير الأوزان النسبية لفقرات الاستبانة.

2. معادلة كرو نباخ – ألفا (Alpha-Cronbach): لقياس الثبات الداخلي لأداة الاستبانة، والتأكد من اتساق الفقرات ضمن كل مجال.

2.10 متغيرات الدراسة

تم تصميم الدراسة لتشمل مجموعة المتغيرات التي تساعد في فهم طبيعة الظاهرة المدروسة، وهي كما يلي:

أولاً: خصائص عينة الدراسة (الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة):

- **النوع الاجتماعي:** ويشمل فئتين (ذكر، وأنثى).
- **الفئة العمرية:** موزعة على خمس فئات (أقل من 20 عاما، و20– أقل من 30 عام، و30–أقل من 40 عام، و40 وأقل من 50 عاما، و50 عام فأكثر).
- **مكان السكن:** بثلاثة مستويات (مدينة، قرية، غير ذلك).

- **المنطقة السكنية:** (أ، ب، ج) حسب تصنيفات المناطق الجغرافية الفلسطينية.
- **المؤهل العلمي:** موزع على أربع درجات (دبلوم فأقل، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراة).
- **مكان عمل المؤسسة:** أربعة مستويات (مدينة، قرية، مخيم، وغير ذلك).
- **الخبرة الوظيفية:** موزعة على خمس فئات (أقل من 5سنوات، 5- أقل من 10 سنوات،10- أقل من 15سنة، 15 سنة فأكثر، غير ذلك).

ثانياً: متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل (Independent Variable):

استراتيجيات الاتصال: ويُقصد بها السياسات والأساليب والوسائل الاتصالية التي تستخدمها سلطة الأراضي الفلسطينية للتأثير على وعي واتجاهات الجمهور تجاه قضايا تسريب الأراضي.

المتغير التابع (Dependent Variable):

وعي واتجاهات الجمهور نحو تسريب الأراضي: يُقصد بها مستوى إدراك الجمهور لخطورة تسريب الأراضي، ومواقفهم وسلوكياتهم واتجاهاتهم نحو هذه الظاهرة، كما يتجلى من خلال استجاباتهم للاستبانة والمقابلات.

الفصل الثالث

نتائج الدراسة الميدانية

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة بعد تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام أداتي الدراسة: الاستبانة والمقابلة. وقد صممت الباحثة أدوات الدراسة بما يتناسب مع أهداف البحث وتساؤلاته، بهدف قياس فاعلية استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي الفلسطينية في التأثير على وعي الجمهور واتجاهاتهم تجاه قضية تسريب الأراضي، وهي قضية وطنية حساسة تمس حقاً مركزياً من حقوق الشعب الفلسطيني.

وقد تم اعتماد المنهج المختلط بشقيه الكمي والكيفي، حيث أتيح من خلال الجانب الكمي تحليل البيانات المستخلصة من استبانة وزعت على عينة قوامها (200) مواطن من مختلف محافظات الوطن، في حين استكمل الجانب الكيفي من خلال مقابلات معمقة أجريت مع عينة مكونة من (12) مشاركاً من موظفي ومسؤولي سلطة الأراضي وعدد من المختصين القانونيين، بما يُسهم في تعزيز الفهم النظري والعملي لأبعاد الظاهرة المدروسة.

واشتملت الاستبانة على (40) فقرة موزعة على خمسة محاور رئيسية تمثل أبعاد استراتيجيات الاتصال التي اعتمدتها الدراسة، وهي كما يلي: الأسس والاستراتيجيات الاتصالية المعتمدة في التوعية بمخاطر تسريب الأراضي، العوامل المؤثرة في تطبيق الاستراتيجيات، وتشمل الجوانب الإعلامية والاجتماعية، والقانونية، فعالية استراتيجيات الاتصال في تغيير التصورات المجتمعية تجاه مخاطر التسريب، دور وسائل الاتصال المتعددة في تعزيز التفاعل بين سلطة الأراضي والجمهور، أثر الخصائص الديموغرافية للمبحوثين(العمر، الجنس، المستوى التعليمي) في استجابتهم للرسائل التوعوية. وقد تم تحليل بيانات

الاستبانة باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة، مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار الفروق بين المتوسطات، وذلك حسب متغيرات الدراسة المستقلة.

أما في الجانب النوعي فقد تم بناء أداة مقابلة شملت ستة أسئلة بحثية موجهة لعينة نوعية من العاملين في مكاتب سلطة الأراضي في محافظات: نابلس، جنين، رام الله، بيت لحم، الخليل، بالإضافة إلى مختصين قانونيين من مؤسسات تُعنى بمتابعة ملف تسريب الأراضي. وقد هدفت هذه الأداة إلى الكشف عن التصورات المهنية والخبرات العملية المتعلقة باستراتيجيات الاتصال وما يرتبط بها من فرص وتحديات. وقد تم تنظيم هذا الفصل في محورين رئيسيين: المحور الأول: يتضمن نتائج التحليل الكمي المرتبطة بأسئلة الدراسة الرئيسية والفرعية، كما تم قياسها من خلال محاور الاستبانة، المحور الثاني: يقدم نتائج التحليل الكيفي المستخلصة من تحليل محتوى المقابلات، سواء تلك التي أجريت مع موظفي سلطة الأراضي أو مع المستشارين القانونيين في المؤسسات ذات العلاقة. ويشكل هذا الفصل تمهيداً لفصل المناقشة الذي سيتم من خلاله تفسير النتائج وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة، وصولاً إلى تقديم التوصيات العملية المقترحة.

عرض نتائج الدراسة المتعلقة بالإجابة عن تساؤلات البحث الأساسية، والتي تمثل الإطار الذي استندت إليه الدراسة في فحص وتحليل البيانات، النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة.

3.1 نتائج التحليل الكمي (أداة الدراسة: الاستبانة)

التحليل الكمي في هذه الدراسة يعتمد على البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة، حيث يتم تحليل هذه البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية. يهدف التحليل الكمي إلى تقديم نتائج دقيقة تعكس العلاقة بين استراتيجيات الاتصال ووعي واتجاهات الجمهور تجاه قضية تسريب الأراضي. يتم تحديد الأنماط والاتجاهات في البيانات الكمية من خلال حساب المتوسطات والنسب المئوية وتحليل التباين، مما يساعد

في تقديم نتائج موضوعية ودقيقة حول تأثير استراتيجيات الاتصال على الجمهور، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة التي تتضمن إجابة عن التساؤلات الموضوعة أساساً للبحث وهي كما يلي:

3.1.1 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيس

والذي ينص على: **ما هو دور استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل وعي الجمهور وتوجيه مواقفهم تجاه قضية تسريب الأراضي الفلسطينية؟**

وللإجابة عن هذا السُؤال، تمَّ استخراج المتوسِّطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة، لمجالات أداة الدراسة؛ إذ حسبت طول المدى وهو (5−1 = 4) ثم قسمته على 5 فترات (4/5 = 0.8) وعليه فإن طول الفترة هو (0.8) وعليه اعتمدت الباحثة التقدير التَّالي، للفصل ما بين الدَّرجات، وبيان ذلك فيما يلي:

- المتوسط الحسابي (4.21 فأكثر ويعادل 84.2% فأعلى) درجة كبيرة جداً.
- المتوسط الحسابي (3.41− 4.20 ويعادل 68.2%− 84.0) درجة كبيرة.
- المتوسط الحسابي (2.61−3.40 ويعادل 52.2%− 68.0%) درجة متوسطة.
- المتوسط الحسابي (1.81−2.60 ويعادل 36.2%− 52.0%) درجة قليلة.
- المتوسط الحسابي (أقل من 1.81) درجة قليلة جداً.

الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لمجالات: دور استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل وعي الجمهور وتوجيه مواقفهم تجاه قضية تسريب الأراضي الفلسطينية "مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي.

الرتبة	رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	2	استراتيجيات الاتصال المتبعة من قبل سلطة الأراضي الفلسطينية للتوعية بمخاطر تسريب الأراضي.	4.02	0.74	80.2	كبيرة
2	1	دور الآليات والاستراتيجيات الاتصالية التي تعتمدها سلطة الأراضي في مواجهة التحديات وتحقيق التوعية.	3.94	0.59	78.8	كبيرة
3	5	تأثير العوامل الديمغرافية (العمر، والجنس، والمستوى التعليمي، وغير ذلك) على الاتجاهات نحو القضية.	3.89	0.77	77.8	كبيرة
4	3	تأثير العوامل الإعلامية والاجتماعية والقانونية على فعاليتها بالتنفيذ.	3.85	0.82	77.0	كبيرة
5	4	فعاليات استراتيجيات الاتصال التي تستخدمها سلطة الراضي الفلسطينية في تشكيل التصورات المجتمعية بتعزيز الوعي القانوني والجماعي حول المخاطر المرتبطة بالتسريب.	3.73	0.82	74.6	كبيرة
		الدرجة الكلية	3.88	0.59	77.6	كبيرة

* أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال بيانات الجدول السابق رقم (5) أن مجالات (دور استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل وعي الجمهور وتوجيه مواقفهم تجاه قضية تسريب الأراضي الفلسطينية) كانت جميعها كبيرة، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (3.73) و (4.02) وهما المجلات (فعاليات استراتيجيات الاتصال التي تستخدمها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل التصورات المجتمعية بتعزيز الوعي القانوني والجماعي حول المخاطر المرتبطة بالتسريب) و(استراتيجيات

الاتصال المتبعة من قبل سلطة الأراضي الفلسطينية للتوعية بمخاطر تسريب الأراضي)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.88).

أما بالنسبة لترتيب المجالات فقد جاء المجال الثاني (استراتيجيات الاتصال المتبعة من قبل سلطة الأراضي الفلسطينية للتوعية بمخاطر تسريب الأراضي) في المرتبة الأولى، يليه المجال الأول (دور الآليات والاستراتيجيات الاتصالية التي تعتمدها سلطة الأراضي في مواجهة التحديات وتحقيق التوعية)، ثم المجال الخامس (تأثير العوامل الديمغرافية العمر، والجنس، والمستوى التعليمي، وغير ذلك على الاتجاهات نحو القضية)، يليه المجال الثالث (تأثير العوامل الإعلامية والاجتماعية والقانونية على فعاليتها بالتنفيذ)، وأخيراً المجال الرابع (فعاليات استراتيجيات الاتصال التي تستخدمها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل التصورات المجتمعية بتعزيز الوعي القانوني والجماعي حول المخاطر المرتبطة بالتسريب) وجميعها جاءت بدرجة كبيرة، تدل النتائج أن دور استراتيجيات الاتصال المعتمدة من قبل سلطة الأراضي الفلسطينية في تعزيز وعي الجمهور بمخاطر تسريب الأراضي، وتعزيز التأثير الإيجابي في تشكيل الاتجاهات المجتمعية نحو القضية كبيرة.

3.1.2 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الأول

والذي ينص على: ما هي الأسس والاستراتيجيات الاتصالية التي تعتمدها سلطة الأراضي الفلسطينية لزيادة الوعي بمخاطر تسريب الأراضي؟

وللإجابة عن هذا السُّؤال، تمَّ استخراج المتوسِّطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة، لمجال أداة الدراسة الأول (استراتيجيات الاتصال المتبعة من قبل سلطة الأراضي الفلسطينية للتوعية بمخاطر تسريب الأراضي)؛ انظر الملحق (أ) جدول (6) يوضح ذلك.

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (6) دور الآليات والاستراتيجيات الاتصالية التي تعتمدها سلطة الأراضي في مواجهة التحديات وتحقيق التوعية، فكان في المرتبة الأولى (تواجه دائرة العلاقات العامة تحديات تشمل محدودية الإمكانيات التقنية وضعف البنية التحتية الإعلامية في بعض المناطق، مما يحد من قدرة تأثير الرسائل الإعلامية.) بوزن نسبي (81.4)، وفي المرتبة الثانية (تُساهم استراتيجيات الاتصال المدروسة في تعديل المفاهيم السائدة حول تسريب الأراضي، وتحفّز الجمهور على اتخاذ مواقف داعمة لحماية الأراضي الفلسطينية.) وبوزن نسبي (80.8) وفي المرتبة الثالثة (تعمل دائرة العلاقات العامة على نشر معلومات دقيقة وشفافة، بهدف تعزيز الثقة بين الجمهور والمؤسسة، وتوفير إجابات واضحة حول الأسئلة والتساؤلات التي يطرحها المواطنون.) وبوزن نسبي (80.6)، وفي المرتبة الأخيرة (تستخدم سلطة الأراضي الفلسطينية وسائل الإعلام الحديثة مثل وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية بشكلٍ فعالٍ للتوعية بمخاطر تسريب الأراضي.) وبوزن نسبي (75.4)، تدل النتائج على أن سلطة الأراضي الفلسطينية تعتمد أسساً واستراتيجيات اتصالية واضحة وفاعلة بدرجة كبيرة، مما يسهم في تعزيز التوعية المجتمعية رغم التحديات القائمة، بالتركيز على الشفافية، وتعديل المفاهيم وتوظيف الوسائل الحديثة بدرجات متفاوتة.

3.1.3 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الثاني

والذي ينص على: ما هي العوامل الإعلامية والاجتماعية والقانونية التي قد تؤثر على تنفيذ استراتيجيات الاتصال من قبل سلطة الأراضي الفلسطينية لحماية الأراضي من التسريب؟

وللإجابة عن هذا السُؤال، تمَّ استخراج المتوسِّطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة، لمجال أداة الدراسة الثاني (تأثير العوامل الإعلامية والاجتماعية والقانونية على فاعليتها بالتنفيذ)؛ انظر الملحق (أ) الجدول (7) يوضح ذلك.

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (7) تأثير العوامل الإعلامية والاجتماعية والقانونية على فاعلية تنفيذ استراتيجيات الاتصال لحماية الأراضي من التسريب فكان في المرتبة الأولى (تُعد الضغوط السياسية والقانونية من أبرز العوامل التي تحد من قدرة سلطة الأراضي على تنفيذ استراتيجيات الاتصال وحملات التوعية بشكلٍ حرٍ وفعالٍ) بوزن نسبي (82.8)، وفي المرتبة الثانية (تُواجه سلطة الأراضي الفلسطينية تحدياتٍ إعلامية تتمثل في محدودية التغطية الإعلامية في بعض المناطق، مما يؤثر على قدرة المؤسسة في الوصول إلى المجتمع بشكل فعال) وبوزن نسبي (8.81) وفي المرتبة الثالثة (نقص الموارد المالية وضعف البنية التحتية الإعلامية في بعض المناطق الريفية تحد من قدرة سلطة الأراضي على تنفيذ حملات توعية شاملة ومستمرة بشكلٍ فعال في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية) وبوزن نسبي (81.4)، وفي المرتبة الأخيرة (برأيك تنظم سلطة الأراضي ورش العمل والمؤتمرات الميدانية التي تهدف إلى تعزيز فهم الجمهور للأبعاد القانونية والاجتماعية لمشكلة تسريب الأراضي وتزويدهم بالأدوات اللازمة لحماية أراضيهم) وبوزن نسبي (77.8)، تدل النتائج أن التحديات السياسية والإعلامية والمالية تؤثر سلباً على فاعلية استراتيجيات الاتصال في التوعية بمخاطر تسريب الأراضي، وتحد من القدرة على تنفيذ حملات مستدامة وشاملة بدرجة كبيرة.

3.1.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الثالث

والذي ينص على: ما هي فاعلية استراتيجيات الاتصال التي تستخدمها سلطة الأراضي الفلسطينية في تغيير التصورات المجتمعية حول المخاطر القانونية المرتبطة بتسريب الأراضي؟

وللإجابة عن هذا السُؤال، تمَّ استخراج المتوسِّطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة، لمجال أداة الدراسة الثالث (فاعلية استراتيجيات الاتصال التي تستخدمها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل التصورات المجتمعية بتعزيز الوعي القانوني والجماعي حول المخاطر المرتبطة بالتسريب)؛ والجدول (8) المرفق في الملحق (أ) يوضح ذلك.

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (8) فاعلية استراتيجيات الاتصال التي تستخدمها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل التصورات المجتمعية بتعزيز الوعي القانوني والجماعي حول المخاطر المرتبطة بالتسريب فكان في المرتبة الأولى(يُسهم إشراك المجتمع المحلي في التخطيط للحملات التوعوية في تعزيز فعاليتها وزيادة مشاركتهم الفاعلة في حماية الأراضي) بوزن نسبي (81.0)، وفي المرتبة الثانية (تُسهم استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي في توجيه المجتمع نحو فهمٍ أعمق للمخاطر القانونية والاجتماعية المترتبة على تسريب الأراضي) وبوزن نسبي (79.6)، وفي المرتبة الثالثة (يسهم الدعم الحكومي والسياسي في تطوير حملات إعلامية فعّالة وزيادة تأثيرها في المجتمع المحلي والدولي) وبوزن نسبي (78.0)، وفي المرتبة الأخيرة (تستخدم سلطة الأراضي استراتيجيات اتصالية وإعلامية فعّالة لتوضيح قضية تسريب الأراضي وسبل التصدي لها، مع التركيز على دور الجهات المعنية في الحد من تأثيراتها السلبية) وبوزن نسبي (73.4)، تدل النتائج أن إشراك المجتمع المحلي وتعزيز الفهم القانوني والاجتماعي للمخاطر يسهمان بشكل كبير في تغيير التصورات المجتمعية تجاه تسريب الأراضي، ونجاح الاستراتيجيات يرتبط بدعم سياسي ومؤسسي فعال بدرجة كبيرة.

3.1.5 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الرابع

والذي ينص على: ما تأثير استخدام التواصل الفعّال عبر وسائل الاتصال المتعددة مثل (الإعلام التقليدي، وسائل التواصل الاجتماعي، في تعزيز التفاعل بين سلطة الأراضي الفلسطينية والجمهور في قضية تسريب الأراضي؟

وللإجابة عن هذا السُؤال، تمَّ استخراج المتوسِّطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة، لمجال أداة الدراسة الرابع (تأثير التواصل عبر وسائل الاتصال المتعددة الإعلام التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز التفاعل بين سلطة الأراضي والجمهور في قضية تسريب الأراضي)؛ والجدول (9) المرفق في الملحق (أ) يوضح ذلك.

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (9) تأثير التواصل عبر وسائل الاتصال المتعددة الإعلام التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز التفاعل بين سلطة الأراضي والجمهور في قضية تسريب الأراضي، فكان في المرتبة الأولى (تُسهم وسائل الإعلام الاجتماعية في زيادة وعي المجتمع بمخاطر تسريب الأراضي من خلال استراتيجيات تواصل مبتكرة وسهلة الفهم) بوزن نسبي (78.8)، وفي المرتبة الثانية (أجد أن التفاعل مع المحتوى التوعوي الذي تقدمه سلطة الأراضي الفلسطينية عبر الشبكات الاجتماعية يساعدني على فهم مخاطر تسريب الأراضي بشكلٍ أكبر، خاصةً في مواقف تخص حياتي أو قريتي) وبوزن نسبي (77.0) وفي المرتبة الثالثة (تستخدم سلطة الأراضي الفلسطينية وسائل الإعلام الاجتماعية بشكلٍ فعال عبر صفحاتها الرسمية على فيسبوك وانستغرام لنشر الوعي بمخاطر تسريب الأراضي في مواقف محددة) وبوزن نسبي (75.6)، وفي المرتبة الأخيرة (تحفزني الحملات التوعوية على صفحات الشبكات الاجتماعية الخاصة بسلطة الأراضي، على اتخاذ خطوات فعلية مثل المشاركة في الأنشطة المجتمعية أو نشر الوعي) وبوزن نسبي (74.6)، تدل النتائج أن استخدام وسائل الاتصال المتعددة، وخاصة الإعلام الاجتماعي، تمثل أداة فعالة في تعزيز التفاعل المجتمعي وزيادة وعي الأفراد بمخاطر تسريب الأراضي، من خلال محتوى مبسط، تفاعلي، ومترابط مع الواقع المحلي بدرجة كبيرة.

3.1.6 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الخامس

والذي ينص على: ما تأثير العوامل الديموغرافية (مثل العمر، الجنس، المستوى التعليمي) على استجابة الفلسطينيين لاستراتيجيات التوعية بمخاطر تسريب الأراضي؟

وللإجابة عن هذا السُؤال، تمَّ استخراج المتوسِّطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة، لمجال أداة الدراسة الخامس (تأثير العوامل الديمغرافية العمر، والجنس، والمستوى التعليمي، وغير ذلك على الاتجاهات نحو القضية)؛ والجدول (10) المرفق في الملحق(أ) يوضح ذلك.

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (10) تأثير العوامل الديمغرافية (العمر، والجنس، والمستوى التعليمي، وغير ذلك) على الاتجاهات نحو القضية فكان في المرتبة الأولى (المستوى التعليمي له تأثير كبير على استجابة الأفراد لحملات التوعية بشأن تسريب الأراضي) بوزن نسبي (80.0)، وفي المرتبة الثانية (المنطقة الجغرافية التي أعيش فيها تؤثر على موقفي واستجابتي لحملات التوعية حول تسريب الأراضي) وبوزن نسبي (78.6)، وفي المرتبة الثالثة (حملات التوعية حول تسريب الأراضي كانت فعّالة في تغيير موقفي نحو القضية) وبوزن نسبي (78.4)، وفي المرتبة الأخيرة (شاركت في حملات التوعية أو تفاعلت معها بشكلٍ فعالٍ حول مخاطر تسريب الأراضي) وبوزن نسبي (75.6)، تدل النتائج أن تأثير العوامل الديمغرافية على الاتجاهات نحو القضية كبيرة.

3.2 نتائج التحليل الكيفي (أداة الدراسة المقابلة)

التحليل الكيفي اعتمد على المقابلات التي تم إجراؤها مع مسؤولين وموظفين سلطة الأراضي، وعينة من المسؤولين القانونيين المعنيين في موضوع تسريب الأراضي من مؤسسات عدة. يهدف هذا التحليل إلى فهم عميق لتجارب الأفراد وآرائهم حول استراتيجيات الاتصال، وكيفية تأثير هذه الاستراتيجيات على مواقفهم. تم تحليل البيانات النصية المستخلصة من المقابلات لتحديد المواضيع الرئيسية والتوجهات التي تساهم في تشكيل وعي واتجاهات المشاركين، مما ساعد في تقديم فهمٍ شاملٍ للسياقات والآراء المتعلقة بالقضية.

3.2.1 استخدمت الباحثة المقابلة للإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة والذي ينص على: ما دور استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور تجاه قضية تسريب الأراضي الفلسطينية؟

وللتوصل إلى نتائج نوعية في الإجابة على السؤال، قامت الباحثة بإعداد 6 أسئلة لأفراد من اثنى عشر مستوى هم (12 من الموظفين والمسؤولين في سلطة الأراضي الفلسطينية من المكاتب في نابلس، و جنين، ورام الله، وبيت لحم، والخليل، ودورا الخليل) حول دور استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة

الأراضي الفلسطينية في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور تجاه قضية تسريب الأراضي الفلسطينية، واستخدمت الباحثة لقاءات مباشرة لهذا الغرض، وسجلت إجاباتهم على الأسئلة، وقامت بتفريغ إجابات كل سؤال من أسئلة المقابلة، وتصنيفها، والذي ساعد الباحثة في الوصول إلى نتائج نوعية في دور استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور تجاه قضية تسريب الأراضي الفلسطينية، ومقارنتها بالنتائج الكمية المتعلقة بالاستبانة، مما يضمن تكاملية البيانات النوعية والكمية والتي تُساهم في التعرف على ظاهرة الدراسة، ووضعها في إطارها الصحيح، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها، ويُعد ذلك بداية الوصول إلى النتائج الدراسية التي تتعلق بالبحث.

3.2.2 وفيما يلي تستعرض الباحثة نتائج أسئلة المقابلة حيث ينص السؤال الأول على: **ما هي الأسس والاستراتيجيات الاتصالية التي تعتمدها سلطة الأراضي الفلسطينية لزيادة الوعي بمخاطر تسريب الأراضي؟**

أظهرت إجابات المبحوثين أن سلطة الأراضي تعتمد على أهمية الدور الاتصالي باعتباره أساس لحماية الوعي المجتمعي وتعزيز الانتماء الوطني. من خلال مجموعة من الأسس الاتصالية التي تقوم على الشفافية في عرض المعلومات المتعلقة بواقع الأراضي وتسريبها، ومصداقية الخطاب لتجنب التضليل، كما تتبنى نهج التخطيط الاتصالي المسبق لمواجهة الأزمات، وتفعل التفاعل المجتمعي من خلال اللقاءات والمنصات الرقمية. كما تعتمد مجموعةً متنوعةً من الاستراتيجيات الاتصالية تركزت على الاعلام للإقناع والتوعية بخطورة التسريب، عبر الاعلام التقليدي كالإذاعات المحلية والتلفزيون، إلى جانب الحملات الاعلانية في الصحف والمنشورات الميدانية. كما أكدت الإجابات على أهمية استثمار أدوات الاتصال الرقمي في الوصول إلى فئة الشباب عبر الحملات التوعوية، بما يحقق التفاعل السريع والواسع خاصةً في المناطق المُهددة. كما تسعى إلى تعزيز المشاركة المجتمعية عبر تنظيم ورش العمل والندوات القانونية بالتعاون مع المجالس المحلية، من أجل شرح الإجراءات القانونية المتعلقة بحماية الأراضي والرقابة والابلاغ. وتم التأكيد على أهمية التوعية المباشرة في المناطق المهددة لتعزيز الوصول إلى جمهور أوسع،

وإدارة الأزمات في الحالات الطارئة، وأجمع المبحوثين على أن الدمج بين الاعلام التقليدي والحديث واللقاءات المباشرة يُشكل نهجاً فعالاً في حماية الوعي الوطني وتعزيز الصمود أمام ممارسات الاحتلال.

3.2.3 نتائج السؤال الثاني: كيف تُسهم استراتيجيات الاتصال في زيادة الوعي بمخاطر تسريب الأراضي؟ مع ذكر أمثلة على النجاحات المحققة.

بينت نتائج المقابلات أن استراتيجيات الاتصال المُعتمدة ساهمت بوضوحٍ في رفع وعي المواطنين بمخاطر تسريب الأراضي، من خلال أدوات متعددة تعزز الفهم الشعبي وتحفز السلوك المقاوم لهذه الظاهرة، إذ أدت استراتيجية الاعلام والاقناع عبر الحملات الإعلامية وورش العمل إلى بناء خطاب وطني يبرز خطورة التسريب مما شكل زيادةً ملحوظةً في عمليات تسجيل الأراضي وتوثيق الملكيات رسمياً، كما تلعب استراتيجية التثقيف والتوعية دوراً محورياً في التعريف بأساليب التسريب والعقود غير القانونية، حيث ذكر المبحوثين أن من أبرز النجاحات التي تحققت عبر التخطيط المسبق زيادة عدد البلاغات القانونية المقدمة ضد محاولات التسريب، وتفاعل المواطنين مع برامج التوعية القانونية، وفي السياقات الطارئة تفعل استراتيجية إدارة الأزمات للتعامل مع الحوادث المفاجئة بمحاولات التسريب، ويتم اصدار بيانات رسمية وتوضيحات لاحتواء الموقف ومنع التضليل، مما يُسهم في تحسن معرفة المواطنين بالإجراءات اللازمة لحماية أراضيهم، خاصةً في المناطق المهددة، وقد عززت استراتيجية المشاركة المجتمعية التفاعلية عبر ورش العمل المباشرة وزادت قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات قانونية صحيحة، في حين ساهم الاعلام الرقمي في الوصول إلى شريحة الشباب وتغيير تصوراتهم تجاه أهمية حماية الأراضي. وبذلك يتضح أن الاستراتيجيات المعتمدة تشكل إطاراً اتصالي متكاملاً لتثبت فاعليتها في تحقيق تغييراتٍ حقيقيةٍ على مستوى الوعي والسلوك الاجتماعي تجاه قضية التسريب.

3.2.4 نتائج السؤال الثالث: ما هي الوسائل الإعلامية الأكثر فاعلية التي تستخدمها سلطة الأراضي في توعية المجتمع؟ وما الأسباب التي تجعلها أكثر تأثيرا؟

أشارت إجابات المبحوثين إلى أن الاعلام الجماهيري التقليدي الممثل بالإذاعة والتلفزيون المحلي إلى جانب الوسائل الرقمية الممثلة بوسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، تُعد من الوسائل الإعلامية الأكثر فاعلية التي تستخدمها سلطة الأراضي، وقد أجمع المشاركون أن الاعلام التقليدي يُحقق انتشاراً واسعاً بين جميع الفئات العمرية، لا سيَما كبار السن وسكان المناطق الريفية والمهددة لارتباطها بمستوى عالٍ من الثقة لديهم، مما يجعلها أدواتٍ فعَالة في ترسيخ الرسائل الرسمية وتعزيز الوعي العام بمخاطر تسريب الأراضي، في المقابل، تحتفظ المنصات الرقمية، مثل وسائل التواصل الاجتماعي كوسائل متقدمة في إيصال الرسائل التوعوية، بما تقدمه من محتوى بصري جذاب وسهل الفهم، كالفيديوهات القصيرة والتصاميم التوعوية، مما يتيح سرعة التواصل والتفاعل الفوري والانتشار الواسع لا سيما مع فئة الشباب. وأوضحوا أن اللقاءات المجتمعية تلعب دوراً مهماً أيضاً لأنها تُتيح فرصة التفاعل المباشر، مما يعُزز استيعاب الرسائل ومشاركتها على نطاق واسع، ويرجع تأثير هذه الوسائل إلى قدرتها على الدمج بين نشر المعلومات وبين التفاعل الشخصي، إضافةً إلى وصولها السريع والواسع لجمهورٍ متنوع، مما يُسهم في بناء وعي جماعي مُستدام حول مخاطر تسريب الأراضي. وقد أكد بعض المبحوثين أن تنوع الوسائل المُستخدمة يُساهم في تعزيز مصداقية الرسائل الإعلامية وزيادة ثقة المجتمع بالمعلومات المقدمة، مما ينعكس إيجاباً على مستوى المشاركة المجتمعية.

3.2.5 نتائج السؤال الرابع: هل تعتقد أن هناك تأثيراً مباشراً لاستراتيجيات الاتصال في تغيير تصورات المجتمع حول تسريب الأراضي؟

اتفق المبحوثين على وجود تأثير مباشر وفعَال لاستراتيجيات الاتصال في تغيير تصورات المجتمع الفلسطيني حول قضية تسريب الأراضي. وأشاروا إلى أن توظيف الاتصال بشكل منظم ومدروس يصبح أداةً قادرةً على إعادة تشكيل الرأي العام وتعديل المفاهيم السائدة حول خطورة هذا الملف الوطني. حيث

تُسهم الحملات الإعلامية المكثفة والمدعومة برسائل توعوية قانونية ووطنية عبر وسائل الاعلام التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي في رفع وعي المواطنين وزيادة إدراكهم لمخاطر التسريب. وقدمت الاستراتيجيات التشاركية، عبر اللقاءات وورش العمل المجتمعية منصات حوار مباشر ساعدت على تصحيح المفاهيم الخاطئة وتعزيز السلوك القانوني لدى الأفراد والمشاركة في الرقابة والابلاغ. أورد المبحوثين عدة أمثلة، منها ارتفاع معدلات تسجيل الأراضي وتزايد عدد البلاغات القانونية، بالإضافة إلى التفاعل الإيجابي مع الحملات الرقمية، خاصةً بعد الأزمات السياسية الأخيرة. وتدعم هذه النتائج الرأي القائل بأن الاعلام المؤثر والمباشر قادر على إحداث تغييراتٍ ملموسةٍ في التصورات والسلوكيات المجتمعية. كما لوحظ أنها تتعزز مع استخدام أدوات الاتصال الرقمي عبر استمرارية الحملات الإعلامية وزيادة تكرار الرسائل الموجهة التي تتناول الأبعاد القانونية والاجتماعية لقضية التسريب، مما يُعزز الادراك الجمعي بخطورة التسريب ويقلل من تقبل المجتمع لهذا السلوك، تراكم هذه الجهود تحدث تغيير تدريجي في الوعي وصولاً إلى تغيير ملموس في المواقف والاتجاهات، وعليه، فإن التأثير لا يقتصر على الجانب الإعلامي، بل يمتد ليشكل أداةً استراتيجيةً في إدارة الصراع على الأرض وتعزيز الثبات المجتمعي.

3.2.6 نتائج السؤال الخامس: كيف يمكن تحسين استراتيجيات الاتصال لزيادة المشاركة المجتمعية في الحفاظ على الأراضي مع اقتراحات عملية؟

طرحت إجابات المبحوثين عدة مقترحات لتحسين استراتيجيات الاتصال، أبرزها تعزيز نهج أكثر تفاعلية وشمولاً، يركز على إدماج المواطنين في العملية الاتصالية من صياغة رسائل توعوية وتقييم حملات اتصالية بدلاً من الاكتفاء بإيصال الرسائل إليهم، عبر وسائل التواصل الاجتماعي من خلال استخدام الفيديوهات القصيرة، وتنظيم مسابقات حملات توعوية عبر الانترنت، وإطلاق تطبيقات الكترونية توعوية مُتخصصة، يعزز من شعورهم بالمسؤولية ويزيد من ارتباطهم بالقضية. كما اقترحوا توسيع نطاق التواصل المباشر، عبر تنظيم لقاءات ميدانية منتظمة خاصةً في القرى والمناطق الريفية والمهددة، عبر استخدام مكبرات الصوت والإعلانات الصوتية والرسائل النصية القصيرة، بهدف فتح قنوات حوار مباشر وزيادة

الثقة المتبادلة. وشدَّد بعض المبحوثين على أهمية دمج مفاهيم حماية الأرض في الأدوات الحديثة مثل الواقع المعزز والبودكاست لإيصال الرسائل بطريقةٍ تفاعليةٍ وجذابةٍ. وأكدوا على ضرورة الاستفادة من قصص نجاح حقيقية لتعزيز الدافع المجتمعي نحو حماية الأراضي، بما يُحقق مشاركةً مجتمعيةً أوسع وأكثر فاعلية في التصدي لظاهرة التسريب. ومن المقترحات العملية أيضاً إنشاء حملات مشتركة مع المؤسسات التعليمية والجمعيات المحلية لزيادة الوعي عبر المشاركة المجتمعية لدى مختلف الفئات العمرية والشرائح الاجتماعية، لتحول الاتصال من مجرد أداة إعلامية إلى وسيلة تعبئة وطنية ومجتمعية.

3.2.7 نتائج السؤال السادس: هل هناك فروقات في معدلات التوعية حول تسريب الأراضي خلال السنوات الأخيرة" وكيف أثرت الأحداث السياسية " طوفان الأقصى" على ذلك؟

أكدت إجابات المبحوثين أن هناك تبايناً ملحوظاً في معدلات التوعية حول قضية تسريب الأراضي خلال السنوات الأخيرة، تأثراً بسياقات سياسية وأمنية متغيرة، كان أبرزها تصاعد الأحداث في القدس والضفة الغربية، وقد أشار المبحوثين إلى أن الحرب الأخيرة "طوفان الأقصى" كان لها أثر كبير في تعزيز الوعي المجتمعي، حيث تصاعدت الحملات الإعلامية وازداد استخدام وسائل الاتصال الحديثة، ففي الفترات التي سبقت الأحداث اتسمت جهود التوعية بالتفاوت بين المناطق، نتيجة محدودية الموارد أو التركيز الموسمي على قضايا دون غيرها، إلاَ أن الأحداث السياسية الأخيرة وما تبعها من تصعيد ميداني وإعلامي أسهمت في مضاعفة الاهتمام الشعبي بحماية الأراضي خاصةً في المناطق المهددة بالتهويد والاستيطان، وأفادوا أن استراتيجيات الاتصال تم تعديلها لتكون أكثر تفاعلاً مع الظروف السياسية، حيث تم تكثيف خطابها التحذيري، وربط التسريب بالبعد الوجودي للقضية الفلسطينية، والتركيز على رسائل تحث على التوثيق القانوني واليقظة المجتمعية. كما شهدت الحملات الإعلامية توسعاً في استخدام الوسائط الرقمية للوصول إلى أكبر عدد من المواطنين، مما أدى إلى تحسن الاستجابة وزيادة المشاركة المجتمعية والتفاعلية في حماية الأراضي المُهددة بالتسريب. وأظهرت النتائج أن الوعي المجتمعي أصبح أكثر ارتباطاً بالواقع السياسي، مما زاد من فعالية الرسائل الاتصالية في تحفيز العمل الميداني لحماية الأراضي، وعليه يمكن

القول إن الوعي بقضية تسريب الأراضي بات أكثر حضوراً في الخطاب الشعبي بعد هذه الأحداث، مع الحاجة إلى ترسيخه من خلال استراتيجيات اتصال أكثر استدامةً وانتشاراً.

3.2.8 نتائج مقابلات مسؤولين قانونيين في دوائر ومؤسسات عدة:

أولا: نتائج مقابلة المستشار القانوني في جهاز المخابرات– محمود أبو راس

أظهرت المقابلة أن مفهوم تسريب الأراضي حسب المخابرات الفلسطينية يتمثل ببيع أو اقتطاع جزء من الأراضي الفلسطينية لصالح جهات إسرائيلية أو أجنبية، مع التركيز على الإجراءات الوقائية لمنع وقوع التسريب. وأكد المستشار أن الجهاز لا يمتلك إحصائياتٍ دقيقة، بل يعتمد على التوعية والإجراءات الميدانية للحد من الظاهرة. كما بينت النتائج أن أهم الاستراتيجيات الُمتبعة تشمل التواصل المباشر مع أصحاب الأراضي والمجالس المحلية لإحباط أية محاولة تسريب قبل وقوعها، بالإضافة إلى إجراءات عبر وزارة الأوقاف. فيما يتعلق بالتعامل القانوني، يعتمد الجهاز على الاعتقال المباشر وإحالة المتورطين إلى القضاء الفلسطيني، مع اعتماد قانون العقوبات المعدل عام 2019. كما أبرزت المقابلة أن التحديات تشمل قلة الوعي العام، سوء الأوضاع الاقتصادية، صعوبة التواصل مع الفلسطينيين في الخارج، وتواطؤ بعض الجهات في عمليات التزوير. تدل النتائج على أهمية العمل الميداني الوقائي إلى جانب الجهد القانوني في التصدي لظاهرة التسريب.

ثانيا: نتائج مقابلة مسؤول هيئة الجدار والاستيطان– قصي عواد

أوضحت المقابلة مع مسؤول هيئة الجدار والاستيطان أن تسريب الأراضي في الضفة الغربية يُشكل ظاهرةً متفاقمةً، خاصةً في المناطق المصنفة "ج"، مع تسجيل أكثر من مائة صفقة عقارية مشبوهة خلال السنوات الأربع الماضية. كما بينت النتائج أن هناك تصاعداً ملحوظاً في عمليات التسريب في عام 2024 مقارنةً بالسنوات السابقة، مما يدل على تصاعد المخاطر المُرتبطة بالاستيطان الإسرائيلي. الإجراءات المُتخذة من قبل الهيئة تضمنت البحث والتحري عن الصفقات العقارية المشبوهة، وتقديم

الاعتراضات القانونية، إضافةً إلى تكليف محامين لمتابعة القضايا أمام لجان التسجيل والمحاكم. من ناحية المساحات، تُشير البيانات إلى استهداف مساحاتٍ واسعةٍ، لاسيما في الشمال والوسط. كما أوضحت المقابلة أن مفهوم التسريب يتداخل مع قضايا التزوير، حيث أن نسبة صفقات البيع الحقيقية ضئيلة مقارنةً بحجم التزوير المستند إلى وثائق مزورة. تدل النتائج على أهمية العمل القانوني المنظم وتعزيز الرقابة على عمليات تسجيل الأراضي، إلى جانب الحاجة إلى رفع الوعي لدى المواطنين خاصةً المقيمين خارج فلسطين.

ثالثا: نتائج مقابلة قاضي محكمة تسوية نابلس– فؤاد أبو بكر

أظهرت المقابلة مع قاضي محكمة تسوية نابلس أن تسريب الأراضي يُعرَف قانونياً بانتقال ملكيتها إلى جهاتٍ غير فلسطينية بشكلٍ غير قانوني، مما يُشكل تهديداً للسيادة الوطنية. أوضح القاضي أن الإجراءات المتبعة لمعالجة هذه الظاهرة تشمل تدقيق المعاملات العقارية عبر محكمة التسوية وسلطة الأراضي لضمان صحة العقود وخلوها من التزوير. كما أظهرت النتائج أن المحكمة تتعاون مع مختلف الجهات الرسمية لتبادل المعلومات وتدقيقها بما يضمن حماية الحقوق العقارية للفلسطينيين. بينت المقابلة كذلك أن استراتيجيات الاتصال الحالية، رغم فائدتها، إلا أنها بحاجة إلى توسيع وتطوير باستخدام وسائل التواصل الحديثة لضمان وصول التوعية إلى الفئات المستهدفة. وأشار القاضي إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يُشكل عقبةً رئيسيةً أمام حماية الأراضي، من خلال فرض القيود على حرية الحركة والتضييق القانوني. تدل النتائج على الحاجة لتطوير التشريعات الفلسطينية وتعزيز أدوات الرقابة القانونية لحماية الأراضي من التسريب بشكلٍ أكثر فاعليةً، خاصة في ظل التحديات السياسية المتزايدة.

رابعا: نتائج مقابلة المستشار القانوني المختص بالأراضي (لم يذكر اسمه):

أبرزت المقابلة مع المستشار القانوني أن تسريب الأراضي جريمة تُهدد الأمن الوطني الفلسطيني، خاصةً عندما يتم نقل الملكية إلى جهاتٍ غير فلسطينية عبر وسائل غير قانونية كالاحتيال والتزوير. أشار المستشار إلى أن الإجراءات القانونية لمكافحة التسريب تعتمد على فحص الوثائق بدقة، والتحقق من صحة العقود، ومن ثم التوجه إلى محكمة التسوية عند اكتشاف اية مخالفة. كما أوضحت المقابلة أهمية التعاون بين محكمة التسوية وسلطة الأراضي لضمان صحة المعاملات والحد من المخالفات القانونية. من جانبٍ آخر، بيَن المستشار أن استراتيجيات التوعية المُستخدمة حالياً تحتاج إلى تطوير، إذ أن الحملات التقليدية لم تعد كافيةً للوصول إلى الجمهور المستهدف. وبيَن أن الاحتلال الإسرائيلي يفرض ضغوطاً سياسيةً وقانونيةً معقدةً تُسهم في تفاقم ظاهرة التسريب، مما يجعل المواطنين أكثر عرضةً للوقوع في فخ المعاملات المشبوهة. تدل النتائج على ضرورة تعديل التشريعات الفلسطينية لتُصبح أكثر فاعليةً في حماية الأراضي، مع تعزيز حملات التوعية القانونية للمواطنين لضمان حقوقهم العقارية.

الفصل الرابع

مناقشة النتائج وأهم التوصيات

المقدمة

تناولت الباحثة في هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة التي تناولت "**دور استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل وعي الجمهور واتجاهاتهم نحو قضية تسريب الأراضي الفلسطينية**"، وقد استندت الدراسة إلى مجموعة من التساؤلات البحثية التي تم تحليلها باستخدام الأساليب الكمية والنوعية، وسيتم في هذا الفصل توضيح نتيجة كل سؤال وتفسيره وتوضيح الرأي الشخصي وكذلك ربطه بالأدبيات السابقة والإطار النظري، وذلك بهدف إبراز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، وبناء التوصيات والمقترحات المستقبلية المناسبة استناداً إليها:

4.1 مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

فيما يلي عرض لمناقشة نتائج الدراسة في ضوء أسئلتها، من خلال تحليل البيانات الكمية والكيفية التي تم جمعها. والتي تهدف إلى تفسير تأثير استراتيجيات الاتصال على وعي واتجاهات الجمهور تجاه تسريب الأراضي، باعتبارها أساساً للبحث وهي كما يلي:

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة الكمية (الاستبانة)

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس

ينص السؤال الرئيس للدراسة على: ما هو دور استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل وعي الجمهور وتوجيه مواقفهم تجاه قضية تسريب الأراضي الفلسطينية؟

أظهرت نتائج الدراسة أن استراتيجيات الاتصال التي تنتهجها سلطة الأراضي الفلسطينية تسهم بوضوح في رفع مستوى وعي الجمهور تجاه قضية تسريب الأراضي، وتساعد في تشكيل مواقفهم الرافضة لهذه

الظاهرة. حيث أظهرت مستوىً مرتفعاً لتقديرات أفراد العينة (بمتوسط عام 3.88). وتبين أن مجال التوعية بمخاطر التسريب كان الأكثر تأثيراً، يليه محور التحديات والوسائل الاتصالية. مما يدل على وجود تفاعل إيجابي مع الرسائل الاتصالية المُقدمة من الجهة المعنية.

تأتي قوة التأثير من دمج الرسائل بين البعد المعرفي والقيمي، وحساسية القضية لارتباطها بالهوية والسيادة الوطنية حيث تركز على قضايا الأمن الوطني والهوية والانتماء، مع استخدام وسائل اتصال متنوعة توازن بين التقليدية والرقمية، بالإضافة إلى إدراج البعد الوطني والديني والقانوني في مضمون الرسائل، مما ساهم في بناء علاقة وجدانية مع الجمهور وزيادة المصداقية. كما ساعدت الثقة المؤسسية في رفع استجابة الجمهور لتلك الرسائل وتعزيزها.

وتتفق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات السابقة، منها دراسة جاك (2024)، التي أظهرت أن أنشطة الهيئات المُختصة ساهمت في تعزيز التفاعل مع القضايا الوطنية، ودراسة منصور (2023) التي أكدت أهمية الإعلام الرقمي في رفع الوعي السياسي لدى الشباب، حيث بينت أن الوسائل الرقمية تُعد المصدر الأهم في تشكيل الرأي العام وتوجيهه، واختلفت دراستي بتركيزها على البعد القانوني والاجتماعي وربطهما مباشرة بظاهرة تسريب الأراضي الفلسطينية. وتدل النتائج على أهمية تطوير الاستراتيجيات الاتصالية بشكلٍ مستمرٍ، والعمل على توسيع محتواها ليشمل أبعاداً قانونية واجتماعية بشكلٍ أعمق، مع تعزيز التعاون مع مكونات المجتمع المحلي، بما يضمن استمرار التأثير وتوسيع قاعدته في المستقبل.

ربط نتيجة السؤال الرئيسي مع نموذج الدراسة: نموذج رولر لاستراتيجيات الاتصال الموقفية

يتضح من النتائج أن السؤال الرئيس للدراسة يتقاطع بوضوح مع النموذج النظري رولر، والذي يفترض أن فعالية الاتصال ترتبط باختيار الاستراتيجية المناسبة بحسب طبيعة الموقف. فقد أظهرت نتائج الدراسة أن سلطة الأراضي توظف فعلياً مزيجاً من أربع استراتيجيات كما يُحددها النموذج: الاعلام: لتوفير المعلومات، الاقناع: لتعزيز الاتجاهات الوطنية، بناء الاجماع: عبر المجتمع المحلي، والحوار المباشر:

بالتفاعل مع الجمهور، وتتميز الاستراتيجيات بتعدد أدواتها وأساليبها بما يتلاءم مع خصائص الجمهور، وقد تبين أن النموذج المُعتمد يتصف بالمرونة والتنوع، مما يُسهم بوضوح في رفع مستوى الوعي العام وتعزيز الانتماء الوطني في مواجهة ظاهرة تسريب الأراضي بفاعلية.

أما بالنسبة للأسئلة الفرعية، فجاءت مناقشة نتائجها كالتالي:

1. مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الكمي الفرعي الأول والذي ينص على: ما هي الأسس والاستراتيجيات الاتصالية التي تعتمدها سلطة الأراضي الفلسطينية لزيادة الوعي بمخاطر تسريب الأراضي

أظهرت نتائج الدراسة أن سلطة الأراضي الفلسطينية تعتمد نهجاً اتصالي منظماً وفعالاً لرفع الوعي بمخاطر تسريب الأراضي، حيث أبدى أفراد العينة تقييما مرتفعا لمستوى فاعلية هذه الاستراتيجيات، مما يعكس قناعة عامة بأهميتها في تعزيز الاتجاهات الايجابية تجاه حماية الأرض. ويقوم هذا النهج على عدة محاور رئيسية، أبرزها التخطيط الاتصالي الممنهج القائم على تحديد الأهداف وتحليل الجمهور وصياغة الرسائل الملائمة، بالإضافة إلى إشراك المجتمع ومؤسساته الفاعلة في جهود التوعية، مما يضفي على الخطاب الاتصالي شرعية اجتماعية. والاعلام الجماهيري الذي يستخدم لنشر رسائل مدروسة عبر قنوات متعددة تشمل الوسائل التقليدية والمنصات الرقمية، حيث تعتمد المؤسسة على التفاعل الرقمي كوسيلة لتعزيز الحضور والتواصل خارج الإطار التقليدي. أما على مستوى الأسس الاتصالية، فتستند الرسائل إلى مبادئ الشفافية والمصداقية والاتساق والملاءمة، مع التركيز على بناء الثقة من خلال إبراز دور المؤسسة الرقابي والجاد في حماية الأراضي، ما يكسبها تأييداً شعبياً يدعم فاعلية حملاتها.

ويعزى هذا النجاح إلى إدراك المؤسسة لأهمية الاتصال كأداة استراتيجية في ظل بيئة سياسية معقدة، وإلى سعيها لتوظيف الموارد المتاحة بكفاءة رغم التحديات، لاسيما في ظل ضعف البنية الإعلامية في بعض المناطق. لذا حرصت سلطة الأراضي على التخطيط الاتصالي الواعي، والتنوع في الاستراتيجيات

الإعلامية، والتفاعل عبر وسائل التواصل، لتساهم بذلك في رفع الوعي العام، وتعزيز الرقابة المجتمعية، وتشكيل مواقف جماهيرية رافضة للتسريب.

وتتوافق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسات سابقة، مثل دراسة (خطيب، حنين جمال عارف، 2022) حول أهمية تنوع الاستراتيجيات الاقناعية، ودراسة Emmanuel Oyewole (2023) التي أشارت إلى أهمية الاتصال الاستراتيجي في الاستجابة للتحديات المجتمعية، ودراسة Reveilhac, Maud (2022) حول تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل صورة المرشحين السياسيين وتفاعلهم مع الجمهور، ودراستا Abba Issa Auwalu (2021) Mélanie, Jacques (2012) اللتان تبينان أن الاتصال الفعّال يُعزز من وعي المواطنين والتأثير على اتجاهاته، ويُسهم في مساءلة المؤسسات وتقليل الفساد، واختلفت دراستي بخصوصيتها للسياق الفلسطيني، حيث ربطت الاتصال المؤسسي بدورٍ فعليٍ في حماية الأراضي من التسريب، بينما ركزت الدراسات السابقة على الأبعاد العامة للاتصال الاستراتيجي. وتدل النتائج على أهمية الدور المؤسسي الاتصالي حين يبنى على أسس متكاملة وواعية، حيث يمكن أن يشكل أداة فعالة في تعديل اتجاهات الجمهور ورفع وعيه، مما يعزز من مناعته أمام محاولات التضليل، ويساهم فعلياً في حماية الأراضي الفلسطينية من التسريب.

ربط نتيجة السؤال الفرعي الأول مع نموذج الدراسة: نموذج رولر لاستراتيجيات الاتصال الموقفية

يتضح من النتائج أن سلطة الأراضي الفلسطينية تطبق استراتيجيات اتصالية تتماشى مع نموذج رولر لاستراتيجيات الاتصال الموقفية، حيث يظهر النموذج أهمية مراعاة السياق والبيئة المحيطة في اختيار الوسائل الاتصالية المناسبة. وقد اعتمدت سلطة الأراضي على تنويع الوسائط وتكييف الرسائل وفقاً لخصائص الجمهور المستهدف، ما يُجسد البعد الموقفي في الاتصال؛ كما أن التخطيط المسبق للحملات الإعلامية، وتوظيف القنوات الرقمية والمباشرة، يعكس الالتزام بالمبادئ الأساسية في النموذج، مثل التكيف مع الواقع، وبناء الثقة، وتحفيز الاستجابة الجماهيرية. ويظهر ذلك فهماً عميقاً لأهمية استخدام الاتصال كأداة استراتيجية ضمن السياق السياسي والاجتماعي الفلسطيني.

2. مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الثاني والذي ينص على: ما هي العوامل الإعلامية والاجتماعية والقانونية التي قد تؤثر على تنفيذ استراتيجيات الاتصال من قبل سلطة الأراضي الفلسطينية لحماية الأراضي من التسريب؟

أظهرت نتائج الدراسة أن تنفيذ استراتيجيات الاتصال لدى سلطة الأراضي الفلسطينية يتأثر بعوامل إعلامية واجتماعية وقانونية متداخلة، تحد من فاعلية الاتصال في مواجهة تسريب الأراضي. فعلى المستوى الإعلامي، تبرز تحديات تتعلق بضعف البنية التحتية، وتفاوت الكفاءة المهنية في إنتاج الرسائل، إلى جانب نقص الموارد التقنية والمالية وغياب الرؤية الإعلامية طويلة المدى، ما يؤدي إلى تراجع أثر الحملات التوعوية واستمراريتها. أما على الصعيد الاجتماعي، فإن ضعف الوعي بخطورة تسريب الأراضي، وغياب ثقافة المساءلة، والتفاوت الثقافي والتعليمي بين فئات المجتمع، جميعها تحد من الاستجابة المجتمعية للرسائل التوعوية، وتؤثر سلباً في التفاعل معها. إضافةً إلى بعض القيم الاجتماعية والعلاقات التقليدية التي تسهم في إضعاف الدعم الشعبي للمؤسسة. في الجانب القانوني، تشكل تعددية المرجعيات القانونية، وبطء الإجراءات وغياب الردع القانوني، بيئة معقدة تعيق نقل رسائل قانونية واضحة، كما تضعف الثقة بقدرة المؤسسة، خاصة في ظل تدخلات سياسية تؤثر على القرارين القانوني والإعلامي.

تعود هذه التحديات إلى طبيعة البيئة الاتصالية المحاطة بقيود سياسية، وانعدام الاستقرار، مما يحد من حرية التعبير ويضعف من تأثير الحملات التوعوية.

وتتسق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسات سابقة مثل دراسة Avatar Rama Adetya (2022) التي شددت على أهمية البيئة السياسية في تشكيل فعالية الإعلام، وكذلك مع دراسة Kathren Haber (2022) التي أوضحت دور الإعلام في بناء المعتقدات العامة وتعزيز الهوية الوطنية إذا توفرت له بيئة داعمة، واختلفت دراستي بربط فعالية الاتصال بوجود بيئة قانونية ومجتمعية داعمة لحماية الأراضي، بخلاف الدراسات السابقة التي ركزت على البيئة السياسية والإعلامية بشكلٍ عامٍ. وتدل النتائج على أن فاعلية استراتيجيات الاتصال لا تعتمد فقط على مضمون الرسائل، بل تتطلب بيئة داعمة تشمل اعلاماً

مهنياً، ومجتمعاً شريكاً، ونظاماً قانونياً فاعلاً. لذا فإن تعزيز هذه العوامل يُعد ضرورة لضمان فاعلية الجهود الاتصالية المؤسسية في حماية الأراضي من التسريب.

ربط نتيجة السؤال الفرعي الثاني مع نموذج الدراسة: نموذج رولر لاستراتيجيات الاتصال الموقفية

يتضح من النتائج أن استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي لا تُنفذ بمعزل عن العوامل الخارجية، بل تتأثر بالسياقات القانونية والسياسية والإعلامية المحيطة. يبرز ذلك من خلال تداخل البيئة والظروف مع جوهر نموذج رولر المستخدم، مما يستدعي تكييف الاستراتيجية مع الموقف القائم. القيود السياسية والانغلاق الإعلامي من أبرز المعيقات التي تحد من فعالية الاتصال وتضعف التغطية الإعلامية. كما أن الاعتماد الزائد على الرسائل المباشرة يقلل من التفاعل مع الجمهور. تضطر المؤسسة أحياناً إلى تعديل استراتيجياتها لتتناسب مع الإمكانيات المتاحة. النموذج المستخدم يوضح أهمية فهم الواقع وتقييم أبعاده قبل اختيار الوسائل الاتصالية، لذا تظهر الحاجة إلى مرونة في تطبيق الاستراتيجيات بما ينسجم مع التحديات والظروف المختلفة.

3. مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الثالث والذي ينص على: ما هي فعالية استراتيجيات الاتصال التي تستخدمها سلطة الأراضي الفلسطينية في تغيير التصورات المجتمعية حول المخاطر القانونية المرتبطة بتسريب الأراضي؟

أظهرت نتائج الدراسة أن استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي الفلسطينية تظهر درجة عالية من الفعالية في التأثير على التصورات المجتمعية بخصوص المخاطر القانونية المرتبطة بتسريب الأراضي. فقد أظهر المبحوثين وعياً متزايد بتبعات التسريب القانونية، وهو ما يعكس قدرة الخطاب الاتصالي على إعادة تشكيل الفهم العام للقضية. وتعود هذه الفعالية إلى اعتماد المؤسسة نهجاً تكاملياً يجمع بين عرض واضح للمفاهيم القانونية، وتوظيف مضامين توعوية ذات أبعاد وطنية وإنسانية، ما أسهم في تعزيز الأثر العاطفي والعقلي للرسائل. كما تنوعت قنوات إيصال الرسائل لتشمل الإعلام التقليدي،

والمنصات الرقمية، واللقاءات المجتمعية، مما ضمن وصول الخطاب إلى شرائح مختلفة، خاصة فئة الشباب التي تعد عنصراً فاعلاً في تشكيل الاتجاهات العامة. وقد ساعد إدراج عناصر تفاعلية كالجلسات الحوارية وورش العمل على تعزيز المشاركة المجتمعية، بينما ساهم استخدام لغة مبسطة وواقعية في تقريب المفاهيم القانونية إلى الجمهور العام، وإيصال فكرة العواقب القانونية للفرد المتورط. كما أضفى التعاون مع الجهات الرسمية، كالقضاء والأمن، طابعاً جاداً على الخطاب وزاد من مستوى مصداقيته. ورغم هذه النجاحات، كشفت النتائج عن غياب أدوات منهجية منتظمة لقياس فعالية هذه الاستراتيجيات، إضافةً إلى ضعف الاستفادة من التحليلات الرقمية لتتبع الاستجابة الجماهيرية، ما قد يحد من فرص التطوير المستمر.

وتتفق هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة: Guajardo (2023) التي أبرزت دور الرسائل الإعلامية المدروسة في تشكيل الرأي العام وتحفيز التحرك تجاه القضايا الوطنية، اختلفت دراستي بتركيزها على الدمج بين المشاركة المجتمعية والدعم الرسمي كآليةٍ مستدامةٍ لمواجهة تسريب الأراضي، في حين ركزت الدراسات السابقة على دور الرسائل الإعلامية فقط. وتدل النتائج على أن جمع سلطة الأراضي بين المُشاركة المجتمعية والدعم الرسمي يعزز فاعلية الاتصال في تغيير التصورات، ويؤكد أهمية تطوير آليات تقييم وقياس الجماهيري مستدامة، لضمان التأثير طويل المدى.

ربط نتيجة السؤال الفرعي الثالث مع نموذج الدراسة: نموذج رولر لاستراتيجيات الاتصال الموقفية

يتضح من النتائج فعالية استراتيجيات الاتصال في التأثير على وعي الجمهور تجاه المخاطر القانونية المرتبطة بتسريب الأراضي. حيث أظهرت أن استخدام استراتيجيات متعددة ومتكاملة وفقاً للحاجة والسياق يُسهم بوضوح في تعزيز الفهم والاستجابة المجتمعية. كما تم التركيز على أسلوب الاقناع في تقديم المعلومات، إلى جانب اشراك المؤسسات والمجتمع في الحملة الاتصالية. وتوظيف الحوار والوسائل التفاعلية الحديثة لتحقيق تأثير أكبر. هذا التنوع في الأساليب يعكس جوهر نموذج رولر الذي يؤكد على اختيار الاستراتيجية المناسبة بحسب طبيعة الجمهور وظروف الاتصال. ليتضح أن التفاعل بين الأطراف

وإدراك الجمهور يمثلان عناصر محورية في نجاح الاستراتيجية. وقد برز أن السياق المحلي يلعب دوراً مهماً في تحديد مدى ملاءمة النموذج المستخدم وفعاليته.

4. مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الرابع والذي ينص على: ما تأثير استخدام التواصل الفعَّال عبر وسائل الاتصال المتعددة مثل (الإعلام التقليدي، وسائل التواصل الاجتماعي، في تعزيز التفاعل بين سلطة الأراضي الفلسطينية والجمهور في قضية تسريب الأراضي؟

أظهرت نتائج الدراسة أن استخدام سلطة الأراضي الفلسطينية لوسائل الاتصال المتنوعة، مثل الاعلام الرقمي والمنصات الرقمية، ساهم بشكل فعال في تعزيز تواصلها مع الجمهور وزيادة الوعي المجتمعي بقضية تسريب الأراضي. وبرز دور وسائل التواصل الاجتماعي، خاصةً الصفحات الرسمية على "فيسبوك"، في توصيل رسائل توعوية مبسطة وسهلة الفهم، مما شجع على التفاعل ورفع مستوى الإدراك المخاطر المرتبطة بالتسريب.

يعود هذا النجاح إلى قدرة الإعلام الرقمي على تقديم محتوى مرتبط بالحياة اليومية، ما عزز من تفاعل الجمهور وشعورهم بقرب القضية منهم وساهم الانتشار الواسع لاستخدام الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في فلسطين في سرعة انتشار هذه الرسائل، خاصةً في المناطق التي تعاني من تهديد مباشر بالتسريب. مع ذلك، كشفت النتائج عن أن التأثير الأكبر كان في الجانب المعرفي والعاطفي، بينما ظل التأثير السلوكي محدوداً، حيث لم يترجم هذا الوعي مشاركة مجتمعية ملموسة أو مبادرات فعلية. وهذا يشير إلى حاجة سلطة الأراضي لتطوير محتوى اتصالي أكثر تفاعلية وديناميكية، يحفز الأفراد على اتخاذ خطوات عملية، كالمشاركة في حملات الحماية أو نشر الوعي بين الآخرين. كما أن الدمج بين الاعلام التقليدي والرقمي قد يزيد من فعالية الرسائل، ويضمن شمولية أكبر من خلال مخاطبة فئات مختلفة من المجتمع. ويبدو أن قدرة الاعلام الرقمي على التفاعل السريع والمباشر، إضافةً إلى استخدام لغة قريبة من الناس، لعبت دوراً مهماً في رفع الاستجابة، خصوصاً في المناطق الريفية والمُهددة.

تتسق هذه النتائج مع دراسة نعيرات (2017) التي أبرزت دور الإعلام في حماية الهوية الفلسطينية والتراث من الاندثار، ومع دراسة الراجي (2015) التي فرقت بين تأثير الاعلام التقليدي والاجتماعي على السلوك المجتمعي، حيث أظهر الاعلام الرقمي قدرة أعلى على التأثير السلوكي، كما تتفق مع دراسة حلس ومهدي (2010) حول دور الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي، ودراسة Buikeoparau (2023) التي بينت قدرة الإعلام على حشد الرأي العام العالمي. اختلفت دراستي بتركيزها على قضية تسريب الأراضي الفلسطينية وربط الإعلام الرقمي بدورٍ عمليٍ مباشرٍ في تحقيق أثرٍ سلوكيٍ ومشاركةٍ مجتمعيةٍ ملموسةٍ، بينما ركزت الدراسات السابقة على الهوية، التراث، أو التأثير السلوكي العام دون الربط المباشر بالقضية. وتدل النتائج على أن التواصل الفعّال عبر الوسائط المتعددة أصبح ركيزةً أساسيةً في تعزيز العلاقة بين المؤسسة والجمهور، وأن الإعلام الرقمي يُمثل وسيلة استراتيجية لتوسيع الوعي بقضية تسريب الأراضي، مع ضرورة تحسين الرسائل لتشجيع المشاركة العملية، وتحقيق أثر سلوكي ملموس على الأرض.

ربط نتيجة السؤال الفرعي الرابع مع نموذج الدراسة: نموذج رولر لاستراتيجيات الاتصال الموقفية

يتضح من النتائج أن استخدام وسائل الاتصال المتعددة، خاصةً الاعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي، عزز التفاعل بين سلطة الأراضي والجمهور، ورفع من وعيهم بمخاطر تسريب الأراضي. ووفقاً لنموذج رولر للاتصال الموقفي، فإن استراتيجيات الاعلام والاقناع كانت الأبرز، حيث استخدمت الرسائل الإعلامية لنقل المعلومات (الاعلام)، وتم تبسيط المحتوى وتحفيز الاستجابات العاطفية والمعرفية (الاقناع). ومع ذلك، لم يظهر تأثير سلوكي قوي، ما يعكس ضعف تطبيق استراتيجيتا الحوار وبناء الاجماع. فغياب النقاش المفتوح والمشاركة المجتمعية المباشرة قلل من فرص تحويل الوعي إلى سلوك عملي. وعليه، فإن النموذج يشير إلى ضرورة اعتماد مقاربة متكاملة تجمع بين الإعلام والإقناع مع تعزيز الحوار لبناء إجماع فعلي حول قضايا السيادة الوطنية وترجمته سلوكيا على الأرض.

5. مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي الخامس والذي ينص على: ما تأثير العوامل الديموغرافية (مثل العمر، الجنس، المستوى التعليمي) على استجابة الفلسطينيين لاستراتيجيات التوعية بمخاطر تسريب الأراضي؟

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تبايناً واضحاً في استجابة الفلسطينيين لجهود التوعية بمخاطر تسريب الأراضي تبعاً لاختلافاتهم الديموغرافية، مثل العمر والمستوى التعليمي، والمنطقة الجغرافية. حيث جاءت استجابات المشاركين في جميع فقرات المجال مرتفعة، ما يدل على وعيهم بالتأثير الفعلي لهذه العوامل. فقد تبين أن الفئات العمرية الأكبر أبدت وعياً أعمق وارتباطاً وجدانياً أقوى بالقضية، نتيجة تجاربهم التاريخية ومعايشتهم المباشرة لمراحل الصراع على الأرض. في المقابل، كان الشباب أكثر تفاعلاً مع المحتوى الرقمي والوسائل الحديثة، ما يشير إلى ضرورة تنويع الوسائل الاتصالية بما يتناسب مع الفئات العمرية المختلفة. أما المستوى التعليمي، فقد لعب دوراً حاسماً في قدرة الأفراد على تحليل الرسائل الاتصالية، حيث أظهر المشاركون من ذوي التعليم العالي قدرة أكبر على فهم مضامين الحملات القانونية والاجتماعية. كما ساهم الموقع الجغرافي، خصوصاً في المناطق المهددة بتسريب الأراضي، في رفع معدلات الاستجابة، بسبب تأثير التجربة الواقعية اليومية للمخاطر، وهو ما يزيد من شعورهم بالمسؤولية والرغبة في التفاعل، مقارنةً بالمناطق الأقل تهديداً، ورغم هذا الوعي العالي، إلا أن بعض المؤشرات كشفت عن فجوة بين المعرفة والممارسة، حيث لم تترجم مستويات الوعي دائماً إلى مشاركة عملية، كالمشاركة في الحملات او نقل الرسائل إلى الآخرين. ويعزى ذلك إلى غياب أدوات تحفيز فعّالة أو منصات مشاركة مناسبة، ما يؤكد الحاجة لتطوير آليات جديدة تشجع على تحويل هذا الوعي إلى سلوك واقعي ملموس.

وتتوافق هذه النتائج مع دراسة العكروف (2017) التي أكدت أن التفاعل مع الإعلام الرقمي يتأثر بعوامل ديموغرافيةٍ أبرزها "العمر، الجنس، والمستوى التعليمي"، كما تدعم نتائج دراسات أخرى تشير إلى أن الجمهور ليس وحدة متجانسة بل يتفاعل وفق خصائصه الديموغرافية، ما يجعل استراتيجيات الاتصال

أكثر فاعلية حين تراعى هذه الفروقات، واختلفت دراستي بدمج العوامل الديموغرافية مع تصميم محتوىً توعويٍ متخصصٍ يستهدف فئات الجمهور المختلفة في سياق حماية الأراضي من التسريب، في حين ركزت الدراسات السابقة على تأثير الخصائص الديموغرافية على التفاعل الإعلامي بشكلٍ عامٍ دون توظيفها في قضيةٍ محددةٍ. وتدل النتائج على أهمية تبني استراتيجيات اتصال توعوية تراعي الفروقات بين الأفراد، وتصميم محتوى متخصص يستهدف كل فئة وفق خصائصها وظروفها، سواء من حيث الشكل أو المضمون، بما يحقق تفاعلاً أعمق ويعزز من فرص المشاركة المجتمعية الفاعلة في حماية الأرض والتصدي للتسريب.

ربط نتيجة السؤال الفرعي الخامس مع نموذج الدراسة: نموذج رولر لاستراتيجيات الاتصال الموقفية

يتضح من النتائج أن استخدام وسائل الاتصال المتعددة، خاصةً الاعلام الرقمي، أسهم في تعزيز التفاعل مع الجمهور وزيادة وعيه بمخاطر تسريب الأراضي، إلا أن التأثير السلوكي بقي محدوداً. ووفقاً لنموذج رولر للاتصال الموقفي، فإن فعالية الرسائل الاتصالية ترتبط بتحليل السياق وتكييف الاستراتيجيات حسب المواقف. استخدام الاعلام الرقمي يعكس استراتيجية استباقية تفاعلية، لكنها تحتاج إلى دعم باستراتيجيات تحفيزية لتعزيز السلوك العملي. كما بينت النتائج أن العوامل الديموغرافية تؤثر في استجابة الجمهور، بما يتفق مع فرضية النموذج بأن الجماهير غير متجانسة. الجمهور في المناطق المهددة أظهر تفاعلاً أكبر، ما يؤكد أهمية مراعاة الخصائص السكانية. ويوصي النموذج بتبني استراتيجيات اتصال موجهة وفق هذه الخصائص لتحقيق تأثير أعمق.

4.2 مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة النوعية (المقابلات وتحليل المضمون)

نتائج المقابلات مع موظفي ومسؤولي سلطة الأراضي

تركز الأسئلة النوعية في هذه الدراسة على فهم تجارب وآراء المشاركين حول دور الاتصال في التوعية بقضية تسريب الأراضي، وتهدف إلى استكشاف الجوانب التي لا يمكن قياسها كمياً من خلال تحليل

مضمون المقابلات. وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة النوعية التي تتضمن الإجابة عن التساؤلات وهي كما يلي:

1. بينت نتائج الدراسة حول الاستراتيجيات المختلفة التي تستخدمها سلطة الأراضي لرفع الوعي حول تسريب الأراضي، أن الاستراتيجية الاقناعية والاستراتيجية القائمة على المشاركة المجتمعية الميدانية الأكثر فاعلية في رفع وعي الجمهور حول مخاطر تسريب الأراضي، فقد حظيت استراتيجية الاقناع بأعلى درجة استجابة بين أفراد العينة، الأمر الذي يشير إلى فاعليتها في خلق قنوات تواصل مباشرة بين المؤسسة والجمهور، وتوفير بيئة تفاعلية تسهم في بناء الفهم وتعزيز الثقة. ويرتبط نجاح هذه الاستراتيجية بقدرتها على المزج بين نقل المعرفة والتأثير في المواقف، من خلال الجمع بين المنطق والمحتوى العاطفي، وتقوم استراتيجية المشاركة المجتمعية من خلال لقاءات تواصلية حوارية عبر الورش والندوات والزيارات الميدانية، ويُسهم حضور مختصين قانونيين وممثلين رسميين من سلطة الأراضي في إضفاء طابع رسمي ومصداقيةً أكبر على هذه الأنشطة، خصوصاً في المناطق التي تواجه تهديداً مباشراً بمصادرة الأراضي؛ هذا التفاعل المباشر يمكن الجمهور من طرح تساؤلاتهم وتلقي ردود آنية، ما يعمق فهمهم ويزيد من تبنيهم للقضية رغم محدوديته.

في المقابل أظهرت الاستراتيجيات القائمة على وسائل الاعلام التقليدي والرقمي تأثيراً إيجابياً، وإن كان أقل نسبياً من نظيرتها الميدانية، ويرجع ذلك إلى محدودية التفاعل الفوري في هذه الوسائل، والتي تعد من العناصر الحاسمة في بناء وعي مستدام. فعلى الرغم من أن الوسائل الرقمية تتيح انتشاراً واسعاً وسرعةً في النشر، إلا أن فاعليتها تظل مشروطة بجودة المحتوى وملاءمته لخصوصية الجمهور المستهدف. أما الاستراتيجية الورقية عبر الملصقات والإرشادات القانونية المكتوبة فقد جاءت في المرتبة الأخيرة من حيث التأثير، الأمر الذي قد يعزى إلى انخفاض الجذب البصري وضعف التفاعل، مما يجعل من الصعب ترسيخ المعلومات في الوعي العام، لا سيما في ظل غياب سياق تفاعلي داعم.

وتشير هذه النتائج إلى تعزيز أهمية استراتيجية المشاركة الميدانية في سياقات القضايا الوطنية الحساسة، كونها تتيح للمؤسسة بناء علاقة ثقة مع الجمهور وتعميق فهمه، لا سيما في المناطق التي تشهد محاولات حقيقية لتسريب الأراضي، كما تبرز أهمية تبني نهج اتصالي متعدد القنوات يراعي الدمج بين استراتيجية التثقيف والاعلام لتعزيز التأثير وشمول التغطية مع مراعاة التوازن في استخدام وسائل الاعلام الرقمي والتقليدي من جهة، والتواصل المباشر من جهة أخرى.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة جاك(2024) التي أكدت دور استراتيجية الاقناع عبر اللقاءات الميدانية في تعزيز الهوية الوطنية، ودراسة الخضر(2018) التي بينت فعالية الاتصال المباشر في إدارة الأزمات. كما دعمتها دراسة Buikeo (2023) التي شددت على ضرورة الدمج بين الاعلام والنشاطات الميدانية لتحقيق التأثير المطلوب، اختلفت دراستي عن الدراسات السابقة بتركيزها على الجمع بين اللقاءات الميدانية ووسائل الإعلام بشكلٍ تكاملي لتعزيز الهوية الوطنية ضمن السياق الفلسطيني، بينما ركزت الدراسات الأخرى على كل عنصر بشكلٍ منفصلٍ وفي سياقاتٍ عامةٍ.

ربط نتيجة سؤال المقابلة الأول مع نموذج الدراسة: نموذج رولر لاستراتيجيات الاتصال الموقفية

بالاعتماد على النتائج يتضح أن سلطة الأراضي الفلسطينية توظف استراتيجيات اتصال تتماشى مع نموذج رولر، والذي يؤكد أهمية اختيار الاستراتيجية الأنسب بناءً على طبيعة الموقف والجمهور والسياق المحيط. لتظهر أن الاستراتيجية الأكثر فاعلية كانت المشاركة الميدانية والتي تنسجم مع استراتيجية الحوار في نموذج رولر، حيث تتسم بالتفاعل المباشر وتعزيز الثقة بين المؤسسة والجمهور، وهو ما يتناسب مع طبيعة القضية المرتبطة بالهوية والسيادة. بينما اعتمدت المؤسسة استراتيجيات الاقناع والاعلام بشكل أكبر بهدف نقل المعلومات والتأثير على المواقف والاتجاهات العامة، خاصةً لدى الفئات التي يصعب الوصول إليها ميدانياً عبر وسائل الاعلام التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي ويُظهر هذا التنوع في الوسائل قدرة سلطة الأراضي على تكييف أدواتها الاتصالية بحسب خصوصية كل موقف، ما يعكس توظيف عملي لمبادئ نموذج رولر في تعزيز فاعلية التواصل حول قضية التسريب.

2. بينت النتائج حول كيف تُسهم استراتيجيات الاتصال في زيادة الوعي بمخاطر تسريب الأراضي، يتضح أن الاستراتيجيات الاتصالية المُعتمدة من قبل سلطة الأراضي الفلسطينية تلعب دوراً محورياً في تعزيز الوعي الجماهيري بمخاطر تسريب الاراضي، حيث جاء هذا البعد في صدارة مجالات التأثير، إذ ساهمت هذه الاستراتيجيات في تشكيل إدراك واضح لدى الجمهور حول أهمية حماية الأرض، وتحفيزهم على اتخاذ خطوات فعلية مثل التبليغ عن محاولات التسريب وتوثيق الملكيات. كما جاء تأثير التوعية القانونية في المرتبة الثانية، وهو ما يشير إلى أهمية نقل المعلومات المرتبطة بحقوق الأفراد وواجباتهم تجاه أراضيهم، وبالتالي إشراكهم بشكلٍ عملي في عملية الحماية.

ويعزى هذا التأثير إلى تنوع استراتيجيات الاتصال وأدواته وتكاملها، لا سيما التوازن بين الاتصال المباشر والتوعية القانونية والاعلام الرقمي، مما منح الرسائل الرسمية بعداً وطنياً وانسانياً يتجاوز نقل المعرفة نحو التأثير الفعلي في السلوك.

وتشير هذه النتائج إلى أن الاستراتيجيات لم تكن محايدة أو عامة، بل جاءت موجهة ومبنية على فهم دقيق لخصوصية الجمهور الفلسطيني، ولامست الجوانب الحساسة المرتبطة بالهوية والانتماء، وتحويلها للقضية كأولوية وطنية وأمنية.

تظهر هذه النتائج نجاح سلطة الأراضي في تصميم خطاب اتصالي موجه يراعي خصوصية السياق الفلسطيني، ويجمع بين الطرح العقلاني (البيانات، القوانين، المخاطر)، والمخاطبة الوجدانية (الدفاع عن الأرض والهوية)، مما ساعد في إعادة توجيه الرأي العام نحو اعتبار قضية تسريب الأراضي أولوية وطنية. وتدل النتائج إلى أن الاتصال المؤسسي حين يكون قائماً على فهم الجمهور وتوظيف أدوات فعَالة، يمكن أن يتحول من مجرد وسيلة توعوية إلى قوة دافعة للمشاركة المجتمعية الفاعلة، وهو ما يعزز من فاعلية الدور الاتصالي للمؤسسات الوطنية في القضايا المصيرية.

وتتفق النتائج مع دراسة خضر (2018) التي أكدت ان الاتصال المتخصص يُعزز الوعي ويقود إلى سلوك وقائي، ودراسة حلس ومهدي(2010) حول دور الاعلام في رفع وعي الشباب، ودراسة Buikeo (2023) حول تأثير الاعلام على الوعي بقضية تسريب الأراضي، واختلفت الدراسة بالتحليل العملي لتأثير الاتصال المُتخصص على سلوك الجمهور تجاه قضية تسريب الأراضي، مقارنةً بالدراسات السابقة التي تناولت الوعي بشكلٍ عامٍ دون ربطه بسلوكٍ وقائيٍ محدد في السياق الوطني الفلسطيني.

ربط نتيجة سؤال المقابلة الثاني مع نموذج الدراسة: نموذج رولر لاستراتيجيات الاتصال الموقفية

وفق نموذج رولر، يركز الاتصال على مراعاة الظروف والسياقات الموقفية التي تحيط بالرسالة والمرسل والمتلقي، وهذا ما يفسر نجاح الاستراتيجيات الاتصالية في رفع الوعي بمخاطر تسريب الأراضي. يعد تطبيق استراتيجية الحوار والمشاركة القائمة على التفاعل وفقا لما يقترحه النموذج، يتيح للمستهدفين فهم الرسالة بشكل أعمق والمشاركة في النقاش، مما يعزز تأثير الرسالة ويحفزهم على اتخاذ خطوات عملية مستمدة من تنوع الوسائل المستخدمة مثل الورش التوعوية التي تسمح بالحوار المباشر الذي يعكس تطبيقاً واضحاً. كما أن التركيز على التوعية القانونية يبرز أهمية ملاءمة المحتوى للظروف الاجتماعية والقانونية الخاصة بالجمهور، وهو ما يؤكد أن الاتصال لا يكون ناجحاً إلا إذا تم تصميمه بما يتناسب مع الموقف والاحتياجات الفعلية للجمهور.

3. بينت النتائج حول الادوات الإعلامية الأكثر فاعلية التي تستخدمها سلطة الأراضي في توعية المجتمع، أن هناك تفاوتاً في فاعلية الأدوات الإعلامية التي تعتمدها سلطة الأراضي تبعاً لطبيعة الوسيلة والجمهور المستهدف، فقد جاءت وسائل التواصل الاجتماعي في صدارة الأدوات الأكثر تأثيراً، نظراً لقدرتها على التفاعل المباشر وسرعة الانتشار، خاصةً بين فئة الشباب، مما يجعلها أداة فعالة في إيصال الرسائل وتحفيز الحوار المجتمعي. تليها في التأثير الوسائل التقليدية كالتلفزيون والإذاعة، التي مازالت تحظى بثقة فئات عمرية معينة، رغم افتقارها للتفاعل. أما اللقاءات الميدانية، فعلى الرغم من

عمق أثرها، إلا أن محدودية حضورها وصعوبة تنظيمها قللت من انتشارها، ما يشير إلى ضرورة تطوير آليات تنفيذها لزيادة فاعليتها.

وتدل هذه النتائج على أهمية اعتماد استراتيجية اتصال تكاملية، تعتمد على المواءمة بين الوسائل الرقمية الحديثة والتقليدية والأنشطة الميدانية، على نحو يراعي تنوع الجمهور الفلسطيني واختلاف احتياجاته، ويضمن وصول الرسائل التوعوية بفعالية في سياق معقد كالواقع الفلسطيني، ومن هنا تبرز الحاجة الى تحديث الخطاب الإعلامي باستمرار، وتكييفه مع متغيرات الواقع الفلسطيني، للحفاظ على فعالية التواصل وتحقيق الأهداف المرجوة في حماية الأرض والهوية.

وتتفق النتائج مع دراسة (عجوة إبراهيم، 2021) التي أكدت فعالية مواقع التواصل في التأثير على اتجاهات الجمهور، ودراسة (العكروف على،2017)، التي بينت أن الفئات الشبابية تتفاعل بدرجة أعلى مع الوسائط الرقمية، وكذلك مع دراسة (حسن نعيرات،2017) التي شددت على أهمية الاعلام التقليدي في الوصول إلى جمهور لا يستخدم الوسائل الرقمية بانتظام، اختلفت الدراسة بدمج التأثير الرقمي والتقليدي مع التركيز على التفاعل الشبابي والجمهور غير الرقمي في فلسطين، بينما ركزت الدراسات الأخرى على نوعٍ واحدٍ من الوسائط فقط وفي سياقاتٍ غير فلسطينيةٍ.

ربط نتيجة سؤال المقابلة الثالث مع نموذج الدراسة: نموذج رولر لاستراتيجيات الاتصال الموقفية

تظهر النتائج احتلال وسائل التواصل الاجتماعي المرتبة الأولى إذ يعكس توافق الوسيلة مع طبيعة الجمهور الشاب وحاجتهم إلى تفاعل سريع وديناميكي، وهو ما يتماشى مع استراتيجيات الاقناع والحوار التي يدعو إليها النموذج. أما وسائل الاعلام التقليدية، فتلعب دوراً في مواقف تتطلب بثاً أحادي الاتجاه لجمهور مختلف مثل كبار السن، وهذا يعكس تنويع الاستراتيجيات حسب مواقف التواصل المختلفة. اللقاءات المجتمعية المباشرة، رغم محدودية انتشارها، تمثل نموذجاً للحوار المباشر الذي يؤكد عليه النموذج في المواقف التي تتطلب تفاعلاً شخصياً لتعزيز المصداقية والثقة. هذه النتائج تدعم أهمية تكامل

الوسائل الإعلامية وتكييفها حسب السياق والجمهور لتحقيق تأثير اتصالي فعال وفقاً لنموذج رولر الذي يرى ضمان فعالية الاتصال من خلال اختيار الوسيلة الإعلامية التي تتناسب مع خصائص الموقف والجمهور.

4. بينت النتائج حول تأثير استراتيجيات الاتصال في تغيير التصورات المجتمعية حول تسريب الأراضي، أن الاستراتيجيات الاتصالية التي تنفذها سلطة الأراضي الفلسطينية كان لها أثر فعال في تعديل التصورات المجتمعية تجاه ظاهرة تسريب الأراضي، واحتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى من حيث التكرار والدلالة، تلتها فقرة " زيادة الوعي" ما يعكس أثراً مزدوجاً على الفهم والسلوك العام. إذ تجاوز تأثيرها الجانب المعرفي والمعلوماتي ليطال إعادة تشكيل الاتجاهات العامة للمواطنين حيال هذه الظاهرة. وقد اتضح من خلال إجابات المشاركين وجود تحول ملموس في إدراك الجمهور لخطورة التسريب، حيث أصبحوا أكثر وعياً بأبعاده الوطنية والاستراتيجية، ما يؤكد الدور المحوري للاتصال في بناء الوعي الجمعي.

كما بينت النتائج أن تفاعل الجمهور مع الرسائل الاتصالية لم يقتصر على التلقي السلبي، بل ظهر في سلوكيات عملية مثل المبادرة بتوثيق الأراضي والمشاركة في اللقاءات المجتمعية، الأمر الذي يشير إلى انتقال الرسائل من مستوى الفهم إلى مستوى التأثير السلوكي، مما يعزز من فاعلية الوسائل الاتصالية كأدوات تواصل مجتمعي.

ويُعزى هذا الأثر الإيجابي إلى توظيف مزيج متكامل من الاستراتيجيات الاتصالية التي تدمج الوسائط الرقمية التقليدية، إلى جانب اللقاءات التفاعلية، مما ساعد على بناء خطاب اتصالي متوازن قادر على تجاوز الحواجز الثقافية والاجتماعية. وتم تصميم الرسائل بما يتلاءم مع الخصائص المتنوعة للجمهور. الأمر الذي عزز من مصداقية الخطاب الاتصالي وسهّل استيعابه، كما ساهمت الورش التوعوية في تفكيك

المفاهيم الخاطئة، وتوفير مساحة للحوار، مما أعاد بناء العلاقة بين المواطن والجهات الرسمية على أسس من الثقة والشراكة في حماية الأرض.

وتدل هذه النتائج على أهمية تبني نموذج اتصال استراتيجي شامل، لا يقتصر على تزويد الجمهور بالمعلومات، بل يبنى على أسس معرفية ونفسية تراعي الخصائص المجتمعية، ويهدف إلى تصحيح المفاهيم المغلوطة وتأسيس وعي جمعي قادر على مقاومة التسريب ورفضه.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة خطيب(2022) التي أكدت دور الاتصال الاقناعي في تغيير التصورات تجاه القضايا الوطنية، ومع دراسة Buikeo(2023) التي أبرزت أثر الإعلام في تشكيل الرأي العام تجاه تسريب الأراضي، كما تعززها دراسة Guajardo (2023) التي أوضحت أهمية تكييف الرسائل الاتصالية لتحقيق التأثير في الحملات السياسية والاجتماعية، اختلفت دراستي بتركيزها على تكييف الرسائل الاتصالية لتحقيق التأثير السياسي والاجتماعي لمواجهة تسريب الأراضي، بينما الدراسات السابقة ركزت على تأثير الإعلام بشكلٍ عامٍ دون تحليل طريقة التكييف ضمن السياق الفلسطيني.

ربط نتيجة سؤال المقابلة الرابع مع نموذج الدراسة: نموذج رولر لاستراتيجيات الاتصال الموقفية

تظهر النتائج تكامل استراتيجيات الاتصال والوسائل الإعلامية وتكييف الرسائل بما يتناسب مع خصوصيات الفئات المستهدفة. هذا التكيف الموقفي ساهم في رفع مصداقية الخطاب الاتصالي، وتسهيل فهم الجمهور، مما أدى إلى تحولات إيجابية في الإدراك والسلوك، كما أن الاعتماد على اللقاءات التفاعلية والورش الميدانية يعكس أهمية الحوار المباشر، وهو عنصر رئيسي في النموذج لتحقيق التغيير الاجتماعي والذهني المطلوب. هذا يدل على أن الاتصال في المواقف الحساسة يحتاج إلى مرونة في اختيار الأساليب والرسائل لتغيير التصورات بشكل فعّال، ووفقاً لنموذج رولر يتم تقييم وتكييف استراتيجية الاتصال بناءً على ظروف الموقف التي تشمل طبيعة الجمهور، الرسالة، والوسائل المستخدمة. وهو ما ظهر كتطبيق عملي للنموذج في تغيير التصورات المجتمعية حول تسريب الأراضي.

5. بينت النتائج حول أهمية تطوير استراتيجيات الاتصال لزيادة المشاركة المجتمعية في حماية الأراضي، أن هناك وعي متزايد لدى الجمهور بأهمية تطوير استراتيجيات الاتصال من أجل تعزيز المشاركة المجتمعية في حماية الأراضي والتصدي لعمليات تسريبها. حيث لم يعد ينظر الى الاتصال بوصفه مجرد وسيلة إعلامية لنقل المعلومات، بل كأداة تعبئة وتحفيز تسهم في إشراك المواطنين بفاعلية في الجهود الوطنية لحماية الحقوق العقارية. وقد احتلت فقرة" زيادة التفاعل عبر منصات التواصل الاجتماعي" المرتبة الأولى من حيث الأهمية، تلتها فقرة" تعزيز التعاون مع المنظمات المحلية ووسائل الاعلام"، ثم تنظيم اللقاءات المجتمعية الميدانية". ويشير هذا الترتيب إلى أن فعالية الاتصال لم تعد تقاس فقط بالتفاعل الإعلامي، بل بقدرة الاستراتيجية الاتصالية على تحويل الوعي إلى مشاركة عملية، عبر تصميم آليات تواصل حديثة تسهل مساهمة الجمهور في مقاومة التسريب. وقد برزت الوسائل الرقمية وخاصة منصات التواصل الاجتماعي، كأدوات رئيسية في تحفيز الفئات الشابة نظراً لقدرتها على الدمج بين التفاعلية والانتشار وسرعة الوصول. وأشارت النتائج إلى أهمية إدماج أدوات جديدة مثل التطبيقات الرقمية، وتقنيات الواقع المعزز، والمحتوى البصري التوثيقي، بما يواكب تحولات اهتمامات الجمهور وتطلعاته في البيئة الرقمية. كما أظهرت النتائج أن الجمهور لم يعد يكتفي بدور المتلقي، بل يسعى إلى أدوات تمكنه من لعب دور نشط في التوعية المجتمعية، والدفاع عن حقوقه وحقوق مجتمعه، وهو ما يعكس انتقالاً من مرحلة التلقي إلى مرحلة التفاعل والمشاركة، الأمر الذي يمثل نقلة نوعية في طبيعة الاتصال المجتمعي.

وترتبط فعالية هذا التحول بمدى قدرة أدوات الاتصال على التكيف مع احتياجات الجمهور، وتقديم رسائل ذات صلة مباشرة بواقعهم الاجتماعي والثقافي. فكلما كانت الرسائل موجهة بشكل دقيق، وتضمنت تفاعلاً حقيقياً، زادت احتمالات مشاركة المواطنين في الأنشطة المجتمعية المتعلقة بحماية الأراضي.

وتُشير هذه النتائج إلى ضرورة تبني خطة تطويرية شاملة لاستراتيجيات الاتصال، تتضمن إعادة صياغة الرسائل الاعلامية، وتوسيع الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاعلام، وتوظيف التكنولوجيا الرقمية بأساليب مبتكرة. إذ أن النجاح في تحفيز المشاركة المجتمعية يتطلب أن يكون الاتصال قريباً من الواقع المعيشي للجمهور، ويعكس تطلعاته وأولوياته.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة Guajardo (2023) التي تناولت دور الاتصال الاستراتيجي في تحفيز المشاركة الجماهيرية، ودراسة Oyewole (2023) التي أكدت أهمية بناء الثقة من خلال أدوات تفاعلية، كما تدعمها دراسة Haber (2022) التي أبرزت أهمية الإعلام في دفع التحولات المجتمعية حول القضايا الوطنية، اختلفت دراستي بتركيزها على تحليل دور أدوات التفاعل في بناء الثقة والمشاركة الجماهيرية حول قضية تسريب الأراضي، على عكس الدراسات السابقة التي ركزت على دور الإعلام بشكلٍ أحاديٍ وفي سياقاتٍ دوليةٍ.

ربط نتيجة سؤال المقابلة الخامس مع نموذج الدراسة: نموذج رولر لاستراتيجيات الاتصال الموقفية

يتضح من النتائج أن زيادة المشاركة المجتمعية تتطلب تكييف الوسائل والرسائل لتناسب احتياجات الجمهور وبيئتهم الاجتماعية والثقافية، مما يعزز تحفيزهم للانخراط العملي، استخدام تقنيات تفاعلية مثل الواقع المعزز والمحتوى الرقمي الجاذب يعكس استجابة استراتيجيات الاتصال للتغيرات التكنولوجية والاجتماعية في الموقف الحالي. كما يؤكد النموذج على أن الاتصال الناجح لا يقتصر على نقل المعلومات بل يعمل كأداة تعبئة مجتمعية تتطلب بناء الثقة وتعزيز التفاعل عبر القنوات المناسبة. لذلك، تطوير هذه الاستراتيجيات وفق مبدأ التكيف مع الموقف يعزز الفاعلية في تحقيق المشاركة الجماهيرية الفاعلة، ويتوافق بذلك مع نموذج رولر الذي يشير إلى ضرورة ملاءمة استراتيجيات الاتصال مع الموقف لتحقيق التفاعل المطلوب.

6. بينت النتائج حول تأثير المتغيرات السياسية والأمنية على فاعلية استراتيجيات الاتصال في تغيير التصورات المجتمعية، أنها ليست مجرد عوامل محيطة بعملية الاتصال، بل تمثل محددات رئيسة تؤثر بعمق في فاعلية استراتيجيات الاتصال وقدرتها على تغيير التصورات المجتمعية. فقد تبين وجود تأثير مباشر لهذه الاستراتيجيات في تعديل تصورات الجمهور حول تسريب الأراضي، لا سيما في ظل الأحداث السياسية المتسارعة، مثل الحروب أو التصعيدات العسكرية. وقد احتلت فقرة " فروقات معدلات التوعية قبل وبعد الحرب الأخيرة" المرتبة الأولى من حيث التكرار والدلالة، مما يدل على أن الأزمات السياسية تُعد لحظات محفزة لزيادة التفاعل المجتمعي مع الرسائل الإعلامية، ودافعة للمؤسسات الرسمية إلى إعادة بلورة خطابها الإعلامي بما يتماشى مع الحالة الوطنية الطارئة. ففي هذه الفترات، يصبح الجمهور أكثر استعداداً لتلقي الرسائل ذات الطابع الوطني والتعبوي، خصوصاً عندما تكون مصاغة بلغة قريبة من وجدانه، وتحمل مضامين تعكس مفاهيم المقاومة والصمود والانتماء. برز الدور المحوري للإعلام الرقمي في هذا السياق، من حيث مرونته وسرعة استجابته في تغطية الوقائع وربطها بالقضايا الاستراتيجية مثل حماية الأرض، مما عزز من وعي الجمهور وربط الأحداث السياسية بمخاطر تسريب الأراضي، بطريقة تُعزز من مشاعر الالتزام والمسؤولية الجماعية.

كما أظهرت النتائج أن النشاط الميداني المكثف الذي تبذله المؤسسات الرسمية خلال فترات الأزمات يضفي مزيداً من المصداقية على الرسائل الإعلامية، ويحول أدوات الاتصال إلى وسائل تعبئة وطنية فاعلة، تتجاوز الوظيفة الإخبارية إلى وظيفة توجيهية تعبر عن نبض الشارع وتدعم الروح الجماعية. وقد شكلت الحرب الأخيرة نموذجاً واضحاً لهذا التحول، حيث تم إعادة الجهد الإعلامي نحو قضايا سيادية جوهرية كالدفاع عن الأرض، ما يعكس أهمية انسجام الاتصال مع السياق الأمني والسياسي.

وترتبط فاعلية هذا التأثير بقدرة المؤسسات الإعلامية على تكييف رسائلها بما يتماشى مع مزاج الجمهور، وتقديم خطاب يتسم بالحساسية للسياق السياسي والأمني، بحيث تتحول الأزمة إلى فرصة لرفع الوعي الجماعي، وتعزيز الانخراط في الدفاع عن القضايا الوطنية.

وتدل هذه النتائج إلى أن استراتيجية الاتصال في السياقات المتغيرة يجب أن تكون ديناميكية، قادرة على التفاعل السريع مع الحدث، وعلى إنتاج رسائل تجمع بين المضمون التوعوي والبعد الوجداني، ما يسهم في تحويل التحديات إلى لحظات تعبئة وطنية تعزز من تماسك المجتمع واستعداده للتصدي لمحاولات التسريب.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الخضر (2018) التي تناولت إدارة الاتصال في الأزمات ودوره في رفع الوعي، كما تدعمها دراسة Guajardo (2023) التي بينت أهمية تعديل الخطاب الإعلامي خلال الظروف الطارئة، ودراسة Jacques (2012) التي ناقشت العلاقة بين الاعلام وسياق السياسات الاستيطانية والجدار وتأثيرها في تشكيل التصورات المجتمعية، اختلفت دراستي بالتركيز على تعديل الخطاب الإعلامي خلال الظروف الطارئة وربطه بالسياسات الاستيطانية والجدار في فلسطين، بينما تناولت الدراسات السابقة هذه العوامل بشكلٍ منفصلٍ أو نظريٍ وفي سياقات أخرى.

ربط نتيجة سؤال المقابلة السادس مع نموذج الدراسة: نموذج رولر لاستراتيجيات الاتصال الموقفية

يتضح من النتائج أنه في سياق المتغيرات السياسية والأمنية، مثل الأزمات والحروب، يزداد وعي الجمهور وحساسيته، مما يجعل الاتصال أكثر تأثيراً إذا ما تم توجيهه بشكل يتناسب مع هذا الموقف الخاص. فعالية استراتيجيات الاتصال في هذه الحالة تعتمد على سرعة ومرونة تعديل الرسائل والوسائل لتلائم الواقع الأمني والسياسي المتغير. استخدام وسائل الإعلام الرقمية خلال الأزمات يعكس قدرة النموذج على استغلال قنوات تواصل تفاعلية وسريعة لتلبية حاجات الجمهور المتزايدة للمعلومات والتوجيه، يعزز تعديل الخطاب ليعكس المسؤولية الوطنية والواقع الراهن من مصداقية الرسالة، وهو عنصر جوهري في نموذج رولر لضمان قبول الجمهور وتغيير التصورات بفعالية. إذ يرتبط نجاح الاتصال في ظل المتغيرات السياسية والأمنية ارتباطاً وثيقاً بالتكيف الموقفي للرسائل والاستراتيجيات، مما يؤكد أهمية المرونة والقدرة

على الاستجابة السريعة التي يركز عليها النموذج، إذ يعتبر النموذج الموقف من أهم عوامل تحديد فعالية الاتصال، ويتطلب كل موقف تكيفاً دقيقاً في استراتيجية الاتصال بناءً على الظروف المحيطة.

4.3 مناقشة النتائج المتعلقة بالمقابلات مع مسؤولين قانونيين من مؤسسات ودوائر عدة

مناقشة نتائج مقابلة المستشار القانوني في جهاز المخابرات– (محمود أبو راس)

أظهرت نتائج المقابلة أن جهاز المخابرات الفلسطيني يعتمد الإجراءات الوقائية في التعامل مع ظاهرة تسريب الأراضي عبر التوعية والتواصل المباشر مع أصحاب الأراضي والمجالس المحلية، إضافةً إلى الاعتماد على الإجراءات القانونية الرادعة كالاعتقال والتحويل للمحاكم. هذه المنهجية تعكس تطبيقاً عملياً لمبادئ الاتصال الوقائي التي تركز على التدخل المبكر لمنع وقوع الأزمات، وهو ما ينسجم مع نموذج رولر للاتصال الموقفي الذي يشدد على أهمية تقييم طبيعة الأزمة لتحديد نوع الاستراتيجية المناسبة. برزت معوقات رئيسية كضعف وعي المواطنين، وسوء الأوضاع الاقتصادية، وانتشار الفلسطينيين بالخارج مما يصعِب الوصول السريع إليهم، يعتبر الاتصال الوقائي في هذه الحالة أداة حيوية لإدراك المخاطر في مراحلها الأولية، بهدف تقليل الأضرار والحد من انتشار ظاهرة التسريب. هذه الاستراتيجية تستهدف بناء وعي مجتمعي قوي يعزز من قدرة المواطنين على حماية ممتلكاتهم، ما يعمم الرؤية التي تبرزها الدراسات الاكاديمية حول أهمية التواصل الفعال في تعزيز الهوية الوطنية وتأمين الأمن المجتمعي.

في ضوء المعوقات التي ذكرها المستشار، يبرز دور الاتصال كوسيلة لتعزيز الفهم الجماعي وتحفيز المشاركة المجتمعية رغم التحديات البيئية والاجتماعية. هذه المعوقات تشكل عامل ضغط يدفع الى تطوير أدوات اتصال أكثر تكاملاً وابتكاراً، بحيث تتجاوز حدود الاتصال التقليدي إلى تفعيل قنوات تواصل حديثة تستهدف كافة الفئات وخاصةً المتنقلة أو المغتربة.

يُعزى ذلك إلى طبيعة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، إذ أن معالجة التسريب بعد وقوعه تصبح أكثر صعوبةً، لذا يتطلب العمل الوقائي السريع قبل إتمام عمليات التسريب.

وتدل النتائج على أهمية تكامل استراتيجيات الاتصال والآليات القانونية في مواجهة التحديات التي يفرضها الاحتلال، حيث يشكل الاتصال الوقائي الموجه حسب نموذج رولر أداة فعّالة لتعزيز حماية الأراضي ودعم الامن الوطني، مع ضرورة تطوير الوسائل والبرامج التوعوية لتجاوز معوقات الوعي والانتشار السكاني الفلسطيني.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أكدته دراسة عبدالعال (2024) حول أهمية استراتيجيات الاتصال الوقائي لتعزيز الهوية الوطنية، ومع دراسة عبد الله (2021) التي تناولت تسريب الأراضي كجريمة تهدد الأمن الوطني. ويُعد تركيز جهاز المخابرات على العقوبات الرادعة متفقاً مع ما طرحته دراسة مطور (2021) حول التشديد القانوني لردع التسريب، اختلفت دراستي بإبراز العلاقة المباشرة بين استراتيجيات الاتصال الوقائي والعقوبات الرادعة لتعزيز الهوية الوطنية وحماية الأراضي في السياق الفلسطيني، بينما ركزت الدراسات السابقة على الجوانب القانونية أو الإعلامية بشكلٍ منفصلٍ.

ربط نتيجة مقابلة أ. محمود أبو راس مع نموذج الدراسة: نموذج رولر لاستراتيجيات الاتصال الموقفية

يتجلى ارتباط نتائج المقابلة بنموذج رولر للاتصال الموقفي من خلال اعتماد جهاز المخابرات على استراتيجية الاتصال الوقائي، التي تعد أحد الأنماط الأساسية في هذا النموذج. حيث يشير أولاً، إلى أن مواجهة الأزمات تتطلب تقييم السياق ثم اختيار الاستراتيجية الأنسب، مثل الوقاية أو التصحيح والدفاع أو الاقناع أو بناء الاجماع، وفي حالة تسريب الأراضي اعتمد الجهاز نهج الوقاية عبر التدخل المبكر بالتوعية والتواصل المجتمعي، إلى جانب الإجراء القانوني، وهو ما يعكس الجمع بين أبعاد الاتصال القانوني والاجتماعي. كما يظهر في المقابلة توظيف استراتيجيات الحوار مع المجالس المحلية مما يشير إلى عنصر بناء الاجماع، بينما تمثل العقوبات القانونية بعداً من أبعاد الاقناع الردعي، وهو ما يؤكد التطبيق المتوازن لمراحل الاتصال الموقفي حسب طبيعة التهديد وحجم الأزمة.

نتائج مقابلة مسؤول هيئة الجدار والاستيطان – قصي عواد

كشفت نتائج المقابلة أن هيئة الجدار والاستيطان ترصد ارتفاعاً ملحوظاً في عدد صفقات تسريب الأراضي بالضفة الغربية بين 2019–2025، مع تركيز التسريب في مناطق الشمال والوسط. وقد اتبعت الهيئة إجراءاتٍ قانونيةٍ مثل تقديم الاعتراضات وتحفيز المواطنين على حماية أراضيهم.

بالنظر إلى ما ورد في المقابلة فإن النتائج تعكس مؤشرات مقلقة بشأن تزايد عمليات تسريب الأراضي، لا سيما في مناطق محددة تشهد نشاطاً استيطانياً مكثفاً، هذا التصاعد لا يمكن فصله عن السياق السياسي العام، الذي يتسم بتسارع في تنفيذ المشاريع الاستيطانية ومحاولات فرض الأمر الواقع على الأرض، ما يجل هيئة الجدار والاستيطان في موقع المواجهة المباشرة، ليس فقط من خلال المتابعة القانونية بل عبر محاولات لتحفيز المواطن على القيام بدوره في حماية أرضه، تعكس النتائج بعداً استراتيجيًا في تعامل الهيئة، يقوم على تمكين الأفراد من خلال التوعية والمرافقة القانونية. هذا التوجه يشير إلى إدراك واضح بأن السيطرة على الأرض تبدأ من وعي الناس بحقوقهم، وليس فقط من الإجراءات الرسمية. ورغم الجهد المبذول، إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في حجم الضغط الإسرائيلي وتسارع وتيرة المصادرة، ما يزيد من الحاجة إلى تطوير أدوات الاتصال المجتمعي وتعزيز الانتماء الوطني لدى أصحاب الأراضي.

تُعزى هذه النتائج إلى أن المعركة ليست قانونية فقط، بل اتصالية وثقافية. تتطلب خطاباً موجهاً يدمج بين القانون والمشاعر الوطنية، ويعزز المشاركة الشعبية في حماية الأرض بالتوازي مع الإجراءات المؤسساتية.

وتتفق مع ما أكدته دراسة عبد الله (2021) التي تناولت جريمة تسريب الأراضي وعلاقتها بالمخططات الاستيطانية ما يجعل التعامل معها كقضية سيادية وليست مجرد نزاع عقاري، كما يدعمه تحليل دراسة

نعيرات (2017) التي أوضحت دور الاعلام والوعي القانوني في حماية الهوية الوطنية. كما يتلاقى مع فكرة تعزيز الحماية الوقائية التي تناولتها دراسة عبدالعال (2024) من خلال تفعيل استراتيجيات الاتصال لحماية الممتلكات الوطنية، اختلفت دراستي بالتركيز على تسريب الأراضي كقضيةٍ سياديةٍ في فلسطين

وتحليل دور الإعلام والوعي القانوني بشكلٍ تكاملي، بينما الدراسات السابقة تناولت هذه الجوانب بشكلٍ جزئيٍ وفي سياقاتٍ عامةٍ.

ربط نتيجة مقابلة أ. قصي عواد مع نموذج الدراسة: نموذج رولر لاستراتيجيات الاتصال الموقفية

تظهر النتائج انسجاماً مع منطق نموذج رولر للاتصال الموقفي، الذي يؤكد أن فعالية الاتصال ترتبط بتقدير دقيق للموقف والبيئة المحيطة، وتكييف الرسائل والاستراتيجيات بناءً على السياق السياسي والاجتماعي، في حالة تصاعد عمليات التسريب، بدا أن الهيئة قد أدركت ضرورة تفعيل أدوات قانونية وإعلامية مرنة تستجيب لتغير طبيعة التهديد، وتعزز من وعي الأفراد بمسؤوليتهم المباشرة عن أراضيهم. من خلال نمط الردود الرسمية، يتضح أن الهيئة اعتمدت مزيجاً من الاتصال المؤسسي القانوني والاتصال المجتمعي، في محاولة لتوسيع نطاق التأثير بما يتلاءم مع التغيرات المتسارعة على الأرض. وبهذا الشكل، تصبح استراتيجية البيئة أقرب إلى التطبيق العملي لنموذج رولر حيث يبنى القرار الاتصالي وفق درجة خطورة الموقف، ونوعية الجمهور، ومدى الحاجة إلى التفاعل أو التوعية أو المواجهة القانونية، هذا ما يعكس فهماً مؤسسياً بأن الاتصال في القضايا الوطنية لا يجب أن يكون موحداً أو ثابتاً، بل خاضعاً للتقييم المستمر، بما يضمن فاعليته في تحصين المواطنين، وتعزيز صمودهم، وخلق شبكة حماية مجتمعية قانونية في وجه تسريب الأراضي.

نتائج مقابلة قاضي محكمة تسوية نابلس– الأستاذ فؤاد أبو بكر

أوضحت النتائج للمقابلة أن محكمة التسوية تلعب دوراً محورياً في التصدي لقضايا تسريب الأراضي من خلال التحقق من صحة المعاملات العقارية ومتابعة القضايا القانونية، بالتعاون مع سلطة الأراضي الفلسطينية. لضمان حماية الحقوق العقارية. هذا الدور القضائي يهدف إلى الحد من عمليات البيع المشبوهة التي قد تستغل لتمرير أراض إلى جهات مشبوهة. وقد أشار القاضي إلى أن المحكمة لا تكتفي بالإجراءات الشكلية، بل تسعى للتدقيق في تفاصيل الملكيات والنزاعات السابقة، ما يعكس أهمية العمل

المؤسسي المتكامل في حماية الحقوق العقارية. وفي ذات السياق أكد القاضي على الحاجة إلى تطوير أدوات التوعية القانونية وتوسيع نطاقها، من خلال اعتماد وسائل الاعلام الحديثة كمنصات فعَالة للوصول إلى الجمهور، ونقل الرسائل القانونية بلغة مبسطة. فغالبية المواطنين، خاصةً في المناطق المهددة بالتسريب، لا يمتلكون المعرفة الكافية بالإجراءات القانونية، ما يجعلهم عرضة للاستغلال. من هنا تبرز أهمية الدمج بين العمل القضائي والتوعوي، لتعزيز مناعة المجتمع تجاه محاولات الاستيلاء على الأرض، وبناء ثقافة قانونية تسهم في صون الملكية الفردية والجماعية.

تُعزى هذه النتائج إلى تأثير الاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض قيوداً قانونيةً وسياسيةً تُعرقل حماية الأراضي.

ويتفق هذا الطرح مع ما أشارت إليه دراسة خطيب (2022) التي تناولت أهمية التوعية القانونية عبر وسائل الاعلام ومع دراسة عبدالعال (2024) التي شددت على تطوير استراتيجيات الاتصال الوقائي. كما يعززها ما ورد في نموذج رولر الذي يؤكد على أهمية التكامل بين الاعلام والقانون لتعزيز الدفاعات المجتمعية ضد المخاطر الخارجية، اختلفت دراستي بإبرازها التكامل بين الإعلام والقانون لتعزيز الدفاعات المجتمعية ضد مخاطر تسريب الأراضي في فلسطين، في حين ركزت الدراسات السابقة على الإعلام أو التوعية القانونية بشكلٍ مستقلٍ وفي سياقاتٍ أُخرى.

ربط نتيجة مقابلة أ. فؤاد أبوبكر مع نموذج الدراسة: نموذج رولر لاستراتيجيات الاتصال الموقفية

وفق نموذج رولر، يركز الاتصال الموقفي على تقييم طبيعة الموقف لتحديد أفضل استراتيجية تواصلية. في حالة المحكمة الوضع يتطلب مزيجاً من الاتصال القانوني والإعلامي حيث يقوم القاضي بتعزيز الضوابط القانونية وفي الوقت ذاته يطالب بتوظيف وسائل الاعلام الحديثة لرفع الوعي لدى الجمهور. هذا يتماشى مع رؤية رولر التي تشير إلى ضرورة تكييف الرسائل وطريقة ايصالها حسب طبيعة الموقف

والحاجات. المحكمة بذلك تستخدم استراتيجية الاقناع، حيث توجه رسائل قانونية مركزة عبر قنوات إعلامية حديثة لزيادة التوعية والامتثال القانوني.

نتائج مقابلة المستشار القانوني المختص بالأراضي

أظهرت نتائج المقابلة أن تسريب الأراضي يُعد تهديداً مباشراً للأمن الوطني، خاصة في ظل استغلال الاحتلال للثغرات القانونية وضعف إجراءات الرقابة. بين المستشار أن من أبرز الأدوات المستخدمة لمواجهة الظاهرة هو التدقيق في صحة المستندات وتوثيق الملكيات بصورة دقيقة، إلى جانب إحالة القضايا المشكوك بها إلى محكمة التسوية التي تمتلك صلاحية وقف أي معاملات تنطوي على مخالفات قانونية. هذا الجانب القانوني يشكل خط الدفاع الأول لحماية الأراضي من التسريب، لكنه يتطلب تنسيقاً متكاملاً بين الجهات الرسمية المختلفة، وسرعة في الاستجابة لأي مؤشرات على وجود محاولات تسريب. من جهة أخرى لفت المستشار إلى وجود قصور واضح في الوعي المجتمعي بقضايا الملكية والأبعاد القانونية المرتبطة بها. ورغم الجهود المبذولة من بعض الجهات، إلاَ أن الوسائل التوعوية ماتزال تقليدية، ولا تصل إلى فئات واسعة من الجمهور، خصوصاً في المناطق الريفية أو بين فئات الشباب. هذا القصور يُسهم في تسهيل وقوع البعض في فخ التسريب دون إدراك لعواقب ذلك، ما يستدعي تطوير أدوات التواصل القانونية بأساليب أكثر حداثةً وشمولاً لتعزيز ثقافة الحماية الذاتية للأراضي.

تُعزى هذه النتائج إلى التعقيدات السياسية والضغوط الناتجة عن الاحتلال، مما يصعب إجراءات حماية الأراضي.

تتفق هذه النتائج مع ما أشارت إليه دراسة منصور (2023) حول ضعف فاعلية الاتصال التقليدي في القضايا الوطنية، ومع دراسة عبدالعال (2024) التي دعت إلى استخدام أدوات تواصل أكثر تطوراً لمواجهة مخاطر تسريب الأراضي. كما ينسجم مع نموذج رولر الذي يُشدد على أهمية الجمع بين الإجراءات القانونية والاتصالية الحديثة لرفع مستويات الحماية الوطنية، اختلفت دراستي بتركيزها على

الجمع بين الأدوات القانونية والاتصالية الحديثة لمواجهة تسريب الأراضي في فلسطين، مقارنةً بالدراسات السابقة التي ركزت على ضعف الاتصال التقليدي دون تقديم حلول اتصالية تكاملية للسياق الوطني.

ربط نتيجة مقابلة المستشار القانوني مع نموذج الدراسة: نموذج رولر لاستراتيجيات الاتصال الموقفية

نموذج رولر يؤكد أهمية فهم البيئة السياسية والاجتماعية لتحديد الأسلوب الاتصالي الأمثل في هذه المقابلة يظهر أن التهديد المستمر من الاحتلال يعقد حماية الأراضي ويحد من فاعلية الأساليب التقليدية بناءً عليه يستوجب الأمر استراتيجية تواصل ديناميكية تعتمد على الحوار المفتوح والتفاعل مع الجمهور لتبادل المعلومات وفهم المخاوف والتحديات هذا يتوافق مع توجه النموذج في اختيار استراتيجية الحوار لتعزيز المشاركة وبناء ثقافة قانونية قوية بين المواطنين، عبر استخدام وسائل إعلام تفاعلية ومتطورة.

4.4 خلاصة نتائج الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة، التي اعتمدت على الدمج بين التحليل الكمي والنوعي، أن هناك تأثيراً واضحاً لاستراتيجيات الاتصال في تعزيز وعي الجمهور الفلسطيني حول قضية تسريب الأراضي. أظهرت نتائج الاستبانات أن استراتيجية الحوار عبر الورش التوعوية كانت الأكثر فاعليةً في الوصول إلى الجمهور إلى جانب دورها في زيادة الوعي القانوني والاجتماعي حول تسريب الأراضي، رغم محدودية استخدامها، بينما برزت فاعلية استراتيجية الاقناع والاعلام من خلال وسائل التواصل الرقمي والتقليدي في تكاملها، حيث سمحت الرقمية بالتفاعل المباشر وانتشار الرسائل بسرعة بين الفئات الشابة والمتحركة، بينما اعتمدت الوسائل التقليدية على الثقة والانتشار الواسع لدى جمهور أكبر وأشمل، مما جعل الجمع بينهما يحقق تأثيراً أعمق وأشمل في رفع الوعي وتغيير السلوك، إلى جانب ضعف استراتيجيتي الحوار وبناء الاجماع، لعدة عوامل أهمها ضغوط الاحتلال والانشغال بالأزمات اليومية التي أضعفت أدوات التواصل المجتمعي من لقاءات وورش عمل وغياب منصات التواصل الفعالة مع المجتمع مما جعل الحوار غير مفعل أساساً.

من جانب آخر أظهرت المقابلات النوعية أن استراتيجيات الاتصال كانت مؤثرةً في تعديل التصورات المجتمعية حول هذه القضية، وتحفيز المواطنين على الإبلاغ وتوثيق أراضيهم، مع التركيز على أهمية الوسائل الإعلامية الرقمية والتواصل المباشر من خلال ورش العمل واللقاءات المجتمعية. والإشارة إلى بعض التحديات اللوجستية التي تتطلب تطوير استراتيجيات اتصال أكثر شمولية. كما أكد المشاركون على تأثير الأزمات السياسية، مثل الحرب الأخيرة "طوفان الأقصى"، في زيادة الوعي بالقضية ما ساعد في إعادة توجيه الخطاب الإعلامي وتعزيز الشعور بالمسؤولية الجماعية.

تتفق هذه النتائج مع الدراسات السابقة التي أكدت على دور الاتصال الاستراتيجي في رفع الوعي المجتمعي وتعزيز المشاركة الفعَّالة في القضايا الوطنية، وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تناولت ظاهرة تسريب الأراضي من منظور اتصال استراتيجي ميداني، ودمجت بين أدوات البحث الكمية والنوعية لتحليل واقع سلطة الأراضي الفلسطينية في التعامل مع هذه الظاهرة، وهو ما يُعد معالجةً جديدةً لقضية وطنية حساسة لم تُدرس سابقاً بهذا العمق والتكامل.

4.5 التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وبناءً على تحليل البيانات الكمية والكيفية، ترى الباحثة ضرورة العمل على تطوير منظومة الاتصال الوطني الموجه نحو تعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر تسريب الأراضي. ومن هذا المنطلق، تقدم الباحثة التوصيات التالية:

1. إعداد استراتيجية اتصال وطني شاملة موحدة وفعَالة تتضمن رسائل إعلامية مستندة إلى البعد القانوني والوطني، وأساليب اقناعية مدروسة، وتنفيذ حملات إعلامية دورية لضمان توحيد الخطاب الوطني خصوصاً في أوقات التوتر السياسي.
2. تعزيز البنية التحتية للاتصال المجتمعي والتفاعلي، من خلال إنشاء منصة إلكترونية رسمية بإشراف سلطة الأراضي لتقديم الدعم والمعلومات القانونية، وتأهيل الكوادر المجتمعية، وإنتاج محتوىً مبسط.

3. دمج الوعي الوطني والقانوني ضمن المنظومة التعليمية والتقييم الاتصالي، عبر ادراج مفاهيم حماية الأرض والتوعية القانونية في المناهج المدرسية، واجراء تقييمات دورية لقياس وتحسين فاعلية الرسائل.
4. تعزيز التعاون بين المؤسسات، تنسيق الجهود بين سلطة الأراضي، والإعلام، والهيئات القانونية، والمجتمع المدني لضمان توافق الرسائل الوطنية والقانونية وفاعلية تطبيقها.
5. تقييم التأثير بشكلٍ مستمر، استخدام استطلاعات رأي ومؤشرات قياس الأداء لرصد تأثير الحملات الإعلامية وتقديم توصيات لتحسين الأداء المؤسسي وتعزيز حماية الأراضي.
6. تبني أساليب مبتكرة للتوعية والتواصل، استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، الفيديوهات التفاعلية، والإنفو غرافيك لنشر الرسائل الوطنية والقانونية، مع متابعة تفاعل الجمهور وتحليل البيانات لتحسين الأداء بشكلٍ مستمرٍ.

4.6 توصيات للباحثين في دراسات مستقبلية:

يوصى الباحثون في الدراسات المستقبلية بتوجيهها نحو تحليل فعالية الاستراتيجيات الاقناعية في رفع وعي الجمهور الفلسطيني حول قضية تسريب الأراضي، مع مواءمتها لمختلف الفئات العمرية والاجتماعية. كما يقترح تطوير أدوات اتصال متكاملة تدمج بين الاعلام الرقمي والتقليدي، وتعزيز دور الحوار والمشاركة المجتمعية في تشكيل الاتجاهات العامة، وينبغي إجراء مقارنة بين جهود الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني لتحديد أفضل الممارسات، وتوسيع نطاق الدراسات جغرافياً وثقافياً لفهم أعمق للتحديات والسياقات السياسية المؤثرة، بالإضافة إلى ذلك يوصى بتقييم أثر برامج التدريب الإعلامي على الحملات الاتصالية لتحسين قدرات الكوادر في تبسيط الرسائل القانونية والوطنية وزيادة فعاليتها في حماية الأراضي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

الأباصيري، سعيد عبدالفتاح. (2021). العينات في البحث العلمي. دار الفكر.

أبوعرفه، أحمد عبدالرحمن.(2006). المؤامرة على الأرض: قضايا بيع الأراضي. دار النخبة.

أبونفس، سعيد. (2023). أصول الصهيونية. دار الأمل.

اتفاقية إعلان المباديء

اتفاقية القاهرة

اتفاقية أوسلو

اتفاقية جنيف الرابعة

أناؤوط، عادل، رائد. (2017). الجمعيات الاستيطانية. دار المكتبة الأكاديمية.

بركات، جهاد. (2015). مناطق ج: إدارة الصراع في الضفة الغربية. دار الأهلية.

البطل، حسن. (2019). جمعيات الاستيطان: الوجه الآخر للاحتلال. مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

التفكجي، خليل. (2018). *الخطة الإسرائيلية للسيطرة على المزيد من العقارات المقدسية*. تم الاسترداد من www.alalam.ir

جاريب، بول. (2007). العلاقات العامة: الأسس والمفاهيم. دار المريخ.

الحاج، طلال. (2014). تسريب الأراضي: الأبعاد القانونية والاقصادية والسياسية. دار الفارابي.

الحزماوي، محمد. (1998). الصهيونية: التحديات والمواجهات. دار الفارابي.

حلس، موسى ، ناصر مهدي. (2010). دور وسائل الاعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني (دراس ميدانية على عينة من طلاب كلية الآداب جامعة الأزهر). مجلة جامعة الأزهر: سلسلة العلوم الإنسانية 12(2)، 135-180

حماد، محمد. (2017). إدارة الأراضي في فلسطين: الواقع والتحديات. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية.25(3)،112-130

حمزة، مطور. (2021). التنظيم القانوني لجريمة اقتطاع جزء من الأراضي الفلسطينية ومنحها للعدو في التشريع الفلسطيني: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية

خالد، تقي. (2022). الحدود. دار الكتاب الجامعي.

خطيب، حنين جمال عارف. (2022). استراتيجيات الاتصال الاقناعية لمنظمة التحرير الفلسطينية في التصدي لأزمة التطبيع العربي الإسرائيلي. رسالة ماجستير منشورة، الجامعة العربية الأمريكية

خليفة، أسامة. (2023). *المشاركة والسلوك السياسي في المجتمع الفلسطيني دراسة اجتماعية في أجزاء: الجزء الثامن: المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية*. تم الاسترداد من https://qudsnet.com

خليل، محمود. (2020). أداة الدراسة في البحث العلمي. دار الكتاب الجامعي للنشر.

ذو الفقار، شوقي . (2015). الإعلام والأزمات: تحليل الاستجابة الإعلامية للأزمات . دار الصفاء .

الراجي، محمد محمد. (2015). دور وسائل الاعلام الجديد في تشكيل الراي العام دراسة حالة على الراي العام النوعي المغربي. رسالة دكتوراة منشورة، جامعة ام درمان الإسلامية

رباح ، سامي عبدالرحمن. (2021). تسريب الأراضي: التاريخ والواقع. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الرجوب، عطاالله. (2009). المدن الفلسطينية: دراسات في الجغرافيا الثقافية. دار الشروق.

رجوب، يوسف، عطاالله. (2012). تسريب الأراضي. دار الجليل.

الرفاعي، حسين عبدالرحمن. (2017). مناهج البحث الوصفي التحليلي. دار المعرفة.

رنتيسي، أحمد. (2024). حكاية من لاحكاية له. دار الفارابي.

الرويضي، أحمد. (2016). القانون الإسرائيلي : تطوراته وآثاره. مركز دراسات فلسطين.

ريم عبدالعال جاك. (2024). استراتيجيات الاتصال في هيئة التوجيه السياسي والوطني ودورها في تعزيز الهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية. رسالة ماجستير منشورة، الجامعة العربية الأمريكية

سالم، شحاته، سليمان. (2020). الأزمة وانحسارها. دار المسيرة.

السديمي، وائل. (2022). الحدود المكانية لفلسطين. دار الجيل للنشر.

سعيد، أحمد. (2000). المشروع الصهيوني: أبعاده وأهدافه. دار الشروق.

سويلم، سامي عبد العزيز. (2011). العلاقات العامة: مفاهيم معاصرة. القاهرة: عالم الكتب

شاهين، أحمد يونس. (2015). *دور الإعلام تجاه القضية الفلسطينية وآليات تعزيز التضامن العالمي إعلامياً مع الشعب الفلسطيني*. تم الاسترداد من www.alwatanvoice.com

سلطة الأراضي الفلسطينية. (2024). بيانات رسمية عن المراكز الإدارية والتركيز الإقليمي للمكاتب. علاء التميمي. رام الله، فلسطين.

شلابله، صالح. (1983). التشريعات الإسرائيلية: الاطار القانوني للاحتلال. دار الجليل.

شلهوب، فؤاد. (2006). موسوعة الصهيونية. دار الجيل.

العارف، محمود. (2000). الشبكة الاتصالية. دار الأمان.

العامري، محمد. (2024). الاتصالات الحديثة. الجامعة العربية.

عبد الله، سها. (2021). جريمة تسريب الأراضي إلى جهات أجنبية. رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية

عجوة، إبراهيم. (2021). استراتيجيات الاتصال الحكومي المستخدمة في التسويق للمشروعات القومية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها بمعارف واتجاهات الجمهور المصري. المجلة المصرية لبحوث الرأي العام،20(3)، 577-626

عريقات، نورة. (2020). المعركة القانونية ضد الاحتلال: الجوانب القانونية للصراع الفلسطيني. دار النشر الأمريكية.

عزام، أحمد. (2022). مجتمع الدراسة. دار الجرير.

عكاشه، أحمد. (2007). استراتيجيات الاتصال. دار الأسطورة.

العكروف، علي. (2017). تأثير الخصائص الاجتماعية والديموغرافية على بعض الممارسات الثقافية والاجتماعية المرتبطة باستخدام الاعلام الرقمي: دراسة ميدانية بمدينة باتنة. مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، 12(12)، 102-119.

العلمي، طارق. (2015). قوانين إسرائيل. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

علي ، داوود. (2003). الاتصالات والإعلام. دار المسيرة للنشر.

العوض، علي، و زكي، أحمد. (2012). تسريب الأراضي. دار الشروق.

عيسى، حسين. (2021). القدس: تاريخها ومكانتها. دار الإسراء.

الفقيه، أحمد. (2013). وعي الجمهور. دار الأسطورة.

قانون التخصيص للمنفعة العامة رقم 2 لسنة 1953

قانون ملكية دولة إسرائيل وممتلكات الغائبين الصادر بتاريخ 1950/10/13

القرعي، أحمد يحيى. (2007). الأزمات: أسبابها وطرق التعامل معها. دار الفكر.

القرعي، أحمد، يحيى ،أبوزيد، أحمد& هلال. (2015). إدارة الأزمات: الأسس والنماذج. دار المسيرة.

كمال، علي. (2014). سلطة الأراضي الفلسطينية: دراسة قانونية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

كوهين، إمهاي. (2016). *تقرير تقييم قانون الاستيطان الإسرائيلي، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية*.

محارمة، إيهاب. (2022). *الهيئات المحلية الفلسطينية في الأرض المحتلة عام 1967ومعضلاتها في ظل الاستعمار الاستيطاني*. تم الاسترداد من مركز دراسات الوحدة العربيةWWW. caus.org.lb

محمد، احمد الياس الخضر. (2018). العلاقات العامة وإدارة اتصالات الأزمة دراسة وصفية تحليلية لاستراتيجيات الاتصال في تشكيل وعي الجمهور. رسالة ماجستير منشورة. جامعة النجاح الوطنية

مخارمه، ذياب. (2006). التهجير: التاريخ والمعاناة. دار الأهلية للنشر.

المستشار القضائي في يهودا والسامرة. (2021). *اسرائيل تعلن استحواذها على 601 موقعا اثريا في الضفة الغربية المحتلة*. . تم الاسترداد من www.haaretz.co

مسلماني، إسماعيل. (2023). *هندسة كي الوعي /جريدة القدس*. تم الاسترداد من www.alquds.com

مطر، سليم. (2015). الحدود الزمنية للبحث العلمي. دار العربية للعلوم ناشرون.

معاهدة مونتيفيدو

المعشر، محمود ، الرجوب، عطاالله، زعراب، علي ، ضاهر، بسام و بكر، محمد. (2024). المستعمرات الإسرائيلية: المسارات والتحديات. دار الكرمل

المعشر، مروان. (2023). التحولات الكبرى: العالم العربي في زمن التحولات. دار الشروق.

مورية، ألون. (2013). *قضايا تقرير منظمة بتسليم: فيما يتعلق بالسيطرة على الأراضي بذريعة الضرورة العسكرية، وموضوع قرار محكمة العدل العليا بشأن ألون مورية*.

نعيرات، حسن. (2017). دور وسائل الاعلام في الحفاظ على التراث والهوية الفلسطينية. رسالة ماجستير منشورة. جامعة النجاح الوطنية

نورئيلي، هاني زبيدي وبني. (2021). *هكذا تشجع إسرائيل إدارة نهب أراضي الفلسطينيين والسيطرة على مواردهم*. تم الاسترداد من www.haaretz.co.

هاشم، محمود. (2010). الاتصال التسويقي. الأكاديمية العربية الدنمارك: دار الفكر.

هالة، منصور. (2023). دور الاعلام في تنمية الوعي السياسي: دراسة ميدانية عن تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الشباب الجامعي. حوليات آداب عين شمس، 51(10)، 67-106

هواري، يارا. (2018). *الاستيلاء الإسرائيلي المستمر على الأراضي: كيف يقاوم الفلسطينيون*. تم الاسترداد من WWW.shabaka.org

هياجنه، غسان. (2014). مناطق "ج". مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الهيلي، نوفل. (2015). السلوك التنظيمي. دار الجرير للنشر

ثانياً: المصادر الأجنبية:

Allen M, c. (1994). Legal: management of communications and strategies used by an organization in crisis. Communication studies.

Avatar.R.R.(2022). The role of media in shaping the cultural identity of the audience (unpublished master's thesis). Uzhhorod national university. Ukraine

Barojo.b.(2023). The role of media in shaping public opinion on land leakage in east Jerusalem (unpublished master's thesis). Chengdu university. School of information management. Center for data science research

Cornelian, G. (2014). Settlement in Palestine: history and politics. Arab Center for research and Policy Studies.

Falkheimer, J. (2018). Strategic Public Relations: Managing the Communication Process. Sage publications.

Froser, M. (2014). PR membangun citra dengan komunikasi. Bandung: rusdakaria.

Gajardo.d.t.(2024). The use of strategic communication in political campaigns: a case study on Javier Milei in the Argentine presidential elections (unpublished master's thesis). Mid Sweden university. Sweden

Gelvin, J. L. (2014). The Israel-Palestine conflict: One hundred years of war. Cambridge: Cambridge University Press.

Goffman, I. (1974). the theory of frames. University of Chicago house.

haber.k.(2022). The role of media in constructing public ideology and social change. Journal of social and political psychology.1(1).321-336

Hartman, T. (2015). Public Relations: Corporate communication Strategies. Pearson.

Hegens, K. (2014). Communication Strategies in public Relations. Sage Publications.

Hill, D. (2020). Crisis Communications: The Definitive Guide to managing the Message. Amacom.

Jack.m.(2021). Strategic communication and media in the context of settlement policy and the separation wall in the occupied Palestinian territories (unpublished master's thesis). Payero university kano. Nigeria

Jason, W. m. (n.d). A journey Across the world's Vanishing Land. The new press.

Jenkins, K. (2017). The Theory of media frameworks. Rome publishing house.

Jesper, F. (2018). Strategic Public Relations: Managing the Communication Process. Sage Publications.

Kaplan, N. (2014). Information Security: Agide toSecurity Practices. Auerbach Publications.

Khalidi, R. (2006). The iron cage: The story of the Palestinian struggle for statehood. Boston: Beacon Press.

Lobina, & Caruso. (2022). Land Governance for the Sustainable Development Goals:The Role of Land Tools. Springer.

Massalah, N. (2020). Palestine: Afour thousand year history. zid books.

Oceana, O. (2016). Hubungan manusia Dan hubungan masyarakat Bandung: Mandar maju.

owalo.a.(2021). Strategic communication in politics and governance: the role of communication strategies in shaping public awareness and attitudes toward political issues (unpublished master's thesis) university of Winnipeg. Canada

Pappé, I. (2006). The ethnic cleansing of Palestine. Oxford. Oneworld Publications.

Peter, H. (1972). An interactive analysis of the communication network and its role in political communication. "Social investigation".

Richard Varey .(2020) .Public Relation Campaigns: An Integrated Approach . Routledge.

Rivelhak.m.(2023). The Empact of political strategies and communication style on the online perception of political candidates (unpublished master's thesis). University of Amsterdam. Netherlands

Sayegh, Y. (1997). Palestinian identity: building a modern national consciousness. Beirut: Institute of Palestinian Studies.

Scott, D. (2017). The New Rules of Marketing and PR. Wiley.

Shlaim, A. (2000). The iron wall: Israel and the Arab world. New York: W. W. Norton & Company.

Smith, C. D. (2006). Palestine and the Arab-Israeli conflict: A history with documents. Boston: Bedford/St. Martin's.

Varey, R. (2020). Public Relation Campaigns: An Integrated Approach. Routledge.

Walter, J., & Jang, J. (2012). Communication Processes in Participatory Websites. Journal of Computer-Mediated Communication.

Wiuli.a.(2023). The role of public relations in crisis management: communication strategies and trust- building in organizations (unpublished master's thesis). Bournemouth university. United Kingdom

الملاحق

ملحق (أ)

جداول الدراسة

جدول (6)

دور الآليات والاستراتيجيات الاتصالية التي تعتمدها سلطة الأراضي في مواجهة التحديات وتحقيق التوعية

الفقرة	مرتفعة جداً		مرتفعة		متوسطة		منخفضة		منخفضة جداً		المتوسط	الوزن النسبي
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
تواجه دائرة العلاقات العامة تحديات تشمل محدودية الإمكانيات التقنية وضعف البنية التحتية الإعلامية في بعض المناطق، مما يحد من قدرة تأثير الرسائل الإعلامية.	72	36.0	91	45.5	22	11.0	9	4.5	6	3.0	4.07	81.4
تساهم استراتيجيات الاتصال المدروسة في تعديل المفاهيم السائدة حول تسريب الأراضي، وتحفّز الجمهور على اتخاذ مواقف داعمة لحماية الأراضي الفلسطينية.	70	35.0	89	44.5	25	12.5	12	6.0	4	2.0	4.04	80.8
تعمل دائرة العلاقات العامة على نشر معلومات دقيقة وشفافة، بهدف تعزيز الثقة بين الجمهور والمؤسسة، وتوفير إجابات واضحة حول الأسئلة والتساؤلات التي يطرحها المواطنون.	66	33.0	92	46.0	28	14.0	11	5.5	3	1.5	4.03	80.6
من خلال تنظيم ورش العمل والمؤتمرات	63	31.5	90	45.0	30	15.0	12	6.0	5	2.5	3.97	79.4

والمحاضرات، تُسهم هذه الفعاليات في نقل المعرفة وتوضيح الأبعاد المختلفة لمشكلة تسريب الأراضي، مما يساعد الجمهور على إدراك حجم الخطر.												
من خلال حملات مستمرة ومتجددة على مدار العام، تسعى دائرة العلاقات العامة إلى التأكد من أن الوعي بمخاطر تسريب الأراضي يمتد على مدار الزمن ولا يقتصر على فترة معينة.	62	31.0	91	45.5	30	15.0	12	6.0	5	2.5	3.96	79.2
تواجه دائرة العلاقات العامة صعوبات في توصيل الرسائل الإعلامية بسبب العوامل السياسية مثل الضغوط الدولية أو التدخلات القانونية التي قد تؤثر في قدرة المؤسسة على نشر المعلومات بحرية.	69	34.5	76	38.0	35	17.5	15	7.5	5	2.5	3.94	78.8
الحملات التوعوية التي تنظمها سلطة الأراضي تُعزز فهم الجمهور للأبعاد القانونية والاجتماعية لمشكلة تسريب الأراضي، وتساهم في رفع الوعي حول التأثيرات السلبية لهذه القضية على المدى البعيد.	62	31.0	92	46.0	26	13.0	12	6.0	8	4.0	3.94	78.8
تتم تنسيق الحملات الإعلامية بشكلٍ محكمٍ لضمان استهداف الفئات المختلفة في المجتمع بشكل مؤثر، مما يزيد من فاعلية الرسائل الموجهة.	59	29.5	88	44.0	31	15.5	14	7.0	8	4.0	3.88	77.6
تستخدم دائرة العلاقات العامة وسائل متنوعة (مثل الإنترنت، والإذاعة والتلفزيون والصحف) لضمان وصول المعلومات إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد في المجتمع الفلسطيني.	50	25.0	97	48.5	32	16.0	13	6.5	8	4.0	3.84	76.8
تستخدم سلطة الأراضي الفلسطينية وسائل الإعلام	46	23.0	98	49.0	28	14.0	20	10.0	8	4.0	3.77	75.4

الحديثة مثل وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية بشكل فعال للتوعية بمخاطر تسريب الأراضي.		
الكلي	3.94	78.8

جدول (7)

تأثير العوامل الإعلامية والاجتماعية والقانونية على فاعليتها بالتنفيذ

الفقرة	مرتفعة جداً		مرتفعة		متوسطة		منخفضة		منخفضة جداً		المتوسط	الوزن النسبي
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
باعتقادك، تعد الضغوط السياسية والقانونية من أبرز العوامل التي تحد من قدرة سلطة الأراضي على تنفيذ استراتيجيات الاتصال وحملات التوعية بشكل حر وفعَال.	81	40.5	83	41.5	24	12.0	8	4.0	4	2.0	4.14	82.8
باعتقادك، تُواجه سلطة الأراضي الفلسطينية تحديات إعلامية تتمثل في محدودية التغطية الإعلامية في بعض المناطق، مما يؤثر على قدرة المؤسسة في الوصول إلى المجتمع بشكلٍ فعَال.	75	37.5	88	44.0	22	11.0	10	5.0	5	2.5	4.09	81.8
برأيك، نقص الموارد المالية وضعف البنية التحتية الإعلامية في بعض المناطق الريفية تحد من قدرة سلطة الأراضي على تنفيذ حملات توعية شاملة ومستمرة بشكل فعال في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية.	69	34.5	92	46.0	27	13.5	9	4.5	3	1.5	4.07	81.4
باعتقادك، تؤثر العوامل الاجتماعية مثل القيم والعادات المجتمعية في استجابة الجمهور لحملات التوعية حول مخاطر تسريب الأراضي، حيث قد يواجه البعض مقاومة تجاه التغيير بسبب الموروثات الثقافية.	70	35.0	89	44.5	23	11.5	13	6.5	5	2.5	4.03	80.6
باعتقادك، تسعى سلطة الأراضي إلى شراكات استراتيجية مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية لتوسيع نطاق حملات التوعية والتأكيد على أهمية الحفاظ على الأراضي الفلسطينية.	71	35.5	84	42.0	29	14.5	10	5.0	6	3.0	4.02	80.2
	61	30.5	97	48.5	28	14.0	9	4.5	5	2.5	4.00	80.0

باعتقادك، تعتمد سلطة الأراضي على الحملات الإعلامية المستمرة عبر الانترنت والمطبوعات لتوفير معلومات دقيقة وشفافة تهدف إلى رفع الوعي حول تسريب الأراضي والتداعيات القانونية لذلك.	62	31.0	91	45.5	27	13.5	11	5.5	9	4.5	3.93	78.6
باعتقادك، تستخدم سلطة الأراضي الفلسطينية وسائل الاعلام المتنوعة مثل التلفزيون، الراديو، ووسائل التواصل الاجتماعي لتوسيع نطاق التوعية بمخاطر تسريب الأراضي، وضمان وصول الرسائل إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور.	52	26.0	97	48.5	33	16.5	13	6.5	5	2.5	3.89	77.8
الكلي											3.94	78.8

جدول (8)

فاعلية استراتيجيات الاتصال التي تستخدمها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل التصورات المجتمعية بتعزيز الوعي القانوني والجماعي حول المخاطر المرتبطة بالتسريب

الفقرة	مرتفعة جداً		مرتفعة		متوسطة		منخفضة		منخفضة جداً		المتوسط	الوزن النسبي
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
يُسهم إشراك المجتمع المحلي في التخطيط للحملات التوعوية في تعزيز فعاليتها وزيادة مشاركتهم الفاعلة في حماية الأراضي.	64	32.0	98	49.0	26	13.0	8	4.0	4	2.0	4.05	81.0
تُسهم استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي في توجيه المجتمع نحو فهم أعمق للمخاطر القانونية والاجتماعية المترتبة على تسريب الأراضي.	66	33.0	86	43.0	30	15.0	14	7.0	4	2.0	3.98	79.6
يسهم الدعم الحكومي والسياسي في تطوير حملات إعلامية فعّالة وزيادة تأثيرها في المجتمع المحلي والدولي.	63	31.5	86	43.0	27	13.5	16	8.0	8	4.0	3.90	78.0
تسهم استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي في تعزيز الوعي بالقوانين المحلية والدولية.	61	30.5	83	41.5	31	15.5	17	8.5	8	4.0	3.86	77.2
تستخدم سلطة الأراضي منصات الإعلام الاجتماعي لتحفيز المجتمع الدولي على التحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية والمُطالبة بتطبيق العقوبات القانونية الدولية.	60	30.0	82	41.0	30	15.0	17	8.5	11	5.5	3.81	76.2
تستخدم سلطة الأراضي أساليب تواصل مبتكرة لدعم المقاومة الفلسطينية ضد السرقات الإسرائيلية للأراضي ووقف التوغل الاستيطاني، مع التأكيد على أهمية التحرك المحلي والدولي.	67	33.5	67	33.5	36	18.0	20	10.0	10	5.0	3.80	76.0

تستخدم سلطة الأراضي آلية بحثية لقياس رضا الجمهور والمهتمين عن فاعلية الحملات التوعوية والخدمات المتعلقة بحماية الأراضي.	56	28.0	75	37.5	39	19.5	21	10.5	9	4.5	3.74	74.8
تستخدم سلطة الأراضي استراتيجيات اتصالية وإعلامية فعّالة لتوضيح قضية تسريب الأراضي وسبل التصدي لها، مع التركيز على دور الجهات المعنية في الحد من تأثيراتها السلبية.	53	26.5	75	37.5	38	19.0	21	10.5	13	6.5	3.67	73.4
الكلي											3.85	78.8

جدول (9)

تأثير التواصل عبر وسائل الاتصال المتعددة في تعزيز التفاعل بين سلطة الأراضي والجمهور في قضية تسريب الأراضي

الفقرة	مرتفعة جداً		مرتفعة		متوسطة		منخفضة		منخفضة جداً		المتوسط	الوزن النسبي
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
تُسهم وسائل الإعلام الاجتماعية في زيادة وعي المجتمع بمخاطر تسريب الأراضي من خلال استراتيجيات تواصل مبتكرة وسهلة الفهم.	59	29.5	91	45.5	33	16.5	13	6.5	4	2.0	3.94	78.8
أجد أن التفاعل مع المحتوى التوعوي الذي تقدمه سلطة الأراضي الفلسطينية عبر الشبكات الاجتماعية يساعدني على فهم مخاطر تسريب الأراضي بشكل أكبر، خاصة في مواقف تخص حياتي أو قريتي.	64	32.0	75	37.5	38	19.0	13	6.5	10	5.0	3.85	77.0
تستخدم سلطة الأراضي الفلسطينية وسائل الإعلام الاجتماعية بشكلٍ فعال عبر صفحاتها الرسمية على فيسبوك وانستغرام لنشر الوعي بمخاطر تسريب الأراضي في مواقف محددة.	43	21.5	104	52.0	28	14.0	16	8.0	9	4.5	3.78	75.6
تسهم وسائل الاعلام الاجتماعية، مثل فيسبوك وانستغرام، في خلق بيئة تفاعلية مما يتيح لي مشاركة المعلومات والتعبير عن رأيي حيال تسريب الأراضي.	54	27.0	78	39.0	42	21.0	14	7.0	12	6.0	3.74	74.8
الحملات الاعلامية التي تنشرها سلطة الأراضي عبر صفحاتها على فيسبوك وانستغرام واضحة وسهلة، مما يجعلها قادرة على جذب تفاعل الجمهور في مواقف تتعلق بتسريب الأراضي.	50	25.0	70	35.0	48	24.0	22	11.0	10	5.0	3.64	72.8

أتابع صفحة سلطة الأراضي على فيسبوك أو انستغرام للحصول على معلومات حول تسريب الأراضي، وأتفاعل مع المحتوى الذي يؤثر على مواقفي في مواقف حياتية أو مجتمعية معينة.	49	24.5	72	36.0	42	21.0	24	12.0	13	6.5	3.60	72.0
تحفزني الحملات التوعوية على صفحات الشبكات الاجتماعية الخاصة بسلطة الأراضي، على اتخاذ خطوات فعلية مثل المشاركة في الأنشطة المجتمعية أو نشر الوعي.	46	23.0	80	40.0	33	16.5	25	12.5	16	8.0	3.57	71.4
		الكلي								3.73	74.6	

جدول (10)

تأثير العوامل الديمغرافية (العمر، والجنس، والمستوى التعليمي، وغير ذلك) على الاتجاهات نحو القضية

الفقرة	مرتفعة جداً		مرتفعة		متوسطة		منخفضة		منخفضة جداً		المتوسط	الوزن النسبي
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
المستوى التعليمي له تأثير كبير على استجابة الأفراد لحملات التوعية بشأن تسريب الأراضي.	66	33.0	90	45.0	26	13.0	14	7.0	4	2.0	4.00	80.0
المنطقة الجغرافية التي أعيش فيها تؤثر على موقفي واستجابتي لحملات التوعية حول تسريب الأراضي.	57	28.5	95	47.5	31	15.5	12	6.0	5	2.5	3.93	78.6
حملات التوعية حول تسريب الأراضي كانت فعّالة في تغيير موقفي نحو القضية.	54	27.0	94	47.0	36	18.0	14	7.0	2	1.0	3.92	78.4
حملات التوعية قدمت لي معلومات مفيدة حول الأبعاد القانونية والاجتماعية لتسريب الأراضي.	61	30.5	85	42.5	34	17.0	13	6.5	7	3.5	3.90	78.0
ساهمت حملات التوعية بمخاطر تسريب الأراضي في زيادة وعيي حول أهمية الحفاظ على الأراضي الفلسطينية.	60	30.0	87	43.5	29	14.5	17	8.5	7	3.5	3.88	77.6
أعتقد أن العمر يؤثر في مدى استجابتي لحملات التوعية حول تسريب الأراضي.	51	25.5	91	45.5	36	18.0	14	7.0	8	4.0	3.81	76.2
شاركت في حملات التوعية أو تفاعلت معها بشكلٍ فعالٍ حول مخاطر تسريب الأراضي.	46	23.0	93	46.5	38	19.0	17	8.5	6	3.0	3.78	75.6
الكلي											3.89	77.8

ملحق (ب)

قائمة بأسماء السادة المحكمين

الرقم	الاسم	المسمى الوظيفي	مكان العمل
1	د. حافظ علي حافظ محمود أبو عياش	أستاذ مساعد في قسم العلاقات العامة والاتصال، دكتوراة في الإعلام الإلكتروني.	جامعة النجاح الوطنية– قسم العلاقات العامة والاتصال– كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية.
2	د. إبراهيم تيسير إبراهيم عكة	دكتوراة في الإعلام والصحافة الرقمية.	جامعة النجاح الوطنية– قسم الاعلام والصحافة الرقمية.
3	د. إبراهيم حروب	دكتوراة في الإعلام الرقمي، وصحافة المواطن، والقيادة الأكاديمية.	جامعة بيت لحم– قسم الاعلام التفاعلي والاتصال.

ملحق (ج)

الاستبانة

استبيان برنامج ماجستير العلاقات العامة المعاصرة

استبيان حول دور استراتيجيات الاتصال في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور حول تسريب الأراضي "دراسة حالة على سلطة الأراضي الفلسطينية"

عزيزي/عزيزتي المشارك/ة،

أهلاً وسهلاً بك في هذا الاستبيان الذي يهدف إلى جمع معلومات حول وعي الجمهور واتجاهاته بشأن قضية تسريب الأراضي الفلسطينية. إن رأيك مهم جداً في هذا البحث الذي يسعى إلى دراسة دور استراتيجيات الاتصال في توعية الجمهور وتعزيز المشاركة المجتمعية لمواجهة هذه الظاهرة.

هذا الاستبيان جزء من دراسة أكاديمية تهدف إلى فهم كيفية تأثير استراتيجيات الاتصال على تعزيز وعي الجمهور الفلسطيني بتسريب الأراضي وسبل الوقاية من هذه الظاهرة.

يرجى ملاحظة أن:

- الاستبيان سيُستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.
- إجاباتك ستظل سرية ولن يتم استخدامها إلا في إطار هذا البحث.
- نقدر وقتك ودعمك لهذا الموضوع الهام.

نشكرك على مشاركتك الفعالة،

مع خالص التحيات،

أرجو الإجابة على الأسئلة التالية

القسم الأول: البيانات الشخصية:

يرجى التكرم بالإجابة عن الأسئلة الآتية بوضع إشارة (X) في المكان المناسب:

أ- الجنس: 1-☐ ذكر 2- ☐ أنثى

ب- العمر: 1-☐ أقل من 20 2-☐ 20 أقل من 30 3 - ☐ 30- أقل من 40

4 -☐ 40- أقل من 50 5- ☐ 50 سنة فأكثر

ج - مكان السكن: 1-☐ مدينة 2-☐ قرية 3- ☐ غير ذلك.

د-المنطقة السكنية التي تنتمي إليها وفقا لاتفاقية أوسلو:

أ. منطقة (أ)- تشمل المناطق التي تحت الإدارة الفلسطينية الكاملة

ب. منطقة (ب)- تشمل المناطق التي تحت الإدارة المدنية الفلسطينية مع السيطرة الأمنية الإسرائيلية

ج. منطقة(ج)- تشمل المناطق التي تحت السيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية

هـ- المؤهل العلمي: 1-☐ دبلوم فأقل 2-☐ بكالوريوس 3-☐ ماجستير 4- دكتوراة

و- مكان المؤسسة التي تعمل بها: 1-☐ مدينة 2-☐ قرية 3-☐ مخيم 4-☐ غيرذلك.

ي-الخبرة الوظيفية:1-☐ أقل من 5سنوات 2- ☐ أقل من10 سنوات 3- ☐ أقل من 15 سنة 4-☐ 15 سنة فأكثر 5-☐ غير ذلك

القسم الثاني: فقرات الاستبانة

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
المحور الأول: دور الآليات والاستراتيجيات الاتصالية التي تعتمدها سلطة الأراضي في مواجهة التحديات وتحقيق التوعية بمخاطر تسريب الأراضي وتطوير المشاريع التوعوية للتصدي لتأثير الاحتلال الاسرائيلي						
1	تستخدم سلطة الأراضي الفلسطينية وسائل الإعلام الحديثة مثل وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية بشكل فعال للتوعية بمخاطر تسريب الأراضي.					
2	الحملات التوعوية التي تنظمها سلطة الأراضي تعزز					

	فهم الجمهور للأبعاد القانونية والاجتماعية لمشكلة تسريب الأراضي، وتساهم في رفع الوعي حول التأثيرات السلبية لهذه القضية على المدى البعيد.					
3	تستخدم دائرة العلاقات العامة وسائل متنوعة (مثل الإنترنت، والإذاعة والتلفزيون والصحف) لضمان وصول المعلومات إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد في المجتمع الفلسطيني.					
4	من خلال تنظيم ورش العمل والمؤتمرات والمحاضرات، تسهم هذه الفعاليات في نقل المعرفة وتوضيح الأبعاد المختلفة لمشكلة تسريب الأراضي، مما يساعد الجمهور على إدراك حجم الخطر.					
5	تتم تنسيق الحملات الإعلامية بشكل محكم لضمان استهداف الفئات المختلفة في المجتمع بشكل مؤثر، مما يزيد من فاعلية الرسائل الموجهة.					
6	تواجه دائرة العلاقات العامة تحديات تشمل محدودية الإمكانيات التقنية وضعف البنية التحتية الإعلامية في بعض المناطق، مما يحد من قدرة تأثير الرسائل الإعلامية.					
7	تساهم استراتيجيات الاتصال المدروسة في تعديل المفاهيم السائدة حول تسريب الأراضي، وتحفّز الجمهور على اتخاذ مواقف داعمة لحماية الأراضي الفلسطينية.					
8	تعمل دائرة العلاقات العامة على نشر معلومات دقيقة وشفافة، بهدف تعزيز الثقة بين الجمهور والمؤسسة، وتوفير إجابات واضحة حول الأسئلة والتساؤلات التي يطرحها المواطنون.					
9	من خلال حملات مستمرة ومتجددة على مدار العام، تسعى دائرة العلاقات العامة إلى التأكد من أن الوعي بمخاطر تسريب الأراضي يمتد على مدار الزمن، ولا يقتصر على فترة معينة.					
10	تواجه دائرة العلاقات العامة صعوبات في توصيل الرسائل الإعلامية بسبب العوامل السياسية مثل الضغوط الدولية أو التدخلات القانونية التي قد تؤثر في قدرة المؤسسة على نشر المعلومات بحرية.					
المحور الثاني: استراتيجيات الاتصال المتبعة من قبل سلطة الأراضي الفلسطينية للتوعية بمخاطر تسريب الأراضي وتأثير العوامل الإعلامية والاجتماعية والقانونية على فعاليتها في التنفيذ						
11	باعتقادك، تستخدم سلطة الأراضي الفلسطينية وسائل الاعلام المتنوعة مثل التلفزيون، الراديو، ووسائل التواصل الاجتماعي لتوسيع نطاق التوعية بمخاطر تسريب الأراضي، وضمان وصول الرسائل إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور.					
21	برأيك تنظم سلطة الأراضي ورش العمل والمؤتمرات					

	الميدانية التي تهدف الى تعزيز فهم الجمهور للأبعاد القانونية والاجتماعية لمشكلة تسريب الأراضي وتزويدهم بالأدوات اللازمة لحماية أراضيهم..					
31	باعتقادك، تسعى سلطة الأراضي إلى شراكات استراتيجية مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية لتوسيع نطاق حملات التوعية والتأكيد على أهمية الحفاظ على الأراضي الفلسطينية.					
14	باعتقادك، تعتمد سلطة الأراضي على الحملات الإعلامية المستمرة عبر الانترنت والمطبوعات لتوفير معلومات دقيقة وشفافة تهدف إلى رفع الوعي حول تسريب الأراضي والتداعيات القانونية لذلك.					
15	باعتقادك، تواجه سلطة الأراضي الفلسطينية تحديات إعلامية تتمثل في محدودية التغطية الإعلامية في بعض المناطق، مما يؤثر على قدرة المؤسسة في الوصول إلى المجتمع بشكل فعال.					
16	باعتقادك، تعد الضغوط السياسية والقانونية من أبرز العوامل التي تحد من قدرة سلطة الأراضي على تنفيذ استراتيجيات الاتصال وحملات التوعية بشكل حر وفعال، خاصة في ظل الضغوط من الاحتلال الإسرائيلي.					
17	باعتقادك، تؤثر العوامل الاجتماعية مثل القيم والعادات المجتمعية في استجابة الجمهور لحملات التوعية حول مخاطر تسريب الأراضي، حيث قد يواجه البعض مقاومة تجاه التغيير بسبب الموروثات الثقافية.					
18	برأيك، نقص الموارد المالية وضعف البنية التحتية الإعلامية في بعض المناطق الريفية تحد من قدرة سلطة الأراضي على تنفيذ حملات توعية شاملة ومستمرة بشكل فعال في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية.					
المحور الثالث: فعالية استراتيجيات الاتصال التي تستخدمها سلطة الأراضي الفلسطينية في تشكيل التصورات المجتمعية وتعزيز الوعي القانوني والجماعي حول المخاطر المرتبطة بتسريب الأراضي						
91	تستخدم سلطة الأراضي استراتيجيات اتصالية وإعلامية فعّالة لتوضيح قضية تسريب الأراضي وسبل التصدي لها، مع التركيز على دور الجهات المعنية في الحد من تأثيراتها السلبية.					
20	تستخدم سلطة الأراضي أساليب تواصل مبتكرة لدعم المقاومة الفلسطينية ضد السرقات الإسرائيلية للأراضي ووقف التوغل الاستيطاني، مع التأكيد على أهمية التحرك المحلي والدولي.					
12	تسهم استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي في تعزيز الوعي بالقوانين المحلية والدولية.					

22	تسهم استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي في توجيه المجتمع نحو فهم أعمق للمخاطر القانونية والاجتماعية المترتبة على تسريب الأراضي.					
32	يسهم إشراك المجتمع المحلي في التخطيط للحملات التوعوية في تعزيز فعاليتها وزيادة مشاركتهم الفاعلة في حماية الأراضي.					
42	تستخدم سلطة الأراضي منصات الإعلام الاجتماعي لتحفيز المجتمع الدولي على التحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية، والمطالبة بتطبيق العقوبات القانونية الدولية.					
52	يسهم الدعم الحكومي والسياسي في تطوير حملات إعلامية فعالة وزيادة تأثيرها في المجتمع المحلي والدولي.					
26	تستخدم سلطة الأراضي آلية بحثية لقياس رضا الجمهور والمهتمين عن فاعلية الحملات التوعوية والخدمات المتعلقة بحماية الأراضي.					
المحور الرابع: دور التواصل الفعال عبر وسائل الإعلام (التقليدية والحديثة) في تعزيز الوعي وتحفيز المجتمع الفلسطيني للتصدي لمحاولات تسريب الأراضي، من خلال تفاعلهم مع المعلومات في مواقف محددة.						
27	تستخدم سلطة الأراضي الفلسطينية وسائل الإعلام الاجتماعية بشكل فعال عبر صفحاتها الرسمية على فيسبوك وانستغرام لنشر الوعي بمخاطر تسريب الأراضي في مواقف محددة.					
28	الحملات الاعلامية التي تنشرها سلطة الأراضي عبر صفحاتها على فيسبوك وانستغرام واضحة وسهلة، مما يجعلها قادرة على جذب تفاعل الجمهور في مواقف تتعلق بتسريب الأراضي.					
29	أتابع صفحة سلطة الأراضي على فيسبوك أو انستغرام للحصول على معلومات حول تسريب الأراضي، وأتفاعل مع المحتوى الذي يؤثر على مواقفي في مواقف حياتية أو مجتمعية معينة.					
30	أجد أن التفاعل مع المحتوى التوعوي الذي تقدمه سلطة الأراضي الفلسطينية عبر الشبكات الاجتماعية يساعدني على فهم مخاطر تسريب الأراضي بشكل أكبر، خاصة في مواقف تخص حياتي أو قريتي.					
31	تحفزني الحملات التوعوية على صفحات الشبكات الاجتماعية الخاصة بسلطة الأراضي، على اتخاذ خطوات فعلية مثل المشاركة في الأنشطة المجتمعية أو نشر الوعي.					
32	تسهم وسائل الاعلام الاجتماعية، مثل فيسبوك وانستغرام، في خلق بيئة تفاعلية مما يتيح لي مشاركة					

	المعلومات والتعبير عن رأيي حيال تسريب الأراضي.					
33	تسهم وسائل الإعلام الاجتماعية في زيادة وعي المجتمع بمخاطر تسريب الأراضي من خلال استراتيجيات تواصل مبتكرة وسهلة الفهم.					
المحور الخامس: استجابة الفلسطينيين لاستراتيجيات التوعية بمخاطر تسريب الأراضي وتأثير العوامل الديموغرافية (العمر الجنس، المستوى التعليمي، غير ذلك) على اتجاهاتهم نحو القضية						
34	ساهمت حملات التوعية بمخاطر تسريب الأراضي في زيادة وعيي حول أهمية الحفاظ على الأراضي الفلسطينية.					
35	حملات التوعية حول تسريب الأراضي كانت فعالة في تغيير موقفي نحو القضية.					
36	شاركت في حملات التوعية أو تفاعلت معها بشكل فعال حول مخاطر تسريب الأراضي.					
37	حملات التوعية قدمت لي معلومات مفيدة حول الأبعاد القانونية والاجتماعية لتسريب الأراضي.					
38	أعتقد أن العمر يؤثر في مدى استجابتي لحملات التوعية حول تسريب الأراضي.					
39	المستوى التعليمي له تأثير كبير على استجابة الأفراد لحملات التوعية بشأن تسريب الأراضي.					
40	المنطقة الجغرافية التي أعيش فيها تؤثر على موقفي واستجابتي لحملات التوعية حول تسريب الأراضي.					

ملحق (د)

المقابلة

جامعة النجاح الوطنية

Najah National University

كلية الدراسات العليا

مقابلة حول " دور استراتيجيات الاتصال في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور حول تسريب الأراضي" دراسة حالة على سلطة الأراضي الفلسطينية"

عزيزي المسؤول/ الموظف/عزيزتي المسؤولة/ الموظفة أنا الباحثة مي أحمد عبدالرحمن سلطان، من كلية الدراسات العليا، قسم العلاقات العامة والاتصال في جامعة النجاح الوطنية، بإشراف الدكتور محمد أبو الفحم، استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في العلاقات العامة المعاصرة، خلال الفصل الدراسي الثاني 2024، يسرني أن أتقدم بمقابلتكم للحصول على بعض المعلومات، حول **دور استراتيجيات الاتصال في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور حول تسريب الأراضي" دراسة حالة على سلطة الأراضي الفلسطينية"**، الأرض في فلسطين لها أهميتها الخاصة؛ ودلالتها السياسية العميقة، تميزت الأرض في فلسطين عن غيرها من الدول المجاورة بقيود فرضتها الحكومات التي تعاقبت في السيطرة عليها وفي إدارتها، لتغدوا جوهراً للصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ سلطة الأراضي الفلسطينية هي الركيزة الأساسية للحفاظ على أملاك الدولة من خلال عزيمة الشعب الفلسطيني المقاوم وإرادته في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي الذي يُمارس إجراماً يومياً بقتل أبنائنا بدمٍ بارد، والتعدي على حقوقه بخلع الأشجار وهدم البيوت والاستيلاء على الأراضي، لبناء المستوطنات غير الشرعية، إنَ ظهور عمليات التسريب بطرق ووسائل مختلفة للجهات الاسرائيلية، ونشاطات الجمعيات الاستيطانية للمؤسسات التابعة للكيان الصهيوني زادت من تهديدات حفظ الأرض الفلسطينية وصعوبة حمايتها، باعتبارها أداة مكنتها من وضع يدها على أكبر عدد ممكن من العقارات الفلسطينية، ليغدوا توسع الاحتلال في السيطرة على الأرض مستمراً ومتسارعاً، مما فرض ضرورة إيجاد سياسة اعلامية وطنية كأداة لتنسيق وتضافر جهود دوائر العلاقات العامة

والاعلام والهيئات وكافة الجهات التي تعمل على الرقابة والمساءلة لمكافحة الاحتلال والقضاء عليه؛ ما دفع دائرة العلاقات العامة في سلطة الأراضي الفلسطينية لبنائها خططاً استراتيجيةً لدعم السياسية الوطنية بالحفاظ على الأرض الفلسطينية وحماية مقدساتها، باستخدام وسائل عدة أبرزها الاستراتيجيات الاتصالية، لتوعية الجمهور وتعزيز ثقة الفلسطينيين بأهمية سلطة الأراضي الفلسطينية في الحفاظ على المجتمع الفلسطيني بأرضه ومؤسساته، وحماية ملكياته من خلال تعزيز بيئة النزاهة والشفافية. لذا أرجو من حضرتكم التكرم بالإجابة عن أسئلة المقابلة بكل صدقٍ وموضوعيةٍ، علماً بأن المقابلة ستُستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

أسئلة المقابلة

مقابلة حول دور استراتيجيات الاتصال في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور حول تسريب الأراضي" دراسة حالة على سلطة الأراضي الفلسطينية"

أسئلة الموظفين والمسؤولين في سلطة الأراضي الفلسطينية ودائرة العلاقات العامة في مكاتب نابلس ورام الله (نابلس– رام الله– جنين– طولكرم–طوباس– سلفيت):

القسم الأول، أرجو الإجابة على الأسئلة التالية من قبل مدير/موظف– سلطة الأراضي الفلسطينية و/أو دائرة العلاقات العامة:

السؤال الأول: ماهي الاستراتيجيات المختلفة التي تستخدمها سلطة الأراضي لرفع الوعي حول تسريب الأراضي؟ هل يمكن أن تقدم أمثلة على المبادرات أو الحملات التي تم تنفيذها؟

السؤال الثاني: كيف تسهم استراتيجيات الاتصال في زيادة الوعي بمخاطر تسريب الأراضي؟ وهل يمكن أن تقدم أمثلة محددة على النجاحات أو النتائج التي تم تحقيقها من خلال هذه الاستراتيجيات؟

السؤال الثالث: ماهي الوسائل الإعلامية الأكثر فاعلية التي تستخدمها سلطة الأراضي في توعية المجتمع؟ مثل وسائل التواصل الاجتماعي، التلفزيون، واللقاءات المجتمعية. وماهي الأسباب التي تجعل هذه الوسائل أكثر تأثيراً في توعية الجمهور؟

السؤال الرابع: هل تعتقد أن هناك تأثيراً مباشراً لاستراتيجيات الاتصال في تغيير تصورات المجتمع حول تسريب الأراضي؟ يرجى تقديم تحليل مبني على تجارب سابقة ونتائج ملموسة إن وجدت، مع شرح الأسباب التي تدعم رأيك."

السؤال الخامس: كيف يمكن تحسين استراتيجيات الاتصال لزيادة المشاركة المجتمعية في الحفاظ على الأراضي؟ يرجى اقتراح تحسينات عملية مع ذكر أمثلة على أساليب أو أدوات جديدة يمكن استخدامها لتحقيق ذلك."

السؤال السادس: هل هناك فروقات في معدلات التوعية حول تسريب الأراضي خلال السنوات الأخيرة؟ وهل زادت أو انخفضت هذه المعدلات بعد الحرب الأخيرة (طوفان الأقصى)؟ وكيف أثرت هذه الأحداث على استراتيجيات الاتصال في تعزيز الوعي حول القضية؟

ملحق (ح)

ملخص المقابلات مع مسؤولي وموظفي سلطة الأراضي الفلسطينية ودائرة العلاقات العامة

في إطار هذه الدراسة، أُجريت مقابلات مع عدد من المسؤولين والموظفين العاملين في سلطة الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى موظفين من دائرة العلاقات العامة، في كل من محافظات: نابلس، رام الله، جنين، طولكرم، بيت لحم، الخليل، ودورا– الخليل. هدفت المقابلات إلى استكشاف استراتيجيات الاتصال والتوعية التي تعتمدها المؤسسة في مواجهة ظاهرة تسريب الأراضي، وفهم مدى فاعليتها وتحليل تجاربهم الميدانية في هذا السياق. فيما يلي ملخص للإجابات التي تم الحصول عليها:

أولاً: الاستراتيجيات المتبعة في رفع الوعي حول تسريب الأراضي: أشار معظم المشاركين إلى اعتماد سلطة الأراضي على التوعية المجتمعية المباشرة من خلال اللقاءات وورش العمل، بالإضافة إلى إطلاق حملات إعلامية عبر وسائل الإعلام المحلية ومواقع التواصل الاجتماعي. من أبرز المبادرات التي تم ذكرها:

1. حملة أرضك عرضك التي أطلقت في محافظتي الخليل وبيت لحم عام 2023.

2.تنظيم ندوات تثقيفية في المدارس والجامعات.

1. التعاون مع البلديات والهيئات المحلية لنشر رسائل توعية في المناسبات العامة

ثانياً: دور استراتيجيات الاتصال في تعزيز الوعي: أكد المسؤولون أن الاتصال الفعّال ساهم في تغيير نظرة بعض نظرة بعض فئات المجتمع نحو مخاطر تسريب الأراضي. وأشار موظفو العلاقات العامة إلى نجاحات ملموسة، منها انخفاض عدد محاولات تسريب الأراضي في بعض المناطق مثل جنين وبيت لحم، بعد حملات التوعية المكثفة عام 2022. كما تم الاستدلال بتحسن تفاعل الجمهور مع البلاغات المنشورة على صفحة السلطة الرسمية على فيسبوك.

ثالثا: الوسائل الإعلامية الأكثر فاعلية: اتفقت معظم الآراء على أن وسائل التواصل الاجتماعي (خصوصاً فيسبوك) واللقاءات المجتمعية المباشرة كانت الأكثر تأثيراً، نظراً لقدرتها على الوصول إلى فئاتٍ واسعةٍ بسرعة، وخلق تفاعل مباشر. أما التلفزيون والإذاعة، فرغم أهميتهما، إلا أن تأثيرهما اقتصر على الفئة العمرية الأكبر سناً. وقد أشار عدد من الموظفين إلى أن المحتوى القصير والبصري (مثل الفيديوهات التوعوية والانفوغرافيك) يحظى بتفاعل أعلى بكثير من المنشورات النصية.

رابعاً: تأثير استراتيجيات الاتصال في تغيير التصورات المجتمعية: عبَر المشاركون عن قناعة واضحة بأن الاتصال المُوجه ساعد في كسر بعض المفاهيم المغلوطة حول شرعية بعض عمليات البيع والشراء المشبوهة. في الخليل، مثلا ذكر أحد المسؤولين أن حملة توعية موجهة في بداية عام 2024 ساعدت على إلغاء عدة صفقات مشبوهة بعد أن أدرك الأهالي خطورتها القانونية والوطنية. وتم التأكيد أن الشفافية واللغة البسيطة كانت عوامل أساسية في تحقيق هذا الأثر.

خامساً: اقتراحات لتحسين استراتيجيات الاتصال، تضمنت المقترحات العملية:

1. إنشاء تطبيق الكتروني يربط المواطن مباشرة مع سلطة الأراضي الفلسطينية لتلقي البلاغات والاستفسارات.
2. تعزيز التعاون مع المؤثرين المحليين والشخصيات الدينية لنشر الرسائل التوعوية.
3. زيادة إنتاج المحتوى التفاعلي مثل القصص المصورة والأفلام القصيرة.
4. توسيع النطاق الجغرافي للحملات لتشمل القرى والمناطق المهمشة.

سادساً: التغيرات في معدلات التوعية بعد "طوفان الأقصى": أجمع المشاركون على أن الحرب الأخيرة (طوفان الأقصى) أعادت إحياء الحس الوطني لدى المواطنين، ورفعت مستوى الوعي بمخاطر تسريب الأراضي. وأشاروا إلى أن هناك زيادة ملحوظة في التفاعل مع حملات التوعية بعد الحرب، خاصة في

مناطق مثل نابلس وطولكرم. ومع ذلك، ذكر البعض أن تحديات التمويل وانشغال الإعلام بالأحداث السياسية من جهة والضغوط السياسية وإثارة الخوف والتهديدات من قبل الاحتلال الإسرائيلي من جهةٍ أخرى أثرت على استمرارية بعض الحملات.

خلاصة:

أظهرت المقابلات أن سلطة الأراضي الفلسطينية تعتمد على مزيج من الاستراتيجيات التقليدية والرقمية في التوعية، مع تباين الفاعلية بين المناطق حسب الخصوصية الاجتماعية والسياسية. كما أن استراتيجيات الاتصال المدروسة والمباشرة تلعب دوراً محورياً في تغيير السلوك العام وتعزيز وعي المجتمع بمخاطر تسريب الأراضي، إلا أن هناك حاجةً واضحةً إلى تطوير الأدوات، وتوسيع الشراكات، والاستفادة من التحولات الوطنية في تعزيز هذه الرسائل.

ملحق (ط)

مقابلات برنامج ماستر العلاقات العامة المعاصرة

جامعة النجاح الوطنية
Najah National University
كلية الدراسات العليا

مقابلات برنامج ماستر العلاقات العامة المعاصرة

عزيزي المسؤول/ تحية طيبة وبعد،

أنا الباحثة مي أحمد عبد الرحمن سلطان، من كلية الدراسات العليا، قسم العلاقات العامة والاتصال في جامعة النجاح الوطنية، استكمالاً للحصول على درجة الماستر في العلاقات العامة المعاصرة خلال الفصل الدراسي 2025، بإشراف الدكتور محمد أبو الفحم، أشكرك على وقتك. مقابلتنا اليوم تتعلق ببحث أكاديمي حول " دور استراتيجيات الاتصال في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور حول تسريب الأراضي" دراسة حالة على سلطة الأراضي الفلسطينية "؛ يسعدني الاستماع لرأيك وخبرتك في هذا المجال، بدايةً أود الحديث عن دور سلطة الأراضي الفلسطينية مُمثلةً بدائرة العلاقات العامة التي حملت إرثاً ثقيلاً عن السلطة الوطنية الفلسطينية لحماية الأرض الفلسطينية والحفاظ على ممتلكات الدولة بتصميم وإرادة الشعب الفلسطيني المقاوم للاحتلال الإسرائيلي، تُواجه الدائرة سلسلةً من الضغوط والتحديات الداخلية والخارجية، والتي تمس دورها في حماية الأرض الفلسطينية، انخفاض الوعي للمجتمع الفلسطيني وانتشار الفساد وتسريب الأراضي للاحتلال، إلى جانب الضعف بالعلاقات الاعلامية التشاركية من جهة، وإعطاء أميركا الضوءَ الأخضر لإسرائيل لضم المزيد من الأراضي وبناء المزيد من المستوطنات بتوطيد سياسة سلب الأراضي الفلسطينية، واعترافها مؤخرًا بالقدس وأراضيها عاصمةً لإسرائيل من جهةٍ أخرى لتتوسع التحديات من الداخل وتشكل خطراً حقيقياً على سمعة المؤسسة وبقائها، دافعةً إياها لإيجاد خطة استراتيجية اعلامية وطنية متطورة؛ تنفذ عبر الممارسات الفُضلى في ادارة الاستراتيجيات الاتصالية لمجابهة التحديات الداخلية والخارجية؛ والحد من الضغوطات القائمة على الأرض الفلسطينية، بالتركيز على رفع مستوى الوعي للمواطنين، وتشكيل اتجاهاتهم لخلق بيئة مميزة بالنزاهة والشفافية، لتعطى بذلك سلطة الأراضي الفلسطينية السيطرة

الكاملة على حق تقرير مصيرها، وإزالة الخطر الاسرائيلي وآثاره عن الأراضي الفلسطينية. وفقاً لذلك أرجو من حضرتكم التكرم بالإجابة عن أسئلة المقابلة، علماً بأنها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، ومساهمتكم ستعمل على إثراء وتطوير منهجية العمل.

واقبلوا فائق الاحترام والتقدير

ملحق (ي)

أسماء الأشخاص المقابلين من المسؤولين القانونيين في مؤسسات عدة

الاسم	المسمى الوظيفي	المؤسسة التي يعمل بها	المنطقة	تاريخ المقابلة
محمود أبوراس	مستشار قانوني في جهاز المخابرات	جهاز مخابرات رام الله	رام الله	2025/1/12
قصي عواد	مسؤول قانوني	هيئة الجدار والاستيطان	رام الله	2025/1/26
فؤاد أبو بكر	قاضي محكمة تسوية نابلس	محكمة تسوية نابلس	نابلس	2025/2/22
مسؤول قانوني رفض ذكر اسمه	مستشار قانوني	جهة رسمية في نابلس	نابلس	2025/2/15

ملحق (ك)

مقابلة مع المستشار القانوني في جهاز المخابرات– رام الله، الأستاذ. محمود أبو راس""

بدايةً لأُعرف تسريب الأراضي وفقاً لما نعتمده قانونياً هو بيع أو اقتطاع جزء من الأراضي وتسجيلها باسم شخص أجنبي– إسرائيلي. يتمثل دورنا الرئيس بالتوعية حول تسريب الأراضي من خلال (الإجراءات الوقائية).

السؤال الأول: ماهي الإحصائيات والنسب المئوية لعملية تسريب الأراضي المتوفرة لديكم؟ عدد الحالات ما بين عام (2019–2024)؟

يُمكنك الحصول من جهازنا فقط على ملفات لقضايا على حالات حصلت ولكن كنسب واحصائيات لا يمكنني تزويدك بها بشكلٍ دقيقٍ للحصول على هذه النسب والإحصائيات يتم ذلك من خلال تواصلك مع هيئة الجدار والاستيطان، وسأعمل على تزويدك بشخص لمساعدتك للحصول على البيانات المطلوبة.

السؤال الثاني: هل يوجد تخطيط استراتيجي للتوعية والحد من تسريب الأراضي، ماهي الاستراتيجيات والضوابط المستخدمة من قبل الأجهزة الأمنية للتعامل مع قضية تسريب الأراضي؟

يمكنني وصف التخطيط الاستراتيجي بعبارةٍ واحدةٍ فقط وهي منع تسريب الأراضي.

1. أقصد الإجراء الوقائي الذي نتبعه من خلال إحباط محاولة تسريب الأراضي، عبر التواصل مع أصحاب الأرض، المجاورين، الهيئات المحلية والمجالس البلدية للمساهمة في إيقاف أي عملية تزوير وإحباطها أي إيقاف التسريب قبل حصوله.

2. الاستراتيجية الممثلة بوزارة الأوقاف وذلك من خلال العمل على تبرع أصحاب الأرض بجزء بسيط منها (دون إجبار) بهدف حمايتها من التسريب مما يسهل العمل على استرجاعها لأصحابها. إجراء يعود لمن يرغب به وغير إجباري.

3. بما أن طابو بيت إيل الأراضي فيه مشاعيه وغير مفرزه لذا يتم عادة تقديم اعتراضات دون البحث عن أصحاب الأراضي من قبل المجاورين ومن قبل المجالس والبلديات والمعرفين كل ذلك يسهل حماية الأراضي من تسريبها للاحتلال الإسرائيلي.

4. عادةً ما نقوم بإجراءات التوعية من خلال التواصل مع المجالس المحلية، المجاورين، الأهالي، وزارة الأوقاف من خلال عقد جلسات معهم وإعطائهم إرشادات وفهم حول كيفية عمليات التزوير للأوراق وغير ذلك.

الإجراءات الرئيسية تتمثل في الإجراءات الوقائية بفهم معنى تسريب الأراضي وتسجيلها باسم شخص أجنبي– إسرائيلي والنتائج المترتبة على ذلك الى جانب العقوبات القانونية الرادعة التي يتم اتباعها من اعتقال وإيقاف؛ وانتهاءً بعقوبة السجن لمدة 15 عاماً.

السؤال الثالث: ما هو التعامل القانوني المستخدم من قبل الأجهزة الأمنية للحد من قضية تسريب الأراضي، وهل تم تطبيق القانون الفلسطيني في الإجراءات المستخدمة؟ " قانون صارم ورادع للتسريب".

الإجراءات المتبعة عادةً تتم من خلال جهاز المخابرات الذي يقوم بعملية الاعتقال ومن ثم يتم إيقاف الشخص حتى إحالته إلى المحاكم المختصة علماً بأن عقوبة التسريب موازية لعقوبة محاولة التسريب، نعتبرهما نفس التهمة التي تدل على "اقتطاع جزء من أراضي أملاك الدولة وتسريبها "،عادةً لا يوجد مدة محددة للإيقاف غالباً ما تكون المدة 24 ساعة ثم يتم التحويل للنيابة ويتم إبقائه لمدة 24 ساعة موقوفاً حتى إحالته للمحاكم المختصة(محكمة الصلح، البداية) وذلك لمدة 6 أشهر، علماً بأنه في الدول الأخرى هذا الإجراء النيابة نفسها من تقوم به وليس المحاكم مثل الإجراء المُتبع لدينا.

بمعنى أن بداية التحقيق تتم في النيابة لكنها تستكمل الإجراءات لدى المحاكم المختصة؛ دور النيابة يتركز على الحق العام وتقديم البينة وتوجيه لائحة الاتهام لهذا الشخص من خلال الضابطة الوقائية التي تعمل على متابعة الجرائم وجمع الملفات المعقدة والصعبة. خصوصاً في حالات انتحال الشخصية لصاحب الأرض" مالك القطعة الحقيقي"، أو تزوير مستند أصلي غير رسمي لإثبات التزوير، حيث تتواصل النيابة

والمخابرات عن طريق المحكمة الجنائية في الشرطة ولا يتم تجاوز القانون، في حالات التزوير يتم الوصول إلى أقارب المُسرب حتى إيجاده وبالتالي يتم دفعه لإلغاء الصفقة أو عدم استكمالها بهدف إيقافها وحماية الأراضي من التسريب.

القانون المطبق: قانون العقوبات الفلسطيني 1960م، محاولة اقتطاع جزء من أراضي دولة فلسطين، علماً بوجود بعض التعديلات على القانون الأردني الذي امتد منه وكان مُعتمد سابقاً، أصبح العمل جاري بتطبيق القانون منذ عام 2019م.

في حال كانت الأرض لورثة وتم تنازل أحدهم عنها والبقية رفضوا ذلك يتم رفع القضية ومتابعتها من خلال المحاكم الإسرائيلية في بيت ايل. من خلال تتبعنا لبعض الحالات والملفات وجد للأسف تواطؤ لموظفين قاموا بعمليات التزوير والتعاون مع أطراف إسرائيلية؛ الإنجاز دائماً أقول بالنسبة لنا هو: إحباط محاولة التسريب.

يتم ذلك كما ذكرت من خلال التواصل مع المجاورين، المعرفين، المستفيدين، والمحاكم المختصة بإسرائيل للعمل على رفع دعاوى حيث يتم إحضار الأوراق والمالكين والمعترضين وإظهار التزوير عبر البينة والاعتراضات المقدمة، محاولة إحباط التسريب بالنسبة لنا هي أهم بل أكثر أهمية من تسريب الأراضي(الإجراء الوقائي)، من خلال محاولة الوصول إلى الأساس قبل انتهاء عملية التسريب هذا هو الهدف الرئيس لعملنا، نعتمد في عملنا على التواصل مع خبراء من التسوية، والموظفين، وغيرهم من الأطراف والدوائر من الضريبة، الأملاك، المجالس، الذين يسهلون صعوبة الوصول إلى المعلومات بتمكيننا من الوصول إلى أصحاب العلاقة الأساسيين للتأكد من المعلومات الخاصة بالأرض من اسم حوض، مواصفات، مساحة، اسم المالك وغير ذلك من بيانات تفيد في القضايا المرفوعة في المحاكم لإثبات الملكيات وإبطال التزوير، مما يسهل حماية أصحاب الأرض أو الورثة والحفاظ على الأراضي من التسريب.

السؤال الرابع: ما هي المعوقات والصعوبات التي تواجهكم في التعامل مع قضية تسريب الأراضي؟

1. قلة وعي الناس بحيث واجهنا كثير من الحالات لأشخاص تم التحايل عليهم من قبل الاحتلال الإسرائيلي بتوقيعهم على أوراق لا يعلمون ماهي، وحتى تعدى الأمر لأخذ صورة هوية علماً بأنها تكفيهم للقيام بعمليات التزوير وسرقة الأراضي من الفلسطينيين.

2. الوضع الاقتصادي الصعب خاصةً لدى الشباب من فئة 28-32 عام.

3. المعوقات الطبيعية التي يواجها الشعب الفلسطيني بما فيها صعوبة وضع الفلسطينيين ومعاناتهم الناتج عن الاحتلال الإسرائيلي وما يُمارسه من أشكال التضييق والسيطرة.

4. حكم الوضع الفلسطيني (فلسطينيي الشتات) الكثير من الفلسطينيين يقيمون بالخارج الأمر الذي أدى الى صعوبة الوصول إليهم الى جانب الوقت الذي يتم استغراقه حتى يتم ذلك حيث يمتد إلى أشهر، مثال شخص فلسطيني مقيم في أميركا حتى يتم وصوله إلى فلسطين أو وصول موكله أو محاميه ذلك يستدعي مدة زمنية طويلة مما يحدث كوارث (حتى يتم اتخاذ الإجراء اللازم)، علماً بأن عملية التسجيل للأراضي لا تأخذ وقتاً طويلاً وتتم خلال فترة قصيرة مما يسهل تسريبها للاحتلال، ويصعب الحد من القضية ويؤثر على المواطن الفلسطيني وشعوره السلبي المترتب عليها.

أيضاً وجود الكثير من الفلسطينيين في الخارج خاصة (الأردن) من أكثر الصعوبات التي واجهتنا بحيث لا يمكننا منع كاتب العدل الإسرائيلي من السفر إليها والقيام بإعداد وكالات للعمل على تنفيذها في الطابو الأمر الذي يصعب تقييده لأنه معتمد على نشاطهم الخارجي.

ملحق (ل)

"مقابلة مع مسؤول في هيئة الجدار والاستيطان– رام الله، الأستاذ. قصي عواد"

السؤال الأول: ماهي عدد الحالات التي تم تسجيلها لتسريب الأراضي بشكل عام؟ وما هي عدد الحالات المسجلة بالأرقام لتسريب الأراضي في السنوات الأربع الأخيرة ما بين عام (2019–2024)؟

أ. عدد الحالات التي تم تسجيلها لتسريب الأراضي بشكل عام (الصفقات العقارية) ما يزيد عن ألف حالة سُجلت تتعلق بقطع الأراضي الواقعة بالضفة الغربية منذ البدء بالاستيطان.

ب. عدد الحالات المسجلة لتسريب الأراضي بالضفة الغربية في السنوات الأربع الأخيرة (الصفقات العقارية) ما يزيد عن مائة صفقة عقارية خلال السنوات الأربع الأخيرة.

السؤال الثاني: هل الأعوام الأربع الأخيرة (2019–2024) هي الأكثر تسريباً وفقا للإحصائيات الرقمية المسجلة لدى هيئة الجدار والاستيطان؟ وفي أي أعوام فعليا كانت نسبة تسريب الأراضي وفقا لسجلاتكم الأكبر تسريبا للأراضي الفلسطينية؟

تسريبات الأراضي كانت في الفترة من عام 2019–2023 طبيعية بالمقارنة مع عام 2024 كانت أضعف في السنوات الثلاث، ففي عام 2024 شهدت عدد الصفقات تزايداً ملحوظاً، حيث فاقت السنوات الثلاث السابقة ومع بداية عام 2025 سجل حتى هذه اللحظة ما يزيد عن عشرة صفقات عقارية في منطقة الشمال وثلاث صفقات عقارية في منطقة الوسط.

السؤال الثالث: حسب إحصاءاتكم أي المناطق الأكثر تسريباً للأراضي الفلسطينية؟ (الضفة الغربية– القدس الشرقية– مناطق ج)؟

– المناطق الأكثر تسريباً (الضفة الغربية تشمل كافة مناطق أوج وب)

– كافة المناطق المصنفة (ج) هي المستهدفة للتسريب، وفتح معاملات التسجيل الجديد (الصفقات العقارية) عليها وهي بحسب التسلسل التالي:

أ. مناطق الشمال بنسبة 35٪

ب. مناطق الوسط بنسبة 30٪

ت. مناطق الجنوب بنسبة 25٪

ث. المناطق الواقعة ضمن حدود القدس الشرقية نسبة 10٪

السؤال الرابع: ماهي الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل هيئتكم للتصدي لحالات تسريب الأراضي؟

الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الهيئة لمتابعة الصفقات العقارية:

تقوم هيئة مقاومة الجدار والاستيطان من خلال الدائرة القانونية بمتابعة الصفقات العقارية باتخاذ الإجراءات التالية:

1.متابعة الأراضي المستهدفة من خلال البحث والتحري فيما إذا كان صفقات عقارية أو أذونات شراء.

2. التواصل مع المواطنين والمجالس المحلية والبلدية لتحفيز المواطنين لتقديم الاعتراضات اللازمة والمتعلقة بأراضيهم.

3. تكليف محامي الهيئة المتعاقدين معها بتقديم الاعتراضات اللازمة أمام اللجنة البدائية لتسجيل الأموال التي سبق تسجيلها تسجيلاً جديداً.

4. متابعة الصفقات العقارية بعد تقديم الاعتراضات اللازمة حتى صدور قرار نهائي إما سلباً او إيجاباً.

السؤال الخامس: ماهي مساحات قطع الأراضي المستهدفة من قبل الاحتلال الإسرائيلي؟

مساحات قطع الأراضي المستهدفة بحسب المناطق:

مساحة كل قطعة تختلف عن الأخرى وهنا لابد من الإشارة أن الصفقات العقارية جلَها تقع ضمن الأراضي غير المشمولة بأعمال التسوية الأردنية بمعنى أن كافة الأراضي الواقعة ضمن منطقة ما يسمى (ج) هي أحواض طبيعية لم تشملها التسوية الأردنية قبل عام 1967 وبالتالي فإن مساحة الأراضي بحسب الصفقات العقارية وبحسب توزيعها على المناطق وبحسب الصفقات العقارية المنظورة أمام اللجنة البدائية هي على النحو التالي (وهي قراءة تقديرية):

1. مناطق الشمال ما يزيد عن 20000 عشرون ألف دونم.
2. مناطق الوسط ما يزيد عن 15000 خمس عشرة دونم بحسب الصفقات العقارية المنظورة أمام اللجنة البدائية.
3. مناطق الجنوب ما يزيد 12000 دونم بحسب الصفقات العقارية المنظورة أمام اللجنة البدائية.
4. الأراضي الواقعة ضمن حدود القدس الشرقية ما يزيد عن 10000 عشرة آلاف دونم.

ملاحظة هامة جداً:

عبارة تسريب الأراضي: تعني أن المواطنين قاموا ببيع أراضيهم لجهات استيطانية وهذه العبارة لا تعُمم على الكافة وإنما هناك نسبة لا تزيد عن 10٪ من المواطنين قاموا ببيع أراضيهم لجهات استيطانية وأما ما زاد عن ذلك نتج عن تزوير وتحريب وتزيف للحقائق كتزوير حجج بيع واتفاقيات وهمية ووكالات دورية مزورة تستند على معلومات أُخذت من قبل مواطنين ولكن بحقيقة الأمر هي حجج تزييف.

لهذا لا نستخدم عبارة تسريب في الاعتراضات وإنما نستخدم عبارة تزوير وتزيف فالتسريب يعني بيع صحيح بمفهوم اللجنة البدائية والتزوير والتزييف هو بيع باطل.

كما أن الأعوام من 2015 لغاية2020 كانت بيوعات من أصحاب الأراضي المقيمين بالأردن بنسبة 2%.

الأعوام2021 ولغاية العام 2024 ارتفعت النسبة 50% وهذا الأمر زاد من ارتفاع عدد الصفقات العقارية المُتعلقة بالبيوعات.

ملحق (م)

مقابلة مع قاضي محكمة تسوية نابلس– نابلس، الأستاذ. فؤاد أبوبكر""

السؤال الأول: كيف تُعرف تسريب الأراضي قانونيا وماهي الإجراءات القانونية المتبعة لمعالجة هذه القضية؟

تسريب الأراضي هو انتقال ملكية الأراضي الفلسطينية إلى أطرافٍ غير فلسطينية، سواء كان ذلك عن طريق بيع غير قانوني أو عقود تهدف إلى نقل الأرض إلى أطراف تُهدد السيادة الوطنية. قانونياً، يجب أن تخضع أي معاملة تتعلق بنقل ملكية الأراضي لفحصٍ دقيقٍ، وتخضع لموافقة محكمة التسوية والجهات المعنية مثل سلطة الأراضي الفلسطينية الإجراءات القانونية تتضمن تقديم الأدلة القانونية على ملكية الأرض لإثبات أن العقود صحيحة وغير مزورة وتحديد ما إذا كان هناك أي تأثيرات سياسية أو خارجية على هذه المعاملات.

السؤال الثاني: ما هو دور محكمة التسوية في التعامل مع قضايا تسريب الأراضي وكيف تتعاون مع سلطة الأراضي الفلسطينية في هذا الصدد؟

محكمة التسوية تُعد من الجهات الأساسية في حل النزاعات المتعلقة بالأراضي. مهمتها تتضمن البت في القضايا المتعلقة بتسريب الأراضي، سواء من خلال التوثيق الصحيح أو التحقيق في الإجراءات القانونية المُعتمدة وتتعاون المحكمة مع سلطة الأراضي الفلسطينية عبر تبادل البيانات، التحقق من الحالات، واستشارة المحاكم المختصة أو هيئات الدولة المعنية لضمان أن المعاملات تتماشى مع القوانين الوطنية وحماية حقوق المواطنين.

السؤال الثالث: هل ترى أن إستراتيجيات الاتصال المُستخدمة حالياً من قبل سلطة الأراضي فعَالة في توعية الجمهور بمخاطر تسريب الأراضي من الناحية القانونية؟

استراتيجيات الاتصال التي تعتمدها سلطة الأراضي تتراوح بين الإعلانات العامة، الحملات التوعوية، الندوات ومع ذلك قد تحتاج هذه الاستراتيجيات إلى تعزيز وتوسيع نطاقها لتصل إلى أكبر عددٍ من المواطنين؛ قد يكون من الضروري التركيز على الوسائل الحديثة مثل وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي وتسريع عملية التفاعل مع الجمهور خاصةً في المناطق الأكثر تأثراً بمخاطر التسريب.

السؤال الرابع: كيف تؤثر الضغوط السياسية أو القانونية مثل الاحتلال الإسرائيلي على قدرة الفلسطينيين في حماية أراضيهم من التسريب؟

الاحتلال الإسرائيلي يُشكل عائقاً كبيراً في حماية الأراضي الفلسطينية، حيث تفرض قيود على حرية حركة المواطنين، كما يتم توجيه تهديدات بالاستيلاء على الأراضي من قبل السلطات الإسرائيلية. هذه الضغوط تؤدي إلى صعوبة في تطبيق قوانين حماية الأراضي في بعض المناطق، مما يجعل الأفراد أكثر عرضةً للتسريب أو الوقوع في فخ التزوير أو المعاملات غير القانونية. هناك حاجة ماسة لمزيد من التنسيق بين الجهات القانونية لتقديم حمايةٍ أفضل ضد هذه الضغوط.

السؤال الخامس: هل تعتقد أن هناك حاجةً لتطوير التشريعات الفلسطينية أو استراتيجيات الاتصال القانونية لتكون أكثر فاعليةً في مواجهة ظاهرة تسريب الأراضي؟

نعم من الضروري تطوير التشريعات الفلسطينية بما يتماشى مع التحديات الحالية والمتغيرة. يُمكن تعديل القوانين لتشديد الإجراءات وتحسين الرقابة على المعاملات العقارية وتعزيز حماية الأراضي في المناطق المُتأثرة بالاحتلال. من جانبٍ آخرٍ يجب تطوير استراتيجيات الاتصال القانونية لتكون أكثر توافقاً مع الحاجة المُلحة للتوعية، وتنفيذ الحملات الإعلامية بشكلٍ أوسعٍ، وتحسين البنية التحتية القانونية لتعزيز الوعي حول كيفية حماية الأراضي من التسريب.

ملحق (ن)

"مقابلة مع مستشار قانوني مختص بالأراضي– نابلس، لم يذكر اسمه بناءً على رغبته"

السؤال الأول: كيف تُعرف تسريب الأراضي قانونياً وماهي الإجراءات القانونية المتبعة لمعالجة هذه القضية؟

تسريب الأراضي يُشير إلى عملية بيع أو نقل ملكية الأراضي الفلسطينية إلى أطرافٍ غير فلسطينية أو إلى أطراف قد تشكل تهديداً للأمن الوطني من الناحية القانونية، يُعتبر تسريب الأراضي جريمةً إذا تم عبر طرق غير قانونية أو عبر عقود مشبوهة أو إذا تم استغلال أو تزوير الوثائق المُتعلقة بالأرض، الإجراءات القانونية تشمل فحص مستندات الملكية بدقة، والتحقق من سلامة العقود والتأكد من أن الأرض لا تقع تحت أي تأثيراتٍ خارجيةٍ او سياسيةٍ قد تؤدي إلى تسريبها. في حالة وجود أي مخالفة يجب التوجه إلى محكمة التسوية أو المحكمة المُختصة للمطالبة بوقف التسريب واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

السؤال الثاني: ما هو دور محكمة التسوية في التعامل مع قضايا تسريب الأراضي وكيف تتعاون مع سلطة الأراضي الفلسطينية في هذا الصدد؟

محكمة التسوية هي الجهة المختصة بالنظر في قضايا الأراضي بشكلٍ عامٍ، بما في ذلك قضايا التسريب. دور المحكمة يشمل التحقق من صحة المعاملات العقارية والتأكد من أن الملكية للأرض قد تم نقلها بطريقة غير قانونية وفحص أي قضايا قانونية قد تؤدي إلى تسريب الأراضي، محكمة التسوية تتعاون مع سلطة الأراضي الفلسطينية من خلال تبادل المعلومات حول ملكية الأراضي والتأكد من أن جميع الإجراءات القانونية قد تمت بشكلٍ صحيحٍ، كما يمكن للمحكمة أن تعمل مع هيئاتٍ أُخرى لضمان حماية الأراضي الفلسطينية.

السؤال الثالث: هل ترى أن إستراتيجيات الاتصال المُستخدمة حالياً من قبل سلطة الأراضي فعَالة في توعية الجمهور بمخاطر تسريب الأراضي من الناحية القانونية؟

في الحقيقة استراتيجيات الاتصال التي تستخدمها سلطة الأراضي قد تكون مفيدة ولكنها قد لا تكون كافية بشكلٍ كاملٍ في الوقت الراهن إذ يعتمد الجمهور غالباً على المعلومات المتوافرة عبر وسائل الاعلام أو من خلال الندوات التي تنظمها المؤسسات الحكومية؛ ومن الضروري أن تكون هناك استراتيجيات أكثر تطوراً مثل الحملات الإعلامية المستهدفة على وسائل التواصل الاجتماعي والتي تُعد أداةً قويةً للوصول إلى جمهورٍ أوسع كما أن تعزيز الثقافة القانونية بين المواطنين حول كيفية حماية حقوقهم في الأراضي يُمكن أن يكون له أثر كبير في الحد من ظاهرة التسريب.

السؤال الرابع: كيف تؤثر الضغوط السياسية أو القانونية مثل الاحتلال الإسرائيلي على قدرة الفلسطينيين في حماية أراضيهم من التسريب؟

الاحتلال الإسرائيلي يُشكل تهديداً مباشراً على أراضي الفلسطينيين ويجعل من الصعب الحفاظ عليها، هناك ضغوط كبيرة على الأراضي الفلسطينية بسبب السياسات الاستيطانية والتهجير القسري حيث يُعاني الفلسطينيون من محاولات إسرائيلية للسيطرة على الأراضي أو تغيير هويتها القانونية هذا يخلق بيئةً قانونيةً معقدةً حيث قد تجد بعض الأطراف نفسها مضطرةً إلى اتخاذ قراراتٍ قانونيةٍ في ظل ظروف ضاغطة قد تؤدي إلى التسريب غير المقصود، فالوضع السياسي يعقد من قدرة الفلسطينيين على حماية أراضيهم ويزيد من صعوبة تطبيق القوانين المتعلقة بحماية الأراضي.

السؤال الخامس: هل تعتقد أن هناك حاجةً لتطوير التشريعات الفلسطينية أو استراتيجيات الاتصال القانونية لتكون أكثر فاعليةً في مواجهة ظاهرة تسريب الأراضي؟

نعم هناك حاجة ماسة لتطوير التشريعات الفلسطينية لتواكب التطورات الحالية في قضايا الأراضي، من خلال تشديد القوانين المتعلقة ببيع الأراضي لغير الفلسطينيين أو لتلك التي تتعرض للتهديدات إذ يُعد ذلك أمراً بالغ الأهمية، بالإضافة إلى ذلك يجب تعزيز التوعية القانونية للمواطنين حول حقوقهم في ملكية الأرض وضرورة فحص العقود بشكلٍ دقيق قبل التوقيع عليها، وفيما يتعلق باستراتيجيات الاتصال يجب

توظيف وسائل الاعلام الحديثة والأدوات التكنولوجية للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين، وتوفير ورش عمل قانونية حول كيفية حماية الأراضي في ظل الظروف الحالية.

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

THE ROLE OF COMMUNICATION STRATEGIES IN SHAPING PUBLIC AWARENESS AND ATTITUDES REGARDING ILLEGAL LAND LEAKING: AN ANALYTICAL DESCRIPTIVE STUDY OF THE PALESTINIAN LAND AUTHORITY

By

Mai Ahmed Abdul Rahman Sultan

Supervisor

Mohammed Jamal Khalid Abu al-Fahm

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Contemporary Public Relations, Faculty of Graduate Studies, An -Najah National University Nablus - Palestine.

2025

THE ROLE OF COMMUNICATION STRATEGIES IN SHAPING PUBLIC AWARENESS AND ATTITUDES REGARDING ILLEGAL LAND LEAKING: AN ANALYTICAL DESCRIPTIVE STUDY OF THE PALESTINIAN LAND AUTHORITY

By

Mai Sultan

Supervisor

Dr. Mohammed Abu al-Fahm

Abstract

This study aimed to examine the role of communication strategies in shaping the awareness and attitudes of the Palestinian public regarding the issue of illegal land leaking, using the Palestinian Land Authority as a case study. It sought to assess the impact of communication methods employed by the Public Relations Department in raising awareness of specific laws and policies related to land protection, as well as their influence on public attitudes and awareness. Additionally, the study aimed to identify factors affecting the effectiveness of these strategies. The significance of this research stems from the gravity of illegal land leaking and its direct impact on the property rights of Palestinian citizens, underscoring the necessity of enhancing public awareness and activating the roles of relevant institutions.

Employing a descriptive-analytical approach, the study analyzed a series of media and legal campaigns implemented by the Land Authority, utilizing the Roller model as a theoretical framework to elucidate the relationship between communication strategies, public awareness, and attitudes. Data were collected through questionnaires distributed to employees of the Land Authority and its Public Relations Department, supplemented by in-depth interviews with legal officials from the Land Settlement Authority, and the Public Prosecution. The findings indicate that the communication strategies adopted by the Land Authority serve as a critical tool in raising awareness about the risks associated with Illegal land transferring and have contributed to shifting societal attitudes toward this phenomenon. Furthermore, the results reveal that media, social, and legal factors directly influence the Land Authority's capacity to implement effective communication campaigns. The study emphasizes the importance of complementarity

among communication media and diversity in communication methods to enhance public engagement in awareness campaigns. It concludes that persuasive strategies, particularly those involving direct communication through field workshops and seminars, are most effective in raising awareness. The study recommends the adoption of comprehensive and interactive communication policies that consider the public's privacy, the enhancement of cooperation with media and community institutions, and the development of awareness programs targeting diverse age and community groups to ensure the effective dissemination of legal messages.

Keywords: communication strategies, community awareness, land leaking, Palestinian land authority, legal awareness.